الاثنين 16 كانون الثاني 2023
العدد 4825 السنة السابعة عشرة
Lundi 16 Janvier 2023 no 4825 17ème année

24 صفحة
20000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

رأس المال
شراء الوقت بـ«الترقيع الضريبي»

● نور رزق
بطالة مصطنعة وأجور مسروقة

● ورد كاسوحة
إملاءات التنمية الرأسمالية في مصر

محكمة الحريري تقفل أبوابها و«تشحذ» المال: «أنا صار لازم ودّعكم»! [4]

سهيل عبّود يشقّ مجلس القضاء الأعلى وملف المرفأ يتفجّر [5]

جلسة الكهرباء: أزمة سياسية وتمويل بالقطّارة [2]

تحذير خطر الاستحمام! [6 ـ 7]

(أ ف ب)

فلسطين

حكومة نتنياهو تجيّش «الداخل» وتحرج «الحلفاء»

8

تقرير

أنقرة - دمشق
تصلّب يؤخّر الخرق

9

العراق

تحضيرات لانتخابات الخريف
المجالس المحلية عائدة

10

المشهد السياسي

ترقب بين الحزب والتيار وجلسة الحكومة تهدد التواصل
ملف الكهرباء: فياض يطلب تمويلاً لستة شهور

صحيح أن اللبنانيين ينتظرون من الحكومة خطوة عملية لمعالجة ملف الكهرباء كما غيره من الملفات. إلا أن الترقب يسود الأوساط السياسية بسبب انعكاس عمل الحكومة على العلاقة بين أبرز قوتين في البلاد، حزب الله والتيار الوطني الحر.

حتى اللحظة لم يقع الطلاق بين الحزب والتيار، لكن العودة الطوعية إلى التفاهم لم تتقرر بعد. والظاهر للعيان نقص الحماسة عند الطرفين للقيام بخطوة كبيرة على قدر الخلاف القائم بينهما. وتدل الوقائع السياسية على أن تصحيح الخلل يحتاج إلى حوار شامل يتجاوز لقاءات تأخذ طابعاً بروتوكولياً بين قياديين من الفريقين، خصوصاً أن التواصل نفسه لا يزال مقطوعاً. ولم يعقد حتى الآن الاجتماع الذي جرى الحديث عنه بين النائب جبران باسيل

> يريد ميقاتي تأمين الاعتمادات لشهر واحد لخلق ذريعة شهرية لعقد مجلس الوزراء

ومندوب حزب الله وفيق صفا، علماً أنه كان مقرراً الأسبوع الماضي. وقالت مصادر مطلعة إن «اللقاء سيتأكد بعد جلسة مجلس الوزراء التي ستعقد هذا الأسبوع، بانتظار موقف التيار الوطني الحر من مشاركة وزراء حزب الله في الجلسة وسير الأمور».

وقالت المصادر إن التيار الوطني لا يزال عند موقفه بعدم الموافقة على جلسات حكومية يتم فيها تجاوز صلاحيات رئاسة الجمهورية. وهو يصر على المرسوم الجوال الذي يفترض أن يحصل على تواقيع جميع وزراء الحكومة ليصبح نافذاً. ويرى التيار أن الاستثنائية التي يجري إضفاؤها على بعض البنود لا تصبح كذلك عندما يتبين أن هناك إمكانية لمعالجتها بطرق مختلفة. ويصر التيار على أن الرغبة بعقد الجلسة الحكومية إنما له بعد سياسي، وهو لا يزال راغباً بعدم انفجار حزب الله إلى هذا الفخ، مع إشارة واضحة من جانب مصادر التيار إلى أن مشاركة الحزب في الجلسة المقبلة سيكون له تأثير أكبر على العلاقة مع التيار.

الجلسة والكهرباء

من جهة أخرى، علم أن رئيس الحكومة نجيب ميقاتي سيوجه اليوم الدعوة إلى جلسة تعقد الأربعاء «لمناقشة بنود ضرورية ومهمة»، وفهم من الاتصالات الجارية أن «ميقاتي لم يتعهد بأن تكون الكهرباء بنداً وحيداً على جدول الأعمال، وقد تكون هناك بنود أخرى»، لكن الحزب أبلغه «أنه لن يناقش أي بند آخر باستثناء الكهرباء». ويدرس الحزب فكرة إصدار بيان حول موقفه من دعوة ميقاتي.

وبما أن الجميع يتصرف على أن جلسة مجلس الوزراء باتت أمراً واقعاً؛ لتسجيل هدف سياسي في مرمى التيار فقط. حيث كان بالإمكان حلّ المشكلة وتفادي دفع مليون دولار غرامات عبر وضع موافقة ميقاتي الاستثنائية على سلفة خزينة الكهرباء على سكة التنفيذ، خصوصاً أن رئيس الحكومة سبق أن وقع مئات الموافقات الاستثنائية في عهد الرئيس ميشال عون من دون الالتفات إلى القانون، وسبق لوزير المال مخالفة القانون باستخدام حقوق السحب الخاصة من دون العودة إلى مجلس الوزراء. لكن لأن القانون تحوّل إلى أداة ابتزاز سياسي خصوصاً في حال كان الملف يتعلّق بأمور الناس الحياتية، كان لا بدّ من الانقضاض على وزير الطاقة بتحميله وحده وزر الاعتمادات غير المفتوحة لأربع بواخر راسية على الشواطئ اللبنانية.

سريعاً (وكما هو متوقع) دخل رئيس هيئة الشراء العام جان العلية طرفاً في هذا الصراع السياسي، بمحاولة تحويله إلى مسألة تقنية. ومنذ نحو 10 أيام لا ينفك العلية يتنقل بين محطة تلفزيونية وأخرى مطالباً وزير الطاقة بدفع الغرامات من جيبه قبل أن يُعدّ لائحة مغالطات في مناقصة البواخر ليتلوها قبل أيام خلال اجتماع لجنة الأشغال والطاقة النيابية، وليعود يوم أمس إلى النغمة نفسها. على رغم أن رئيس هيئة الشراء العام هو نفسه حرص قبل شهرين (في 23 تشرين الأول 2022) على الإشادة بـ«نجاح

(هيثم الموسوي)

مناقصات الفيول والغاز أويل وبري وحاكم مصرف لبنان على الاتفاق مع وزير الطاقة، فبانت المناقصات بنظر اللجنة تحمل مغالطات ويفترض أن يؤمن اعتمادها قبل إبرام العقد (قانون الشراء العام وموضوعية إلى أن انقلب ميقاتي الجديد يسمح بإطلاق مناقصة من دون توافر اعتماداتها). علماً أنه تم تأجيل المناقصة أسبوعاً كاملاً استجابة لملاحظات رئيس هيئة الشراء العام، الذي لم يسجل ملاحظات إضافية خلال مهلة العشرة أيام المتاحة بين التلزيم المؤقت والنهائي، بالمحصلة حوّل علية هيئة الشراء العام من هيئة مستقلة متخصصة مراقبة ومحايدة إلى مجموعة دعم لفريق سياسي على حساب آخر.

ويعقد فياض اليوم مؤتمراً صحافياً للحديث عن ملف الكهرباء الذي تناقشه حكومة تصريف الأعمال بغياب الوزير المعني. وبحسب المعلومات، سيطرح فياض مسألة حلّ مشكلة الكهرباء بشكل كلي ويدوم لأشهر، لا كما يطرحه ميقاتي لمدة شهر واحد ليعود إلى الابتزاز السياسي في الشهر الذي يليه. فميقاتي الذي منع اللبنانيين من التمتع بـ10 ساعات كهرباء نتيجة رضوخه لرغبات الأميركيين من خلال رفض الهبة الإيرانية وخضوعه لمافيا أصحاب المولدات، يريد المتاجرة بساعات الكهرباء الخمس التي سيحصل عليها المواطنون إذا ما حلت مشكلة البواخر وأعيد العمل بالعقد العراقي. لكن المطروح في جدول الأعمال تأمين الاعتمادات لشهر واحد، لتعود الأزمة نفسها بعد استنفاد إلـ 62 مليون دولار. لذلك سيطلب فياض أن تؤمن الاعتمادات للأشهر الستة المقبلة طالما أن المجلس ينعقد بظروف استثنائية ولمناقشة أمور حياتية طارئة، إلا إذا كان الهدف تأمين ذريعة شهرية لعقد مجلس الوزراء وإبقاء الكهرباء رهن التجاذبات السياسية. أما المطلب الثاني فهو تطبيق خطة الطوارئ المُعدّة لمدة ستة أشهر في المرحلة الأولى إلى حين تمكن مؤسسة الكهرباء من تمويل نفسها نتيجة زيادة التعرفة. وهو ما يستلزم موافقة واضحة من مصرف لبنان على تأمين الاعتمادات خلال هذه المدة. علماً أن سلامة اشترط في بيان دفع المبلغ المطلوب شهرياً عبر بيع المؤسسة دولارات وفق منصة صيرفة زائد 20%، وهو ما سيزيد الكلفة على المواطنين. أما مطلب فياض الثالث فهو تأمين توافق سياسي - أمني على إزالة التعديات وضمان دفع كل المشتركين لفواتيرهم. تطبيق هذا الشرط يحتاج إلى موازرة من وزارتي الداخلية والعدل وتأليف لجنة أمنية لمتابعة الأمر.

(الأخبار)

تقرير

ارتياب المعارضة في دور التيار وأداء الجيش

> لم يكن توقيف وليم نون، شقيق أحد شهداء تفجير المرفأ، حدثاً امنياً أو قضائياً، كان يمكن أن يحصر بكونه «تصفية حسابات شخصية»، لكنه تحوّل إلى حدث في السياسة حيث علامات الاستفهام كثيرة حول ماوراكب التوقيف من نشاط سياسي على خطين متواجهين، فضلاً عن دور الجيش المريب

هيام القصيفي

منذ توالي التحذيرات من توترات أمنية متنقلة، تمحورت حول إشكالات على مستوى قوى سياسية أو افتعال حوادث أمنية، قبل أن يثير توقيف وليم نون، شقيق أحد شهداء فوج الإطفاء في انفجار المرفأ، زوبعة سياسية من بكركي الى قوى المعارضة التي كانت قد استكانت في انصرافها الى الرئاسيات. فمن أوقظ هذا الفريق وشدّ عصبه وساهم في توتير الوضع، في وقت تكثر فيه التحذيرات من مغبة استغلال الأرض؟

المؤكد أن وزير الخارجية الإيراني حسين عبد اللهيان لم يعط تعليمات بتوقيف نون. لكن المؤكد أن المعارضة تجمع، منذ لحظة الإعلان عن قدومه، على أن الزيارة تعكس اطمئنان حزب الله في مرحلة انتخابات رئاسة الجمهورية، والحكومة المستقيلة، ومجيء تحقيق الفريق الأوروبي وإعادة تحريك ملف المرفأ... لتصبح كل العوامل اللبنانية حاضرة في الزيارة الإيرانية، وفي الارتياح الذي يبديه الحزب في تعاطيه مع حلفائه وخصومه على السواء.

لكن بعض المعارضة لا يرى أن للحزب دوراً في كل ما جرى من توقيف نون وما تلاه، ولو أنه كان قادراً على الإمساك بالقضية منذ لحظة تفلتها. يرى هؤلاء أنّ كل ما جرى في اليومين الأخيرين رسائل سياسية وأمنية - منطلقها تصفية حسابات شخصية مع نون - لاستخدامها في معارك داخلية، في ظل تساؤلات عن المستفيد من إحداث حالات توتر أو ما إذا كان الأمر جسّ نبض، إذا افترضنا أنّ أيّ جهاز أمني أو سياسي لا بد من أن يدرك حجم ردة الفعل على التوقيف، وهل ما جرى كان حكراً على التيار الوطني الحر ووزارة العدل.

في كل ما جرى، هناك محاولات لحرف الأنظار عن قضية المرفأ. ونون أحد أبرز الذين لا يريدون أن يقفل هذا الملف إلا عند معرفة الحقيقة. ويكفي كلامه بعد خروجه من التوقيف ليؤكد أنه لا يفتش عن تسييس القضية، بل يريد الوصول الى حقيقة مقتل شقيقه والضحايا الذين سقطوا في الانفجار. أما السياسة فلها مكان آخر.

أولاً، في السياسة، برزت منذ اللحظة الأولى ردة فعل التيار الوطني الحر تأييداً لتوقيف نون. بدا ذلك جلياً في حملة القاعدة العونية التي استخدمت نعوتاً غير لائقة على مواقع التواصل، وفي تعليقات رسمية علنية ومن قياديين بارزين، مع المطالبة بالإفراج عن المدير العام للجمارك بدري ضاهر ووضعه في موازاة كل ضحايا التفجير، شهداء وجرحى.

لكن، تدريجاً، بدا للمعارضة أن القضية قد لا تكون مجرد رد فعل من القاعدة العونية، بل فعل سياسي مقصود، لا يتعلق بتولي التيار، نيابة عن حزب الله، معركة التدخل الفرنسي في قضية المرفأ، بل إن التيار يوجّه رسائل الى حزب الله بأنه وحده من يقف في وجه القوى المسيحية المعارضة التي تحوّل قضية المرفأ ضدّه، وفي الوقت نفسه يستفيد من تدخل الجيش بطريقة سافرة ليزيد من «حرق» قائد الجيش في وقت ترتفع فيه أسهمه الرئاسية. أما أداء النائب سيمون أبي رميا فكان لحسابات جبيلية محض، ولا سيما بعد دخول راعي أبرشية جبيل الموارنة المطران ميشال عون على خط المطالبة بالإفراج عن نون، واستنكار ضرب عناصر من الجيش الكاهن جورج صوما في الوقفة الاحتجاجية على أوتوستراد جبيل.

ثانياً، في موقف الجيش. ردة الفعل الأولى لدى قوى المعارضة كانت توجيه اتهامات إلى جهاز أمن الدولة بالمسؤولية عن توقيف نون وتفتيش منزل عائلته. كان طبيعياً أن يُتّهم الجهاز المحسوب على الرئيس السابق ميشال عون باعتقال نون. لكن، في لحظة ما، صار الجيش في الواجهة، عبر الأسلوب الذي اعتمد في فتح أوتوستراد جبيل. فمنذ تظاهرات 17 تشرين عام 2019، تعرّض قائد الجيش لانتقادات من الرئيس السابق ومن

> أصابت الحادثة الجيش إصابة مباشرة وكثر يستفيدون من «حرق» قائد الجيش

رئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل على خلفية عدم فتحه الطرق التي قطعها المتظاهرون، وهو كلام لا يزال يردده باسيل حتى اليوم في معرض رفضه ترشيحه للرئاسة. ورغم أن قائد الجيش وعد مطران جبيل بالتحقيق في ما جرى، إلا أن الاتهامات الأولية اعتبرت أن قائد الجيش يقدّم أوراق اعتماد بأنه قادر على التحرك في «المناطق المسيحية» و«الضرب بيد من حديد». إذ إن الجيش لم يكن مضطراً إلى الإسراع في فتح الطرق لأنه غالباً ما يلجأ الى التريث وإفساح المجال للمفاوضات. فهل هي مسؤولية القيادة التي أعطت تعليمات واضحة بفتح الطرق تنفيذاً لقرار بمنع أيّ فتنة أو إقفال الطرق، أم هي مسؤولية الضباط على الأرض في استخدام القساوة المفرطة في تنفيذ أوامر فتح الطريق؟ في الحالتين، خُيّر النظر قليلاً عن أمن الدولة وأصيب الجيش إصابة مباشرة. ويستفيد من هذا الحرق كثر، أولهم التيار الوطني الحر.

ثالثاً، المعارضة الحزبية و«التغييريون». لا شك في أن الضغط الذي مارسته قوى المعارضة على الأرض، ومن خلال الاتصالات السياسية، أدى الى الإفراج عن نون. لكن، في المقابل، كبرت حملة الاتهامات باستثمار هذه القوى لتوقيف نون في السياسة، عبر عراضات واستنفار نواب كتائبيين وقواتيين ومستقلين و«تغييريين». لكن في السياسة، مجال الاستثمار دائماً موجود، وهذا لا علاقة له بما قام به نون ولا بتوقيته الذي وضع في خانة الاستغلال، تارة مع زيارة قاضية فرنسية للاطلاع على تحقيقات المرفأ، أو حتى الإيحاء بأن التحرك الذي أدى الى توقيفه هو تحقيقات الوفد الأوروبي، علماً أن التوقيت دائماً له ما له وعليه ما عليه. وأي توقيت آخر كان سيوضع في خانة أخرى، فكيف ومجلس القضاء الأعلى هو الذي حرّك الملف النائم.

أما المعارضة فقد كانت أمام حدثين منفصلين: توقيف نون وأداء الجيش، وفي الحالتين استفادت منهما في توجيه رسائل مضادة بأنها لا تزال قادرة على التحرك ميدانياً وسياسياً.

رابعاً، بكركي. عادة يؤخذ على البطريرك بشارة الراعي اندفاعه في قضايا متنوعة، وسط حشود تصل الى بكركي. لكن في هذه القضية، كان موقفه واضحاً منذ اللحظة الأولى، في الاتصالات التي قام بها والكلام الذي عبّر عنه بوضوح أمام رسميين مدنيين وغير مدنيين، وزاد عليها الاعتداء على الكاهن في جبيل. لكن القضية الأبرز بالنسبة إليه هي قضية المرفأ وما يتفرّع عنها. هذه المرة لم يكن الراعي يحتاج إلى حشود لإعلان موقفه، وقد بدا كأنه يخزّن منذ مدة ما يريد قوله في قضايا عدة. لكنه استفاد من اللحظة الآنية ليقول ما لديه دفعة واحدة. الواضح أن الراعي كانت لديه الأسباب الموجبة ليقول ما قاله في أكثر من اتجاه، والمعارضة وجدت في موقفه ما يجعلها تحيد قليلاً لتضع بكركي في الواجهة.

(أ ف ب)

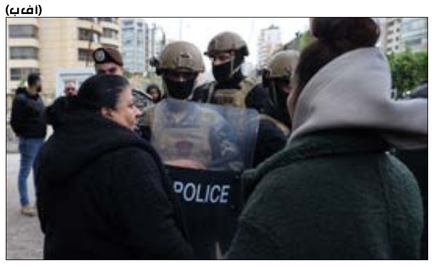

تقرير

فرار موظفين في أمانة سجلّ عاليه إلى الخارج
تحقيقات عقارية الشوف: هل تسقط الحماية السياسية؟

أمانة السجل العقاري في الشوف في قفص الاتهام مجدداً. لم يكد يمرّ شهر على مباشرة التحقيقات في فضيحة نقل عقارات وليد جنبلاط، حتى بدأت وقف معلومات «الأخبار» التحقيقات لاستجواب موظفي السجل في ملفات فساد انتهى التحقيق الأولي بشأنها مع زملائهم في عقاريتي بعبدا وعاليه تباعاً. إلا أن المس بـ«جماعة الشوف» له بعده المرتبط بحماية سياسية أمنها «البيك» لرئيس السجل نفسه المتواري عن الأنظار

ندى أيوب

ضجّت النيابة العامة في جبل لبنان وأمانات السجل التجاري بخبر فرار عددٍ من موظفي أمانة السجل العقاري في عاليه إلى سوريا وقبرص، بعد توقيف شعبة المعلومات في قوى الأمن الداخلي تسعة من زملائهم نهاية الأسبوع الماضي، بناء على إشارة المحامي العام الاستئنافي في جبل لبنان القاضي سامر يشع. الأخير كان قد أنهى تحقيقاته في ملفات فساد وإثراء غير مشروع في عقارية بعبدا قبل الانتقال إلى عقارية عاليه، ما دفع بهؤلاء إلى الهروب من تحقيقاتٍ «تتسم حتى الآن بالجدية». وبحسب المصادر، فقد تبيّن أن «بعض موظفي عقارية بعبدا لم يسحبوا رواتبهم الشهرية الموطنة من المصارف على مدى سنوات»، ما يشير إلى حجم الأموال التي كان هؤلاء يحصلونها من الرشى والسمسرات، إلى حد استغنائهم عن رواتبهم لفترات طويلة. التوسع في التحقيقات إلى عقارية عاليه لم يكن مفاجئاً، إذ إنها جزء من عقارية بعبدا وتقع ضمن صلاحيات النيابة العامة في جبل لبنان، شأنها شأن أمانة السجل العقاري في الشوف. غير أن التوقعات بشأن التوصل إلى نتائج في ما يتعلق بعقارية الشوف غير مرتفعة، نظراً إلى الغطاء الذي يحظى به موظفوها من رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط. وقد بدا ذلك واضحاً بعد تحريك النائبة العامة الاستئنافية في جبل لبنان القاضية غادة عون ملفاً مرتبطاً بعقارية الشوف، على خلفية كما طلب من مصلحة النافعة إبلاغه بأعمال وأنواع المركبات المسجّلة باسمائهم. ومن المصارف إيداعه كشوفات عن حساباتهم. ومن الكتاب العدل عبر وزارة العدل إبلاغه بما لديهم من معاملات تخصّ الموظفين، كالاتفاقيات والعقود غير المسجّلة للتحقق من امتلاكهم عقاراتٍ غير مسجّلة رسمياً بأسمائهم.

يسير ملفا ليشع وعون بالتوازي. ورغم تأكيد مراجع قضائية «عدم تعارضهما»، نظراً إلى تخصص تحقيقات ليشع بقضايا الفساد والرشى والسمسرات وانحصار مهمة عون بملف جنبلاط، إلا أن «الاثنين يحتاجان إلى استجواب أمين السجل هـ. طربيه». وفي الأجواء توقعات بـ«تعاون قد يحصل بين عون وليشع في جزئية استجوابه». وفي حال نجاح فرع المعلومات في إحضاره بتكليف من ليشع «قد تستفيد عون من ذلك، وهي بصدد التنسيق معه بهذا الخصوص».

إحضاره بالقوة لغيابه الدائم عن مكان سكنه.

وتؤكد مصادر قضائية أن القاضي ليشع طلب من دوائر الشؤون العقارية بيانات نفي ملكية لموظفي السجل العقاري في الشوف، وعددهم حوالي 18، لمعرفة ما يمتلكونه من عقارات، نقل جنبلاط ملكية أكثر من 300 من عقاراته إلى نجله تيمور بصورة مخالفة للقانون. إذ يتعذر على جهاز أمن الدولة، منذ ما يزيد على شهر، تبليغ أمين السجل في الشوف هـ. طربيه الذي تصفه مصادر قضائية بـ«الهارب من وجه العدالة»، بطلب عون الاستماع إليه. كما لم تستطع فضائح العقاريات تفوح روائحها من شمال البلد إلى جنوبه وبقاعه، مروراً ببيروت. وقبل أن يتخذ القرار بوقف غضّ النظر عن موبقات أمانات سجل جبّل لبنان في تشرين الثاني الفائت، أوقفت قاضية التحقيق الأول في الشمال سمرندا نصار أمين السجل العقاري في زغرتا مع عدد من الموظفين عن العمل وجمدت أموالهم، بعد التحقيق معهم بقضايا تزوير ورشوة. لتبقى عقاريات الجنوب وبيروت خارج دائرة الضوء حتى اليوم. وكان الفساد لم يعرف مكاتبها. فماذا ينتظر قضاة النيابات العامة في الجنوب وبيروت!

«خدمة» لجنبلاط بـ 1100 مليار ليرة

عبد الله قمح

تواصل النائبة العامة الاستئنافية في جبل لبنان القاضية غادة عون التوسع في تحقيقاتها في ملف المناقلات العقارية التي أجراها رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط لـ 306 عقارات من أصل 703 يمتلكها في قضاء الشوف فقط، بواسطة أمين السجل العقاري في الشوف هـ. طربيه، الملاحق من النيابة العامة الاستئنافية في جبل لبنان لتوفيره «خدمات» لـ«البيك»، من بينها فتح أمانة السجل العقاري خلال يوم إجازة وإنجاز معاملات له خارج الدوام الرسمي.

نحو 1100 مليار ليرة هو المبلغ الذي وفّره جنبلاط نتيجة نقل ملكية عقاراته قبيل دخول الدولار الجمركي حيّز التنفيذ بحسب ما أكد مصدر في وزارة المالية لـ«الأخبار»، مشيراً إلى أن النية كانت نقل بقية العقارات في مناطق أخرى قبل أن تثار الضجة حول ما حدث في عقارية الشوف. ويُنقل عن طربيه، قبل تواريه عن الأنظار، أنه لم يكن في استطاعته مقاومة «إغراءات البيك ونفوذه»، وأنه أجرى عملية نقل الملكية من خارج الدوام الرسمي كـ«خدمة». وهذا ربما ما يبقيه حتى الآن في منأى عن ملاحقات الأجهزة الأمنية بموجب إشارة قضائية.

عندما أصدرت عون استنابة قضائية في حق طربيه لارتكابه تجاوزاً إدارياً صارخاً، باشرت القطعات الأمنية التابعة للمديرية العامة لأمن الدولة تعقبه، وقد خابر أحد المحققين لدى أمن الدولة طربيه على هاتفه الخلوي، طالباً منه الحضور للاستماع إليه، إلا أن الأخير رفض المثول فأصدرت عون مذكرة توقيف وبلاغ بحث وتحرٍ في حقه، ومنذ ذلك التاريخ «يغادر طربيه منزله دائماً قبل حضور الدورية».

التحقيقات بيّنت أن طربيه كان محور مراجعات عدة إثر شبهات دارت حول ضلوعه في قضايا مشابهة واستغلال منصب واستفادة غير مشروعة، مع الإشارة إلى توافر رغبة لدى النيابة العامة الاستئنافية بضم جنبلاط نفسه إلى الادعاء.

قضية اليوم

المحكمة الدوليّة «تشحذ» المال: «أنا صار لازم ودّعكم»

طوت المحكمة الخاصة بلبنان أوراقها، بلا نتيجة تذكر. في عامها الأخير، تقوم المحكمة بتصريف الأعمال وإنجاز مهامها المتبقية مع 11 موظّفاً بانتظار التجديد النهائي للولاية الأخيرة غير القضائيّة التي تُكلّف نحو 3 ملايين دولار مع تعسّر في تأمين هذه النفقات، خصوصاً أنّ لا مساهمات معلنة ولا تبرّعات متوقّعة لعام 2023

(عن الويب)

لينا فخر الدين

بعد 13 عاماً على افتتاحها، أعلنت المحكمة الخاصة بلبنان إغلاق أبوابها نهاية هذه السنة. قرار إنشاء المحكمة عقب اغتيال الرئيس رفيق الحريري، والذي أنتج انقساماً عمودياً وفرّخ مشاريع بأجندات دوليّة، انتهى بـ«نفخة هواء».

وكان شبئاً لم يكن ولن يكون؛ تعتيم إعلامي تام على التقرير الصادر عن الجمعيّة العامّة للأمم المتحدة في 23 تشرين الثاني الماضي عن «استخدام الإعانة لعام 2022 وطلب تقديم إعانة للمحكمة الخاصة لعام 2023»، والذي استند إلى تقرير صادر عن الأمين العام للأمم المتّحدة يُشير فيه إلى أنّ الأمم المتّحدة وحكومة لبنان اتّفقتا على خطّة إنجاز للمحكمة، وبموجبها يتوقّع أن تؤدي المحكمة مهامها المتبقيّة المحدودة اعتباراً من 1 تموز الماضي وحتى نهاية 2023، مع «عصر» للنفقات ومغادرة المبنى المستأجر الخاص بها، والإبقاء على 11 موظفاً فقط. فعلياً، انتهت المحكمة. هي في مرحلة التصفية، أو بحسب ما وصفها مسؤولوها «مرحلة تصريف الأعمال المتبقيّة بعد انتهاء أنشطتها القضائيّة».

> **تبرّعت دولة مانحة وحيدة في 2022 بمبلغ 20 ألف دولار أميركي!**

«إنجاز» المحكمة في الحكم على سليم عيّاش وآخرين في قضيّة اغتيال الحريري ليس أكثر من حبر على ورق. في محكمةٍ سُميت تيمّناً باسمه، كان الحريري الضحيّة الكُبرى؛ لا التحقيقات سلكت طريقها الصحيح نحو «الحقيقة» التي بقيت شعاراتها مرفوعة في شوارع بيروت، حتى بنْس الحريريون، ولا الإجراءات القانونيّة كان يُمكن أن توصل إلى النتيجة المرجوّة بالطريقة التي رُسمت لها. هل «الحريريون» واثقون فعلاً أنّ عيّاش هو من قتل الحريري؟ وهل شفت المحكمة غليلهم؟ بالطبع لا.

هي مجموعة ملفّات طويت أصلاً قبل صدور الحكم في حزيران الماضي، في حين أنّ «قضيّة عيّاش المتلازمة»، أي اغتيال جورج حاوي ومحاولتي اغتيال مروان حمادة والياس المرّ، تم «اختتام النظر» بها. ويُشير التقرير الأخير الصادر عن الأمم المتحدة إلى أنّه «لا تزال الإجراءات متوقّفة ولم تُخصّص لها موارد في الميزانيّة المنقّحة لعام 2022 أو في ميزانية 2023». وتلاحظ اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانيّة بقلق وقف النظر في قضية عيّاش المتلازمة بسبب عدم توافر التمويل».

هكذا، أنشئت المحكمة وتم الإجهاز عليها بعد سنوات من «النضال السياسي»، وكأنّها «فص ملح وذاب»، من دون مراسيم عزاء ولا مرثيّات. وحدها الأعباء الماليّة التي تكبّدها لبنان والتي فاقت مليار دولار هي الدليل المادي على وجودها. 900 ألف دولار أصرّت الأمم المتّحدة على «تدفيعها» إلى لبنان في عزّ ضائقته الماديّة عامي 2020 و2021.

900 ألف دولار ليست شيئاً كبيراً مقارنةً مع الأموال التي رصدتها الحكومات المتعاقبة من جيوب اللبنانيين ومن ودائعهم لمصلحة المحكمة التي لم تؤدِ إلى أي نتيجة فعليّة.

هذه اللانتيجة عرفتها الدول مجتمعة التي «بلّت إيدها» بالمحكمة على مدى سنوات لأهداف سياسيّة، حتى لم تجد المحكمة في عام 2022 إلا متبرعاً واحداً (دولة مانحة واحدة) بمبلغ زهيد لم يصل إلى 20 ألف دولار! وكان هذه الدول قالت فعلياً كلمتها العام الماضي، وقبل صدور الحكم النهائي، بأن المحكمة انتهت فتبرأ منها الجميع. وتلفت التقارير الصادرة عن الأمين العام والجمعية العامة واللجنة الاستشارية بشؤون الإدارة والميزانيّة أن الميزانية المتوقعة لعام 2023 هي 2,97 مليون دولار، في حين أن المحكمة لم تتمكّن من تغطية كامل نفقاتها لعام 2022.

وتؤكّد هذه التقارير التي تحدّثت عن «الصعوبات المالية» التي تواجه المحكمة أنّ «التبرعات المقدّمة إلى المحكمة بقيت تتراجع على مر السنين؛ حيث انخفضت من 22,7 مليون دولار في عام 2019 إلى 20,5 مليون دولار في عام 2020 و8,1 مليون دولار في عام 2021 ومن المتوقع أن تصل إلى مليون دولار في عام 2022 (...). ولم تكن هناك مساهمات معلنة لعام 2023 ومن غير الواضح ما إذا كانت حكومة لبنان ستستطيع تقديم مساهمة للمحكمة في عام 2023».

كما لاحظت اللجنة الاستشارية «بقلق عدم وجود تبرّعات متوقعة لعام 2023 وتوصي الجمعية العامة بأن تُشجّع جميع الدول الأعضاء على تقديم دعم طوعي إلى المحكمة»، معلنةً أنّ «حاجات المحكمة من 1 كانون الثاني إلى 31 كانون الأوّل 2023 تُقدّر بـ2,97 مليون دولار أميركي».

ومن بين حاجات الإنفاق، مليون ونصف المليون دولار لتغطية تكاليف 11 موظفاً (بعد مغادرة 41 موظفاً): رئيس قلم المحكمة، موظف قانوني، موظف إداري، 4 موظفين لتكنولوجيا المعلومات، موظفان لشؤون المحفوظات، موظف غير متفرّغ في مكتب المدّعي العام، موظّف في الغرف لفترة قصيرة... إضافة إلى مليون نصف المليون دولار تقريباً لتغطية تكاليف التعويضات الممنوحة لغير الموظفين والخبراء الاستشاريين والخدمات التعاقدية ومصروفات التشغيل العام.

إذاً، تشير هذه التقارير إلى أنّ المحكمة ستتحوّل إلى أرشيف، أو كما يمكن تسميتها إلى «محفوظات» ستنقل بحسب الاتفاق مع الدولة اللبنانيّة، إلى الأمم المتحدة بعد أن تم نقل بعضها إلى وكالة المحفوظات الهولنديّة في تموز الماضي. وحتى أن هذا النقل، بحسب التقارير الواردة، مُهدّد في حال لم يتم تأمين الأموال، إذ إنّ «عدم تجديد الولاية سيؤثر سلباً في القدرة على تصفية المحكمة على النحو الواجب، (...) وعلاوة على ذلك، فإن أحكام المحكمة لن تكون متاحة باللغتين العربية والفرنسية للسكان اللبنانيين والجمهور على نطاق واسع. ولن تُحفظ سجلّات المحكمة ومحفوظاتها ولا يمكن الوصول إليها ولن يكون هناك موقع شبكي شامل متاح للجمهور، إضافة إلى أنه لا يمكن ضمان التأمين الواجب للمعلومات البالغة الحساسيّة والسريّة التي تقدّمها الدول الأعضاء قبل إغلاق المحكمة».

تقرير

عبود يوسع الشقاق في مجلس القضاء الأعلى

سجّل مجلس القضاء الأعلى سابقة بإصدار بيانين متناقضين في أقلّ من ساعة. عقد المجلس اجتماعاً افتراضياً على تطبيق «واتساب». تداول أعضاؤه بإصدار بيانٍ للدفاع عن الإجراءات القضائية التي أدّت إلى توقيف وليام نون. شفيق أحد ضحايا انفجار مرفأ بيروت. صحّحوا البيان ونقّحوه وتوافقوا عليه قبل إصداره. مرّت ساعة ليتراجع بعدها رئيس المجلس غاسلاً يده من البيان في مسعى للتأجيج

رضوان مرتضى

تعيشُ العدلية أسوأ أيّامها. وتزيدها سوءاً قيادة صار مشكوكاً في أهليتها لإدارة الأمور. مجلس القضاء الأعلى، أحد أرفع السلطات في لبنان، منقسمٌ على نفسه، ويَنسحبُ الانقسام الطائفي والسياسي على أعضائه الذين، مع بعض الاستثناءات، لا يضعون نُصب أعينهم تحقيق العدالة، بل إرضاء «ولاة الأمر». لن يُذكر لرئيس المجلس القاضي سهيل عبود سوى أنّه قاد العدليّات إلى أسفل درك. فالرجل الطامح إلى الرئاسة مُحتار في كيفية إرضاء كل الجهات. يُحاول تدوير الزوايا ما استطاع إذا كان ذلك في مصلحته، وإلا فإلى التأجيج والتعطيل والتصعيد. وهذا ما حصل في قضية توقيف وليام نون قبل يومين.

إجراءات النيابة العامة الاستئنافية في بيروت التي قضت بتوقيف نون استدفرت الشارع استنكاراً. أخطأ نون، إنّما خطأ رد فعل السلطة القضائية كان أكبر بكثير. فأهالي الضحايا الذين لجأوا إلى القضاء لتحصيل حقّهم، بعد نحو ثلاث سنوات على الجريمة، لم يعرفوا حقيقة ما حصل في الرابع من آب. القضاء نائم. وربّما رأى نون أنّ حجارته قد توقظه من سُباته. كما أنّ قرار المحامي العام زاهر حمادة كان ليكون صائباً - لا سيما أنّه قرار توقيف شخص هدّد القضاء، ورمى مكتبه بالحجارة وكسر زجاج نوافذه، ثم حقّره بالاسم - حافظاً على هيبة القضاء لو كانت هناك هيبة أصلاً، ولو كان الفاعل شخصاً آخر لا يُطالب بدمّ شقيقه الذي قضى مظلوماً في انفجارٍ لم يُعلن القضاء أسبابه بعد.

بالعودة إلى مسار ما حصل، لم يُرد حمادة الرضوخ لضغط الشارع بإطلاق نون، في ظلّ الاستغلال السياسي والتأجيج الطائفي. واعتبر أنّ تركه يعني كسر القضاء في الشارع. لذا طلب تدخل مجلس القضاء الأعلى الذي عقد اجتماعاً افتراضياً على «مجموعة الواتساب» الخاص بالمجلس. (مع العلم أنّه ليس الاجتماع الافتراضي الأول. وليس البيان الإعلامي الأول الذي يُصاغ ويُعمّم عبر الواتساب). حُرِّر البيان، ونُقّح للوصول إلى صيغةٍ نهائية وافق عليها ستة أعضاء هم القضاة داني شبلي وحبيب مزهر وميراي حداد والياس ريشا وعفيف الحكيم وغسان عويدات، فيما امتنع عبود عن الموافقة، علماً أنّه لم يكن موافقاً على فكرة البيان أصلاً. ووسط إصرار الأعضاء على إصداره، ماطل وحاول الإرجاء، مستمهلاً للتعديل، علماً أنّه كان قد صاغ القسم الأول من البيان. صوّت الأعضاء الستة وأرسلوا البيان إلى الوكالة الوطنية على الشكل التالي: «إنّ مجلس القضاء الأعلى يستغرب ويستنكر التدخّل والتهجّم على عمل القضاة، ومؤخراً إجراءات النيابة العامة الاستئنافية في بيروت، من مرجعيات يُفترض بها احترام عمل القاضي، الذي يحتكم إلى ضميره وعمله القانوني. كما يَرفض المجلس التعرّض والتطاول من أي جهةٍ كانت على القضاء، وكرامة القضاة في معرض ممارسة واجباتهم كسلطةٍ دستوريّة مستقلّة». وأشار البيان إلى أنّ «الغاية التي يسعى إليها أحد المواطنين، مهما كانت شريفة ومحقّة، لا تُبرر الوسيلة غير المشروعة والمعاقب عليها قانوناً. فالقضاء لم يكن يوماً، ولن يكون مكسر عصا لأحد».

لم تكد تمرّ ساعة حتى سرّب عبّود خبراً إلى محطة «Lbci» بأنّه غير موافق على بيان مجلس القضاء الأعلى الذي أتى مُتضامناً مع القاضي حماده. وأبلغ عبود الأعضاء الذين راجعوه بأنه كان يريد إضافة جملة أخيرة مع بعض التعديلات. كلام عبود المسرّب جاء متناقضاً مع ما حصل فعلاً في الاجتماع الافتراضي، إذ نشرت الوسيلة الإعلامية نفسها تسريبات عن مصادر قضائية رفيعة مفادها أنّ «مجلس القضاء الأعلى أصدر بيانه الأخير وفقاً للأصول بأكثرية ستة أصوات، وامتناع صوت واحد. وفي مطلق الأحوال، فإنّ المجلس مؤسسة تعمل وفقاً لأحكام القانون، ولا يختصرها شخص واحد»، بحسب مصادر الأعضاء الذين صوتوا لمصلحة البيان. هنا اضطر عبود ليُلحق تسريباته ببيان ثانٍ بهدف التوضيح، حيث قال فيه: «تداولت وسائل الإعلام بصدور بيان عن مجلس القضاء الأعلى بتاريخ اليوم (السبت). إن رئيس مجلس القضاء الأعلى يوضح، أن أيّ بيان لم يصدر عن المجلس وفق الأصول القانونية المعتمدة. وإنّما تمّ التداول بشأن إصدار بيان متعلّق بما آلت إليه الأمور في المرحلة الأخيرة، ولم يُصر إلى التوافق على مضمونه، الذي كان ما زال قيد المناقشة. وإنّ ما وصل إلى وسائل الإعلام، إنّما هو مشروع بيان لم يحظَ بالموافقة المُفترضة لإصداره، فاقتضى التوضيح».

> **يعترض عبود على إطلاق سراح موقوفي المرفأ لاعتباره أنّ ذلك يعني دفن الملف**

وتجدر الإشارة إلى أنّ هذا الانشقاق يتجدّد في كل مرّة بشكل مُختلف. ففي المرّة الماضية دعا أربعة أعضاءٍ من المجلس إلى اجتماع، لكنّ عبود تدخّل لعدم تأمين النصاب وتعطيل الجلسة. أما ما يتسبب بالشلل الحاصل فيرتبط بملف انفجار مرفأ بيروت. إذ تكشف المصادر أنّ هناك قناعة لدى معظم أعضاء مجلس القضاء الأعلى والجسم القضائي بأنّه من الظلم الاستمرار في إبقاء الموقوفين في ملف المرفأ قيد التوقيف بعد دخول توقيفهم السنة الثالثة بينما الإجراءات القضائية معطلة. وبحسب المصادر القضائية، فإن مطلب السفيرة الأميركية دوروثي شيا بإطلاق سراح الموقوف زياد العوف، توسّع للمطالبة بإطلاق البقية. غير أنّ عبود يقف حجر عثرة معترضاً على إطلاق سراحهم لاعتباره أنّ إخلاء سبيل الموقوفين يعني دفن الملف، بغض النظر عن الظلم الواقع بحقّهم، كما أن عبود يمارس كل هذه العرقلة في إطار السعي لإعادة الملف إلى المحقق العدلي طارق البيطار لمعاودة السير بالإجراءات.

تقرير

القضاء على ما تبقى من قضاء

ندى أيوب

بالكيديّة السياسية يُدار مجلس القضاء الأعلى. الخميس الفائت عطّل رئيسه سهيل عبود انعقاد جلسةٍ دعا إليها أربعة من أعضاء المجلس للبحث في تعيين قاضٍ رديف في ملف تفجير مرفأ بيروت، متذرعاً بعدم قانونيته. السبت سنحت الفرصة لهؤلاء لردّ الضربة، عبر إصدار بيانٍ حول القضية نفسها لم يحظَ بموافقة «الرئيس». الخلاف الذي لم يعد سراً بين فريقين يتقاسمان المجلس: أكثريّة أعضاء تدفع باتجاه تعيين محقّق عدلي رديف للقاضي طارق البيطار يبت في إخلاء سبيل الموقوفين في قضية المرفأ، وبين رئيس المجلس الرافض، ونائبه المتنحّي، والقاضي عفيف الحكيم المحسوب على عبّود.

لم يحدث في تاريخ القضاء اللبناني أن ظهرت الانقسامات إلى السطح بهذه الفضائحية. ولم تكن قصور العدل بحاجة إلى هزّة جديدة بعد خمسة أشهر من تعطّل العمل فيها. فبعد فك الاعتكاف القضائي كان من المُنتظر انتظام عمل السلطة القضائية. لكن نار رأس الهرم القضائي المُشتعِلة لا بدّ تطاول ألسنتها استحقاقات وملفات عدّة. وسرعان ما بدأ الحديث بين القضاة عن «انعكاسات انقسام المجلس الآخذ بالتصاعد، على كل ما له علاقة بعمل القضاء». ويتخوّف هؤلاء من عرقلة تعيين 80 قاضياً فازوا بالامتحانات الأخيرة، يُفترض أن يجري انتدابهم وتوزيعهم على المحاكم. الأمر يحتاج إلى توافق بين وزير العدل هنري خوري ومجلس القضاء الأعلى. وبما أن بين أعضاء المجلس أربعة قضاةٍ (داني شبلي وحبيب مزهر وميراي حدّاد والياس ريشا وهم من دعوا إلى جلسة الخميس الفائت) مقرّبون من خوري المحسوب على التيار الوطني الحر، فإن الكيدية السياسية، وفق مصادر قضائية «قد تلعب دورها لتتباين الآراء مرة جديدة داخل مجلس القضاء الأعلى. وهذه المرة بشأن انتداب القضاة الـ80، بين مجموعة ستتناغم مع الوزير وأخرى تعارضه». ويصح القياس على ذلك في بقية الملفات القضائية التي من المتوقّع أو غير المتوقّع - لم يعد مفاجئاً - أن تكون محلّ خلاف داخل المجلس، وترتدّ سلباً على انتظام عمل العدليات، في حين أن الوقت يتطلب انسجاماً في رأس السلطة القضائية.

الجميع يدرك أن لا حلول خارج الاتفاق السياسي. هو الحاكم الأوحد للسلطة القضائية المرتهنة. إجرائياً يتحدّث معنيون بالملف عن ضرورة استعجال ملء الشغور في مجلس القضاء الأعلى، وإتمام تعيين أربعة قضاة مضى أشهر على فراغ مناصبهم، واحتمال إحداث تغييرات مهمة في رأس الهرم القضائي مع انتخاب رئيس جديد للجمهورية. أو أن تفرُض تسوية داخلية وخارجية ما تتصّل بملف المرفأ نتيجة الضغوط الممارسة فيه، وضعاً وترتيباتٍ مختلفة داخل مجلس القضاء الأعلى. في كل الأحوال، فإن أي سيناريو لن يكون خارج إطار التسويات السياسية، وإلى حينها سيمعن الكباش الحاصل داخل مجلس القضاء في ضرب ما تبقى من دور لهذه السلطة.

على الغلاف

انتبه... خطر الاستحمام!

لم يكن ينقص اللبنانيين إلا الشكوى من عدم القدرة على الاستحمام. انقطاع كهرباء الدولة، ارتفاع فاتورة الاشتراك في المولّدات، غياب الشمس عن الواح الطاقة الشمسية... كلّها أمور تدفع إلى البحث عن حلول بديلة، إذا توفرت قد لا تكون آمنة. سخّانات الغاز هي «الترند» هذه الايام، لكنها لا تخلو من مخاطر بسبب عدم خبرة التجار بها، وتسخين المياه على الغاز دونه مخاطر الحرق، او عدم الحصول على النظافة اللازمة. وبينهما، عودة إلى الحطب الذي قد يكون افضل الحلول حتى لو اتى على حساب الطبيعة

سخّانات المياه على الغاز: قاتل صامت في بيوتنا؟

لم تترك الأزمة الاقتصادية للبنانيين من اسلوب حياة إلّا وتدخّلت فيه. فمع غياب التيّار الكهربائي تغيب المياه الشاخنة الاساسية في فصل الشتاء للنظافة الشخصية، والحلّ الاخير لإعادتها كان بالاعتماد على سخّانات مياه تعمل على الغاز. إلا ان الفوضى اصابت هذا القطاع أيضاً. ومثل حال الطاقة الشمسية، عدد كبير من اللبنانيين اصبح «محترف تركيب سخانات غاز». ما تسبّب بحوادث ادّت للاختناق وحتى الوفاة. واتّهمت السخّانات المستخدمة في معظم دول العالم، بأنّها المسؤولة عن هذه الحوادث لأنّها سيئة!

ارتفع استيراد سخّانات الغاز من 47 الف دولار عام 2021 إلى 4 ملايين دولار عام 2022 (الأخبار)

فؤاد يزبك

تدفع الأزمة الاقتصادية، المنعكسة على كلّ أوجه الحياة اليومية، اللبنانيين نحو المزيد من الابتكارات والحلول الفردية لأزمات جماعية، من الواح الطاقة الشمسية التي أتت لتحلّ مكان الكهرباء، مروراً باستخدام الحطب للتدفئة، وصولاً إلى العودة نحو تركيب سخانات المياه التي تعمل على الغاز لتحلّ مكان السخّانات الكهربائية، إذ استورد اللبنانيون عام 2022 سخانات غاز بحوالى 4 ملايين دولار، فيما لم يتجاوز الرقم عام 2021 الـ47 ألف دولار، بحسب إحصاءات الجمارك. فقد تحوّلت سخانات الكهرباء إلى مجرّد أنابيب ضخمة للمياه، نظراً إلى غياب الكهرباء بشكل شبه تام، وعدم قدرة الواح الطاقة الشمسية، إن وُجدت، على تلبية شرهها للكهرباء، وخاصة خلال فصل الشتاء.

السخان القاتل؟

ولكن، الحلول لم تكن مجانية أو سهلة، فنتيجة لغياب الدولة التام وانهيار قطاع الكهرباء، تستنزف تجهيزات الطاقة الشمسية اللازمة لتعويض التيار الرسمي مئات ملايين الدولارات، وفي بداياتها عام 2019، «تعلّم اللبنانيون ببعضهم» بحسب أحد المهندسين، وإذا استثنينا الحرائق والمشاكل التقنية المرافقة، فـ«نسبة كبيرة من المشاريع كانت إما غير ناجحة أبداً، أو تُستعمل فيها تجهيزات أكثر من الحاجة، فتصبح التكاليف مضاعفة».

إلا أنّ الطاقة الشمسية لم تتسبّب في مقتل أحد حتى الآن، على عكس سخانات المياه العاملة على الغاز، التي أدّت حتى اللحظة إلى أكثر من 20 إصابة بالاختناق. وقد توفي من المصابين 4 أشخاص قضوا اختناقاً أثناء الاستحمام نتيجة استنشاقهم غاز «أحادي أوكسيد الكربون». تروي ملاك إحدى الذين أصيبوا بالاختناق تجربتها، واصفةً الأمر بـ«انقطاع النفس، وفقدان القدرة على الوقوف»، وتفيد بأنّ «آخر ما شعرت به هو وقوعها على أرضية الحمام، قبل أن تستيقظ في المستشفى مكمّمة بقناع الأوكسيجين».

تفسير علمي

ما جرى مع ملاك متوقّع، خاصةً بعد تركيب سخّان غاز داخل الحمام، فهذه السخّانات تعمل على حرق الغاز لرفع حرارة المياه بفعالية عالية، ومصروف قليل، إذ تقوم بتسخين أنابيب نحاسية دقيقة، تمر داخلها المياه قبل خروجها من الصنابير (حنفيات)، بالتالي تعطي ماءً ساخناً خلال ثوانٍ فقط، من دون أن تحتاج إلى تسخين كمّية كبيرة من المياه.

السوق اللبناني، إذ يعود استعمالها في البيوت إلى سنتينيات القرن الماضي، وبعضها لا يزال موجوداً، ولكن معظم اللبنانيين استغنوا عنها منذ نهاية التسعينيات، وتوجّهوا نحو السخّانات الكهربائية، ما أدّى إلى غياب اليد العاملة الماهرة القادرة على تركيب هذه الأدوات باحترافية وفعّالية.

وعليه، «الحق مش على السخان» بحسب أحد الفنّيين، إذ تُركّب سخانات المياه العاملة على الغاز اليوم من دون احترام أدنى معايير السلامة، داخل الحمامات الضيّقة، وتكون غير موصولة بمداخن لإخراج الغازات الناتجة عن عملية الاحتراق. وفي غياب تهوئة مناسبة، تتسبّب هذه السخّانات في وقوع مشكلة الاختناق الناتجة عن عملية احتراق غير كاملة للغاز بسبب نقص الأوكسيجين، ما يؤدي بالتالي إلى انبعاث غاز أحادي أوكسيد الكربون، المعروف بـ«القاتل الصامت». فهو دون رائحة أو لون أو طعم. وبعد تنفّس كمّية كبيرة من هذا الغاز يفقد الإنسان الوعي ويسقط أرضاً لتزداد المشكلة سوءاً، فأحادي أوكسيد الكربون أثقل من الهواء، يتراكم على الأرض، ما يؤدّي إلى تنفس كمّية أكبر منه، بالتالي الدخول في غيبوبة والوفاة.

الحلول الهندسية

«لا مشكلة في التركيب داخل الحمامات، ولكن يجب تركيب مداخن للسّخان لإخراج الغازات، كما أنّ وجود فتحة التهوئة ضروري مع شقّاط لإدخال كميات من الهواء الغني بالأوكسيجين»، بحسب هادي تقي، المهندس المتخصص في أنظمة الأمان ومكافحة الحرائق. يتّخوّف تقي من خطرين «التسمّم بأحادي أوكسيد الكربون، وتسرّب الغاز وانفجاره»، ويفصّل «إبقاء هذه السخّانات خارج الغرف المغلقة، وتركيبها على الشرفات، فهذا أضمن لناحية السّلامة». وعن الحلول الممكنة لمن ركّب هذه السّخانات في الحمامات، يشير تقي إلى «التكلفة العالية لهذه الحلول التي تستلزم تركيب حسّاسات خاصة بالغازات، مع التشكيك في فعاليتها داخل بيئة مغلقة ذات بخار كثيف كالحمام».

> 4 ضحايا قضوا أثناء الاستحمام اختناقاً نتيجة استنشاقهم الغاز

في المقابل، ينصح بـ«قضاء وقت أقلّ خلال الاستحمام والسخان شغال». توافق رندة سليمان مهندسة الميكانيك والطاقة على كلام تقي، وتذهب أبعد في تحديد المشكلة بـ«نوعية السّخانات الرخيصة المستخدمة، التي لا تحتوي على أنظمة أمان، بالإضافة إلى غياب الخبرة لدى اليد العاملة الفنّية». وتؤكّد «إمكانية تركيب هذه الأجهزة داخل البيوت في حال كانت تحتوي على مداخن لإخراج الغازات المنبعثة، وحسّاسات إلكترونية تقطع الغاز مباشرة عند التسرّب». وتذكر سليمان قيام بعض الشركات المستوردة للسخانات بـ«تدريب الفنّيين على كيفية تركيبها وتشغيلها»، مع الإشارة إلى «وجود أشخاص ذوي خبرة كبيرة في هذا المجال الذي يعود لأكثر من ثلاثين سنة».

تحزّك بلدي

تدفع حوادث الاختناق البلديات وبعض محالّ بيع هذه القطع إلى إعلان ما يشبه حالة طوارئ في برج البراجنة، أصدرت البلدية تعميماً إرشادياً يحذّر من مخاطر هذه الأجهزة. وفي اتصال مع «الأخبار» يفيد عاطف منصور رئيس البلدية بـ«ضرورة التعامل باحترافية وحذر مع هذه الأجهزة، فتركيبها ليس مقتصراً على براغ أربعة في حائط حمام». ويشير منصور إلى «طلب البلدية من السّكان وضع السخانات التي يركّبونها على الشرفات». ويؤكّد «تحذير البلدية المحالّ التجارية التي تبيع السّخانات في نطاقها، إلى ضرورة إرشاد المواطنين إلى الطريقة الأفضل في التركيب».

وفي جولة على محالّ الأدوات الصحيّة، تُظهر كميّة السّخانات المكدّسة تهافت المواطنين على شرائها، وبعد النظرة الأولى إليها، يأتي صوت صاحبة المحل بـ«ضرورة تركيبها على الشرفة، أو في حمام غير مستخدم»، وتضيف أنّها «لا تتحمّل مسؤولية التركيب السيّئ» في إشارة إلى حوادث الاختناق التي وقعت سابقاً، وتعرض «استخدام أحد الفنّيين المتخصّصين في تركيب هذه القطع المعتمد من قبلهم». أمّا أسعارها فتُراوح بين 120 دولاراً و350 دولاراً بحسب النوعية، وبلد المنشأ، والمميّزات.

وآخر قضائي

على المستوى القانوني، لم تمرّ الإصابات مرور الكرام، إذ يشير المحامي حسن بزي إلى «تقديم دعوى في محكمة النبطية ضد إحدى الشركات المروّجة لسخّانات الغاز، لأنّ الإعلان المستخدم لا يحتوي على أيّ تحذير من المخاطر، بالتالي يخدع المواطن بوضعه أمام منتَج آمن». ويضيف بزي أنّ النتيجة المأمولة من القضية هي «وقف البيع أولاً لمدّة 15 يوماً، ومن ثمّ تعيين خبير للكشف على السّلع وتحديد العيوب»، وفي حال وُجدت «سنطلب قراراً نهائياً يمنع بيعها، وتكليف الجمارك بمنع إدخالها إلى لبنان».

ويشير بزي إلى قضية أهم، وهي «استهتار النيابات العامة، التي تكلّف المخفر بتحديد سبب الوفاة وكتابته فقط، من دون استكمال التحقيقات والتوسّع في التحقيق»، ويشبّه الأمر بـ«تسليم جثة في المخفر، ونحن نقوم بدور النيابات العامة، وخاصة مع عدم استدعاء الوكلاء للتحقيق، من تعيين خبير وغيره».

الأزمة تصل إلى النظافة الشخصية

زينب حمود

خلال الحروب والأزمات، تتفشّى الأمراض المعدية الناجمة عن تراجع النظافة الشخصية والعامة، مثل أمراض الكوليرا والتيفوئيد والبرقان وأمراض التسمّم الغذائي... كذلك عدوى القمل والجرب... وما يمرّ به لبنان من عجز عن تأمين أبسط احتياجات الناس كالكهرباء والمياه النظيفة يجعل نظافة كلّ من يقيم على الأراضي اللبنانية على المحكّ... وقد انعكس ذلك أصلاً في سلسلة إصابات بالكوليرا والبرقان والتسمّم الغذائي، فهل ينتظر القمل والجرب دوره عند الباب؟ أم أنه دخل سرّاً منذ أن بدأ اللبنانيون يقنّنون أيام الاستحمام أو يستحمّون على عجلة وبالـ«كيلة»؟ أو يبدّلون العلامات التجارية للصابون مفضّلين التوفير على الجودة؟

الاستحمام بـ«الكيلة»

ثلاثة أيام من دون استحمام. هذا هو حال عائلة مؤلفة من خمسة أفراد، انتفضت صيفاً على صاحب الاشتراك الذي تجاوزت فاتورته العشرة ملايين، فقطعته ولجأت إلى تركيب الطاقة الشمسية معتمدة على القرض. منذ بدء العاصفة الأخيرة، وغياب الشمس، كما اختفاء كهرباء الدولة، غابت المياه الساخنة. لا حلّ أمام العائلة إلا بالعودة إلى صاحب المولّد وطلب مدّ اشتراك كهرباء من جديد، أو الاستحمام بـ«الكيلة»... كما يفعل حتى من هم مشتركون في المولّدات لكن تقلقهم قيمة الفاتورة.

يعود اللبنانيون بالذاكرة عقوداً إلى الوراء، إلى ويلات الحرب الأهلية عندما كانوا يسخّنون مياه الاستحمام على الغاز، ويجرّونها إلى الحمّامات في طناجر، ثم يستخدمون ركوة القهوة والإبريق البلاستيكي لسكبها. عادت «أمجاد» هذه الأيام عندما حلّ الشتاء من دون أن تُحلّ أزمة الكهرباء بما يسمح بتشغيل سخان المياه الكهربائي. تشغيله على كهرباء اشتراك المولّد ليس أمراً ممكناً بالنسبة إلى الكثيرين بسبب ارتفاع الفاتورة. وسخانات المياه على الغاز كادت تكون حلاً بديلاً عن سخانات الكهرباء، حتى اصطدم الناس بحالات اختناق تسببت بها، فعدلوا عن الفكرة.

صيفاً، كانت مشكلة الاستحمام تتوقّف عند فقدان المياه والاضطرار إلى شراء نقلات مياه بأسعار عالية، ما دفع كثيرين إلى التقنين والاستعجال في الاستحمام لتوفير المياه. منذ أشهر، حُلّت أزمة المياه في عديد من الأماكن، لكن، عدا عن أن سحبها إلى الأسطح يتطلّب كهرباء، أدخل الطقس البارد تحدياً ثانياً وهو: كيف أؤمن مياهاً ساخنة؟ فـ«كهرباء الدولة» إن أتت يوماً بعد يوم تكون لساعة واحدة لا تكفي ليحمى السخان. سارة، اعتادت على الاستحمام بالإبريق لأنه «ليس هناك حلّ آخر إلا أن نتعفن». منذ فترة، «جاءت كهرباء الدولة لساعتين متتاليتين، فشغّلت السخان وعندما دخلت لأستحمّ بالدوش الساخن استغربت وكأنها المرة الأولى».

> يعود لبنانيّون بذاكرتهم إلى أيام الحرب وتسخين المياه على الغاز

شرّ لا بد منه

الاستحمام بـ«الكيلة» شرّ لا بدّ منه. فهو من ناحية يصعب عليه تحقيق نظافة تامة خاصة للنساء ذوات الشعر الكثيف، ومن ناحية ثانية يزيد الشعور بالبرد خلال ملء «الحلّة». تغريد مثلاً، تنزل من الجنوب إلى منزل أختها في بيروت عندما تريد أن تصبغ شعرها، فـ«الصبغة تحتاج إلى مياه ساخنة كثيرة، وأنا أستحم على عجلة بالإبريق ولا أستطيع تشغيل السخان على كهرباء المولد». إلى ذلك، قد تتسبب تعبئة المياه الساخنة وتفريغها بحوادث الاحتراق. تروي سماح كيف «احترقت منذ أيام بينما كنت أحمل طنجرة المياه الساخنة إلى غرفة الاستحمام، تعلّمت بعدها أن أمشي على مهل وألا أملأها كاملة».

الاستحمام شتاء سيف ذو حدين. إما يعكس مشاعر التضحية والتفاني بين أفراد العائلة، كما يفعل حسين الذي يترك مياه السخان لزوجته الحامل ويستحم هو بالركوة، أو صلاح وزينب اللذين «يضحيان» بمياه السخان لابنتهما المولودة حديثاً «حتى لا تبرد». من جهة ثانية، قد يتسبّب بنزاعات بين الأخوة على مياه السخان التي تتفوّق على المياه التي تسخّن على الغاز.

خطر القمل

إذا قرّرت عائلة أن تشغّل السخان على كهرباء الاشتراك، تحسب حساب كلّ دقيقة لأنها تترجمها دولارات تقتطع على الفاتورة. لذلك، يشغله البعض سفوح السلسلة الغربية، والقريبة من المنازل، وبيعه بسعر لم يتعدَّ الأربعة ملايين ليرة للطن الواحد، كرّت سبحة التجاوزات في أعمال القطع العشوائي في أحراج المنطقة الحامل وسط إهمال لافت من قبل الدولة والأجهزة الأمنية و«قلة حيلة» في حراك مراكز الأحراج، لجهة عدم توفّر الآليات، والتي إن توفرت فلا محروقات لها.

وما يلفت الانتباه أكثر من غيره، أنّ القطع الجائر تسارعت وتيرته مع عدم اقتصاره على أصحاب الشعب والمشاعات (أراض جمهورية وأميرية)، بل وصل إلى حدّ التعديات في المناطق الجردية المتدنية في سفوح السلسلة الغربية، والقريبة من المنازل، وبيعه بسعر لم يتعدَّ الأربعة ملايين ليرة للطن الواحد، حيث لجأ عدد كبير من الأهالي إلى اعتماد قازان بصوبيا حطب، بدلاً من المازوت، رغم عدم تقبّل بعض النسوة اعتماد الحطب كمادة للتدفئة «إلا أن الواقع فرض علينا هذا الخيار والوضع الاقتصادي التعيس ودبّرنا الحطبات من شهر أيلول» تقول زينب الضيقة.

قطع جائر

مع بداية عمليات قطع الحطب في المناطق الجردية المتدنية في واحدة 20 ليتراً كل يومين)، في حين يمكن لـ4 أطنان من الحطب توفير الدفء طيلة خمسة أشهر» بحسب ما يوضح أحمد حمزة لـ«الأخبار».

وجاقات الحطب

ساهم ارتفاع سعر الحطب، مع ازدياد الطلب عليه منذ الصيف الفائت، في ارتفاع أسعار وجاقات الحطب، ما دفع بالعديد من العائلات إلى تحويل وجاقات المازوت إلى حطب، كما يؤكد محمد حمية صاحب محل حدادة إفرنجية. ويلفت إلى أنّ كلفة هذا التغيير «تُراوح بين 10 و30 دولاراً، فيما يكلّف شراء صوبيا جديدة ما لا يقل عن 150 دولاراً».

الأمر لم يقتصر على صوبيا التدفئة، بل امتدّ ليشمل قازان تسخين المياه حيث لجأ عدد كبير من الأهالي إلى اعتماد قازان بصوبيا حطب، بدلاً من المازوت، رغم عدم تقبّل بعض النسوة اعتماد الحطب كمادة للتدفئة «إلا أن الواقع فرض علينا هذا الخيار والوضع الاقتصادي التعيس ودبّرنا الحطبات من شهر أيلول» تقول زينب الضيقة.

(الأخبار)

الحطب بقاعاً: للتدفئة ولتسخين المياه

رامح حمية

لأسابيع خلت، لم يعلُ صوت على صوت مناشير الحطب بين المنازل والأحياء في قرى بعلبك الهرمل وبلداتها، وفي السفوح الشرقية لسلسلة جبال لبنان الغربية، إذ لم يعد هناك سبيل للتدفئة عند آلاف العائلات البقاعية إلا بالحطب، وحتى إن كان أخضر صعب الاشتعال. وبعيداً عن عمليات «الحلاقة ع الناشف» للثروة الحرجية وتداعيات ذلك على بيئة المنطقة، ثمّة أمر ثابت أنّ غالبية العائلات اعتمدت الحطب كخيار لا بديل عنه مع ارتفاع سعر مازوت التدفئة، فحجزت دوراً لها عند تجار الحطب وعند الأقارب الذين يملكون مشاعات حرجية، وسارعت إلى تحويل وجاقاتها من المازوت إلى الحطب.

في الحقيقة، لا يمكن الحديث عن فارق كبير في السعر بين طن حطب السنديان وبرميل المازوت، فبعد رفع الدعم عن المازوت وارتفاع سعر البرميل (سعة 200 ليتر) إلى 210 دولارات، وبيع في غالبية محطات المنطقة بسعر 230 دولاراً كسوق سوداء (في ظل غياب الرقابة والمحاسبة)، سجّل سعر طن الحطب في المقابل ارتفاعاً لافتاً من 70 دولاراً إلى 200 دولار للطن الواحد المقطع، وهو سعر قابل للارتفاع كلّما زادت المسافة بين المصدر والمستهلك. على الرغم من ذلك، تفضل العائلات البقاعية الحطب لأنّ «الفترة الزمنية التي يوفرها من ناحية الدفء، يعجز المازوت عنها. فبرميل المازوت يكفي لمدة شهر تقريباً (بمعدل صفيحة والسرقات. القطع انتقل إلى المناطق العالية من الجرود، وهي أماكن وعرة جداً، لا يمكن للسيارات والجرارات الزراعية الوصول إليها، فتمّت الاستعانة بالحمير والبغال لنقل الجذوع المقطوعة من التلال العالية إلى الوديان أو الطرقات.

يؤكد أحد تجار الحطب أن أعمال القطع التي يقوم بها «ليست إلا تشحيلاً منظّماً ومدروساً» للحرج الذي يملكه وعائلته، وأن تجارة الحطب في مثل هذه الأماكن العالية ما هي إلا «أشغال شاقة بكلّ ما للكلمة من معنى، مع كلفة كبيرة أدّت الى رفع السعر حتى 8 ملايين ليرة». يشرح الرجل أن معظم تجار الحطب «يعتمدون في الجرود العالية على العنصر البشري في أعمال القطع بمناشير البنزين وتشحيل الجذوع المقطوعة من الأغصان الصغيرة (شحالة) ودحرجتها ونقلها من تلة إلى أخرى وصولاً إلى أماكن يمكن للبغال والحمير أن تصل إليها، لتُنقل مجدداً إلى حيث يمكن للسيارات الرباعية الدفع والجرارات الزراعية الوصول».

أحمد. م، أحد الأشخاص الذين يعملون في نقل جذوع الحطب من التلال العالية مقابل أجر يومي قيمته 500 ألف ليرة. يعترف الرجل الستيني، المتقاعد من قوى الأمن الداخلي، أن العمل متعب جداً «ولكنني مضطر لكي أحقق الدفء لعائلتي. عرض عليّ ابن عمي العمل معه في نقل جذوع الشجر من التلال مقابل 500 ألف يومياً وحصلت على ثلاثة أطنان نتيجة عملي معه مدة 45 يوماً».

لوقت قصير فيكون الاستحمام على عجلة، أو يقنّنون في أيام الاستحمام بغية التوفير خاصة عندما تكون العائلة كبيرة. ما يعني أنه مهما كانت الحلول المجترحة، فإنها تقود إلى خطر قلة النظافة: القمل والجرب. وهذا الخطر لم يعد بعيداً...

بعد استمرار الحكة الشديدة، بحثت سيدة في شعر ابنتها و«صعقت» عندما وجدت حشرات سوداء. لم يكن الاعتراف أنها قمل سهلاً خاصة أنها تعيش التجربة لأول مرة، وتخجل أن تطلب من الصيدلي دواء للقمل. تراجع نفسها وتدرك أنها «أخطأت عندما تقشفت في استحمام ابنتها ظناً منها أنه لا يوجد تعرّق في هذا الطقس». ثم تتذكر أن الصابون الذي تشتريه «لا ينتج رغوة كافية لكنني طنّشت ذلك لأنه توفيري».

لا يمكن الحديث عن موجة قمل بعد، علماً أنه يصعب إحصاء الحالات المصابة بالقمل لأن الصورة النمطية ترتبط بالوسخ وقلة النظافة، علماً أن «رأساً مقملاً» واحداً قد ينشر العدوى إلى رؤوس صف بكامله. تقول معلمة في طرابلس إن «الناس تخجل أن تعترف بإصابتها بالقمل، لكننا نلاحظ ذلك في المدارس ولا سيما في صفوف الأولاد».

فلسطين

عدّاد القتل اليومي يتصاعد
حكومة نتنياهو تجيّش «الداخل» وتحرج «الحلفاء»

لا شيء عاديّاً يجري منذ استلام حكومة اليمين الإسرائيلي، بزعامة بنيامين نتنياهو، السلطة. لكونها تحمل في مكوّناتها كل عوامل التفجير التي لن تقتصر تداعياتها على الداخل الفلسطيني. من هنا لا يعود مستغرباً مدى استعدادها للذهاب بعيداً في تنفيذ مخطّطاتها، والتي لا تزال حالة المقاومة المتصاعدة في الضفة الغربية تعطّلها، وإنْ كان لا يمرّ يوم من دون أن يشيّع الفلسطينيون أحد أبنائهم. لكن مستوطني اليمين يستعجلون حكومتهم في إحداث فارق على الأرض في ملفّ الاستيطان، وتغيير الوضع القائم في المسجد الأقصى، فيما يتزايد حراك الحلفاء الغربيين المحرجين لثني حكومة نتنياهو عن أيّ خطوة من شأنها تفجير الأوضاع

لا يكاد يمرّ يوم من دون أن يشيّع الفلسطينيون أحد أبنائهم (أ ف ب)

رام الله - **أحمد العبد**

تثير حكومة اليمين الفاشية الإسرائيلية الفوضى والقلق والقلق في كلّ مكان، وهي التي جاءت بغية إنهاء القضيّة الفلسطينية، في ما يُعتبر تجاوزاً للخطوط التي رسمتها المنظومة الدولية وتوافقت على شأنها ضمن ما يسمّى بـ«المسار السلمي». وإنْ كانت تلك الأخيرة قد غضّت الطرف طويلاً عن إرهاب إسرائيل، فهي تدرك أن ما تحمله حكومة بنيامين نتنياهو - إيتمار بن غفير، من شأنه أن يفجّر كلّ شيء. فلسطينيّاً وإقليميّاً؛ إذ تزداد عوامل التفجير على الأرض يوماً بعد آخر، في انتظار الشرارة التي يمكن أن تشعل الأوضاع، خصوصاً في ظلّ وجود أجواء مهيّئة، قوامها الاحتقان والغضب والقهر وتزايد جرائم العدو من قتل واقتحامات وتهويد.

ولا يكاد يمرّ يوم من دون أن يشيّع الفلسطينيون أحد أبنائهم؛ فقرب بلدة سلواد، أعدم جنود الاحتلال الشهيد أحمد كحلة (45 سنة) من قرية رمون، أمام ابنه. وفي تفاصيل الحادثة، فقد أوقف هؤلاء مركبة كحلة برافقه نجله، على حاجز عسكري، وبعد مشادة معهم، أرغموه على النزول وتجمّعوا حوله وتشاجروا معه قبل أن يطلقوا النار عليه متعمّدين قتله، ليرتفع عدد الشهداء منذ بداية العام الجاري، إلى 13، 7 منهم من مدينة جنين. ولا تزال هذه المدينة تتصدّر المواجهة مع الاحتلال، سواء لجهة عمليات المقاومة أو عدد الشهداء، معتمدةً على تكاثر الخلايا المقاومة فيها، والتي خرجت من نطاق المخيّم إلى حيّز الريف الفلسطيني، حيث لا تقلّ مواجهات جمع وقباطية وغيرها من المناطق، عن اشتباكات المخيّم. وقد عاشت المحافظة، السبت، يوماً حزيناً ودموياً، فيما كانت توزّع ثلاثة من أبنائها، استشهد اثنان منهم (ينتميان إلى «كتيبة جنين») في اشتباك مسلّح، وثالث متأثراً بجروح أصيب بها قبل أيّام، بعد 48 ساعة فقط من استشهاد شابّين في بلدة قباطية، وهو ما ينطبق أيضاً على مخيّم بلاطة والبلدة القديمة في نابلس.

مع هذا، يحافظ الفلسطينيون على ديمومة الاشتباك والمواجهة، على رغم الجهود الاستخبارية والأمنية التي تُبذل في سبيل وقفها؛ إذ لا تزال حصيلة أعمال المقاومة اليومية عالية، من إطلاق النار والاشتباكات المسلّحة، إلى العبوات الناسفة والزجاجات الحارقة وإلقاء الحجارة والتصدّي للمستوطنين، وذلك في ظلّ تزايد التحريض الإسرائيلي على قتل المزيد من الفلسطينيين، خصوصاً من قِبَل أقطاب اليمين المتعجّلين تنفيذ وعودهم الانتخابية، والقلقين من استمرار حالة المقاومة في الضفة الغربية، ومن عدم قدرة الحكومة على وقفها. ونقلت «القناة 13» العبرية عن ضابط في جيش الاحتلال، قوله إن «الضفة باتت أكثر استعداداً وجرأة للتصدّي لقوّاتنا بشكل لم نعهده في الأعوام السابقة، وهناك زيادة في استخدام الأسلحة في الشارع الفلسطيني». وفي الوقت ذاته، ارتفع عدد الجنود القتلى في حوادث مجهولة أو بنيران صديقة في مواقع التدريبات أو المعسكرات، من دون ذكر الأسباب والخلفيات. وفي هذا الإطار، أعلن جيش الاحتلال، صباح أمس، مقتل جندي وإصابة أربعة آخرين، أحدهم بجروح خطيرة، جرّاء انفجار قنبلة يدوية داخل قاعدة عسكرية في الأغوار، عازياً الحادث إلى وضع جندي قنبلة في حقيبته الشخصيّة التي كانت بجانب سريره قبل أن تنفجر نتيجة الحركة في المكان الذي كان يجلس فيه سبعة جنود. وإلى هذا الحادث، قتل ضابطان من وحدة «إيجوز» خلال جولة لهما في محيط قاعدة عسكرية في الأغوار، العام الماضي، بعد «خطأ في التشخيص» من قِبَل جنود آخرين اعتقدوا أنهما متسلّلان فلسطينيّان. وفي آب الماضي، قتل جندي قرب بلدة شويكة في طولكرم بنيران «صديقة» أيضاً، كما شهدت قاعدة عسكرية لجيش الاحتلال في مدينة جنين انفجاراً مدوياً أدّى إلى انهيار جدرانها الداخلية، فيما سُجّلت حوادث متفرّقة، من مِثل مقتل جندي بنيران صديقة في النقب، وإصابة آخر في مدينة نابلس، وهو ما ترافق أيضاً مع ارتفاع عدد الجنود المنتحرين، خلال عام 2022، إلى 14. وتدلّ المؤشرات المتقدّمة، بحسب متابعين، على تردّي المستوى العملياتي والنفسي لجنود العدو، خصوصاً في حالات التأهّب الأمني، فيما يعتقد البعض أن جيش الاحتلال يخفي خسائره خلال المواجهات والاشتباكات مع المقاومين بهذه الطريقة.

ويسود السخط من الحكومة الجديدة أوساط اليمين، على ضوء استمرار حالة الاشتباك في الضفة الغربية، والذي عزته صحيفة «إسرائيل اليوم» العبرية، بعد معاينة الوضع على الأرض، إلى أسباب عدة، لعلّ أبرزها ما سمّته «سلسلة الإجراءات التي تم اتّخاذها منذ تشكيل الحكومة ضدّ الاستيطان»، وعلى رأسها الفوضى المستمرّة التي تحيط بمسألة نقل المسؤولية عن 13 مستوطنة محيطة بالقدس من جيش الاحتلال، إلى الشرطة. وانطلقت في هذه المستوطنات، منذ الخميس، سلسلة تظاهرات احتجاجاً على نقل المسؤولية عنها إلى الشرطة، على رغم أنه تقرّر، قبل نحو أسبوعين، تأجيل الخطوة. وتحدّثت الصحيفة عن غضب ناتج من تصرّفات حكومة نتنياهو في التلال، وأنه، منذ تشكيل حكومته، تمّ تنفيذ العديد من عمليات

> **لم يغب الأميركيون عن صورة التحرّكات الدبلوماسية في محاولة لاستيعاب حكومة اليمين**

الإخلاء، وأن وزير الأمن، يوآف غلانت، أمر بالتجميد الفعلي لأوامر الإخلاء، بحيث تبقى المباني التي تم إخلاؤها في عهد بيني غانتس قائمة حتى نقْل المسؤولية عن الإدارة المدنيّة للوزير بتسلئيل سموتريتش.

يستعجل مستوطنو اليمين حكومتهم في إحداث فارق على الأرض في ملفّ الاستيطان، فيما تجد حكومة اليمين العديد من العقبات التي لا تريد الاصطدام بها في بداية عهدها، منها تزايد الضغط المحلّي ضدها، والذي بات يظهر على شكل تجمّع أسبوعي في تل أبيب (وصل السبت إلى أكثر من 100 ألف متظاهر) أمام منزل نتنياهو، إلى جانب الحراك الدولي الضاغط، سواء أميركيّاً أو أوروبيّاً للحدّ من اندفاعة الحكومة لتنفيذ مشاريعها ومخطّطاتها، إنْ كان لجهة تغيير الوضع القائم في المسجد الأقصى، أو الاستيطان في الضفة، أو حتّى مسألة إضعاف السلطة الفلسطينية وفرْض عقوبات عليها.

وفي هذا السياق، أعرب وزراء خارجية عدّة دول أوروبية عن قلقهم، الأسبوع الماضي، خلال محادثات مع وزير خارجية الاحتلال، إيلي كوهين، من قيام الحكومة باتّخاذ خطوات أحادية الجانب من شأنها الإضرار بحلّ الدولتَين، معربين عن خشيتهم من توسيع البناء في المستوطنات، أو الإضرار بالبنية التحتية الفلسطينية، أو تغيير الوضع الراهن في الأقصى. ودعا وزير خارجية الاتحاد الأوروبي، جوزيب بوريل، كوهين، إلى تقديم أفق سياسي لحلّ الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، وتجنّب الإجراءات الأحادية الجانب، معرباً عن قلقه إزاء العدد الكبير من الضحايا في الموجة الأخيرة من الأحداث. وفي الإطار ذاته، حثّ وزير شؤون الشرق الأوسط البريطاني، اللورد طارق أحمد، حكومة الاحتلال على الامتناع عن الأعمال الاستفزازية الأحادية في القدس والأراضي الفلسطينية المحتلّة، والتي لا تؤدّي إلّا إلى تقويض فرص التوصّل إلى حلّ حقيقي وسلام في المنطقة، فيما استبق وزراء خارجية بريطانيا وألمانيا والنمسا وهولندا وإستونيا وكرواتيا وقبرص وغواتيمالا، اتصالهم بكوهين بالإعراب عن قلقهم من أن تضرّ الحكومة بأفعالها، بالعلاقات مع الفلسطينيين. وقال دبلوماسي أوروبي لصحيفة «هآرتس»: «نحن نتابع عن كثب تصرفات الحكومة... زيارة الوزير (إيتمار) بن غفير إلى الحرم القدسي كانت مقلقة. نخشى أن تؤدّي تصرفاته الأخرى في المستقبل إلى اشتعال المنطقة».

ولم يغب الأميركيون عن صورة التحرّكات الدبلوماسية في محاولة لاستيعاب حكومة اليمين؛ فقد وصل المبعوث الأميركي، هادي عمرو، الخميس الماضي، إلى رام الله، حيث التقى رئيس الحكومة محمد أشتية، وأمين سر «اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير» حسين الشيخ، لبحْث التطوّرات السياسية، وتمهيداً لإنجاح زيارة وزير الخارجية أنتوني بلينكن، ومستشار الأمن القومي جايك سوليفان، المرتقبة إلى المنطقة، والتي سيكون هدفها الأوّل إبقاء الأمور تحت السيطرة الأميركية، على قاعدة المثل الشعبي «لا يموت الذئب ولا يفنى الغنم».

لكن التحرّكات الدبلوماسية قد تتطاير أدراج الرياح في أيّ لحظة، ومع أقلّ حدث على الأرض، خصوصاً إذا لم يستطع اليمين الفاشي وقادته لَجم شهوتهم تجاه المسجد الأقصى في الشهرين المقبلَين اللذين سيشكّلان ذروة التصعيد مع حلول شهر رمضان والأعياد اليهودية، بالتزامن مع إعطاء وزير المالية بتسلئيل سموتريتش، أوامره لرسم خرائط «للمستوطنات الفتية» كجزء من جهود الاستيطان، ومن بينها ملفّ البؤرة الاستيطانية «أفيتار» على جبل صبيح في بلدة بيتا.

المقاومة ترتّب أوراقها: استعدادات لجولة وأكثر

غزة - **رجب المدهون**

مع تسلّم اليمين المتطرّف السلطة في دولة الاحتلال أخيراً، بدأت الفصائل الفلسطينية في قطاع غزة تتحسّب لما يمكن أن ينجم عن آرائه من مواقف خطيرة خلال الفترة المقبلة، وهو ما دفعها إلى رفْع وتيرة استعداداتها لإمكانية اندلاع مواجهات عسكرية بينها وبين جيش العدو، راهنةً مواقفها المستقبلي بالخطوات التي ستتّخذها الحكومة الإسرائيلية، واحتمال تجاوزها الخطوط الحمر. وبحسب مصدر فلسطيني، تحدّث إلى «الأخبار»، فقد عقدت الفصائل، خلال الفترة الأخيرة، سلسلة لقاءات للتباحث في التحدّيات التي يفرضها وجود قيادة فاشية عنصرية في دولة الاحتلال، وطريقة التعامل معها، وسط تقديرات بأن الحكومة الإسرائيلية الجديدة ستدفع بالأوضاع إلى التفجّر، ما يعني أن المواجهة ستكون شبه حتمية في مختلف الجبهات، بما فيها قطاع غزة. وبناءً على تلك التقديرات، كثّفت المقاومة من تحضيراتها لاندلاع جولة قتال أو أكثر خلال العام الحالي، متّفقةً على ضرورة منْع قيادة العدو من تجاوز الوضع القائم في القدس المحتلّة والمسجد الأقصى، أو من الإقدام على إجراءات دراماتيكية في ما يتّصل بملفّات الأسرى وضمّ الضفة الغربية وأحوال الفلسطينيين في الأراضي المحتلّة عموماً. ووفقاً للمصدر، فإنّ المقاومة تدرك أنه لا يمكن إمرار خطوات العدو التصعيدية من دون ردّ، لأن ذلك سيشجّعه على التمادي في محاولة فرْض وقائع جديدة ضدّ القضية الفلسطينية والمقدّسات الإسلامية والمسيحية.

ووسّعت الفصائل الفلسطينية، خلال الفترة القصيرة الماضية، من تدريباتها استعداداً للمعركة القادمة، وهي أجرت، نهاية الشهر الماضي، مناورة عسكرية مفاجئة بالتذخير الحيّة شمال قطاع غزة بمشاركة مختلف أذرعها. وعلى المستوى السياسي، نفّذت حركة «حماس»، بحسب مصدر في الحركة تحدّث إلى «الأخبار»، إلى الوسطاء، خلال عدّة محادثات جرت في الآونة الأخيرة، تحذيرات من أن «ذهاب حكومة الاحتلال إلى تجاوُز الخطوط الحمر، وارتكاب جرائم جديدة بحق الشعب الفلسطيني والقضية الفلسطينية، سيؤدّي إلى تفجّر الأوضاع، وإلى تدهور في المنطقة بأسرها»، مشدّدة على أن «المطلوب من مختلف الدول والمجتمع الدولي الضغط على حكومة الاحتلال المتطرّفة ووقْف خطواتها الخطيرة تجاه القضية الفلسطينية». وعن تهديدات رئيس هيئة أركان جيش الاحتلال المنتهية ولايته، أفيف كوخافي، رأى المصدر أن «هذه التهديدات نابعة من خوف العدو من نشوب مواجهة عسكرية جديدة، وإدراكه أن المقاومة تتقدّم وتتطوّر في قوّتها وقدراتها العسكرية، وبات

تتفق المقاومة على ضرورة منْع قيادة العدو من تجاوز الوضع القائم في القدس المحتلّة والمسجد الأقصى (أ ف ب)

> **وسّعت الفصائل الفلسطينية، خلال الفترة القصيرة الماضية، من تدريباتها استعداداً للمعركة القادمة**

تمتلك وسائل تتجاوز من خلالها العقبات التي يضعها أمامها»، عادّاً حديث كوخافي بخصوص أنفاق المقاومة «اعترافاً بعجز جيش الاحتلال أمام هذا السلاح المهمّ في يد المقاومة، وخشيته من استمرار تطويره». وكان كوخافي قد قال قبل أسابيع من نهاية ولايته، في تصريحات صحافية: «عمليات العسكرية المتزرّة لن تختفي خلال السنوات المقبلة»، مضيفاً: «لن تقوم دولة في غزة، وفي النهاية يجب علينا التعامل معهم عسكرياً لفترة طويلة، وإذا نجحنا في خلْق فترات طويلة من الهدوء مع غزة بين كلّ عملية عسكرية قصيرة وأخرى، أو بين كلّ عملية طويلة جدّاً وأخرى، مع تدفيع غزة الثمن الباهظ، فهذه حقّاً استراتيجية معقولة». وتابع إن «قائد حركة حماس في قطاع غزة، يحيى السنوار، يفهم أن قنابلنا ومعلوماتنا الاستخبارية ممتازة، وأننا نعرف مكان الأنفاق، وأنه حتى لو قام بترميم تلك التي تضرّرت في حارس الأسوار، أو بنى أنفاقاً جديدة، فسنجدها».

تقرير

تتزايد الإشارات الصادرة عن الجانبين التركي والسوري حيال مسألة التطبيع وما يعتبرها من معوّقات لا تزال تحول دون إتمامها. ويجلّي تلك المعوّقات اشتراط الجانب السوري إنهاء الاحتلال التركي كمقدّمة لأيّ مصالحة محتملة من جهة، وعودة الأتراك إلى العزف على نغمة التهديد بعملية عسكرية برّية في الشمال السوري، قالوا إنها لا تزال خياراً مطروحاً، من جهة أخرى، في هذا الوقت. يظهر الرئيس التركي، رجب طيب إردوغان، التواقَ إلى إحراز أيّ اختراق يعزّز من شعبيته المتراجعة قبل الانتخابات، إلى الآن، كمَن «يبيع سمكاً في الماء»، أقلّه بالنسبة إلى دمشق

دمشق - أنقرة: تصلّب المواقف يؤخّر الخرق

محمد نور الدين

صدرت، في اليومَين الماضيَين، عن الجانبَين التركي والسوري، إشارات عكست أنّ «شيئاً ما» يَعترض مسار المصالحة بينهما، وإنْ كان جليّاً أن الطريق ليس سهلاً أو مفروشاً بالورود. ففي حوار إذاعي أبرزته الصحف التركية في صدْر صفحاتها، يوم أمس، تحدّث الناطق باسم الرئاسة، إبراهيم قالين، عن أن العملية العسكرية البرية في سوريا لا تزال «خياراً» مطروحاً على الطاولة، ويمكن أن تُنفَّذ في أيّ لحظة، ووفقاً لمستوى التهديد الأمني. وأعلن قالين أن اجتماعاً لوزراء خارجية تركيا وسوريا وروسيا سيُعقد في أواسط شهر شباط المقبل، وحتى ذلك الحين بإمكان وزراء دفاع الدول الثلاث أن يجتمعوا مجدّداً، مؤكداً، في الوقت ذاته، أن العملية السلمية ستستمرّ، وأن أنقره تدعمها، وإنْ جدّد الإشارة إلى أن «قوات حماية الشعب» الكردية، و«حزب العمّال الكردستاني» مجموعتان «إرهابيتان» يجب التخلّص منهما لحماية أمن تركيا.

وجاء حديث قالين في أعقاب تأجيل موعد اجتماع وزيرَي خارجية البلدَين، مرّتَين على التوالي: الأولى على إثر الاجتماع الأوّل لوزيرَي دفاع البلدَين في موسكو، في 28 كانون الأوّل الماضي، حين توقّع وزير الخارجية التركي، مولود تشاووش أوغلو، أن ينعقد اللقاء في منتصف كانون الثاني الجاري، ثمّ قال إنه سيجري في مطلع شباط المقبل. والثانية، لدى الإعلان أن وزيرَي الدفاع قد يجتمعان مجدّداً، وهذا يعني أن هناك قضايا لوجستية وميدانية وأمنية وعسكرية لا تزال عالقة، وتحتاج إلى المزيد من التشاور لإيجاد حلول لها. وعلى ضوء نتائج هذه الاجتماعات، يمكن أن ينعقد أو يتأخّر أو لا ينعقد لقاء وزيرَي الخارجية.

وعلى الجانب الآخر، السوري، صدرت مواقف ربّما تكون الأكثر إشارةً إلى دقّة مسار المصالحة، وما يعتريه من تعقيدات لا تُحلّ بمجرّد لقاء أو اثنَين أو صورة مشتركة. وفي هذا الإطار، قال الرئيس السوري، بشار الأسد، بعد لقائه المبعوث الروسي إلى سوريا، الكسندر لافرنتييف، إن «هذه اللقاءات، حتى تكون مثمرة، يجب أن تُبنى على تنسيق وتخطيط مسبقَين بين سوريا وروسيا من أجل الوصول إلى الأهداف والنتائج الملموسة التي تريدها سوريا، انطلاقاً من الثوابت والمبادئ الوطنية للدولة والشعب المبنيّة على إنهاء الاحتلال ووقْف دعم الإرهاب». وجاءت الإشارة الثانية على لسان وزير الخارجية، فيصل المقداد، بعد لقائه نظيره الإيراني، حسين أمير عبد اللهيان، في دمشق، السبت، من أنه «لا يمكن عودة العلاقات الطبيعية بين تركيا وسوريا من دون إزالة الاحتلال التركي». من جهته، تحدّث الوزير الإيراني عن أنّ أيّ حوار بين دمشق وأنقرة يمثّل خطوة إيجابية تصبّ في مصلحة البلدَين والمنطقة «إذا كان جادّاً»، مؤكداً أن بلاده «تثق ثقة كاملة» بالمواقف والقرارات السورية. ولربّما يعكس ما تقدّم تشكيكاً إيرانياً في جديّة الجانب التركي، كما أن الحديث عن «ثقة كاملة» بالموقف السوري ربّما يبدو ردّاً على شائعات تباينات مفروشاً بالورود. ففي حوار إذاعي أبرزته الصحف التركية في صدْر صفحاتها، يوم أمس، تحدّث الناطق باسم الرئاسة، إبراهيم قالين، عن أن العملية العسكرية البرية في سوريا لا تزال «خياراً» مطروحاً على الطاولة، ويمكن أن تُنفَّذ في أيّ لحظة، ووفقاً لمستوى التهديد الأمني. وأعلن قالين أن اجتماعاً لوزراء خارجية تركيا وسوريا وروسيا سيُعقد في أواسط شهر شباط المقبل، وحتى ذلك الحين بإمكان وزراء دفاع الدول الثلاث أن يجتمعوا مجدّداً، مؤكداً، في الوقت ذاته، أن العملية السلمية ستستمرّ، وأن أنقره تدعمها، وإنْ جدّد الإشارة إلى أن «قوات حماية الشعب» الكردية، و«حزب العمّال الكردستاني» مجموعتان «إرهابيتان» يجب التخلّص منهما لحماية أمن تركيا.

> **بات مؤكداً أن اللقاء بين الرئيسَين التركي والسوري لن يجري في الموعد الذي يرغب فيه إردوغان**

وجاء حديث قالين في أعقاب تأجيل موعد اجتماع وزيرَي خارجية البلدَين، مرّتَين على التوالي: الأولى على إثر الاجتماع الأوّل لوزيرَي دفاع البلدَين في موسكو، في 28 كانون الأوّل الماضي، حين توقّع وزير الخارجية التركي، مولود تشاووش أوغلو، أن ينعقد اللقاء في منتصف كانون الثاني الجاري، ثمّ قال إنه سيجري في مطلع شباط المقبل. والثانية، لدى الإعلان أن وزيرَي الدفاع قد يجتمعان مجدّداً، وهذا يعني أن هناك قضايا لوجستية وميدانية وأمنية وعسكرية لا تزال عالقة، وتحتاج إلى المزيد من التشاور لإيجاد حلول لها. وعلى ضوء نتائج هذه الاجتماعات، يمكن أن ينعقد أو يتأخّر أو لا ينعقد لقاء وزيرَي الخارجية.

وعلى الجانب الآخر، السوري، صدرت مواقف ربّما تكون الأكثر إشارةً إلى دقّة مسار المصالحة، وما يعتريه من تعقيدات لا تُحلّ بمجرّد لقاء أو اثنَين أو صورة مشتركة. وفي هذا الإطار، قال الرئيس السوري، بشار الأسد، بعد لقائه المبعوث الروسي إلى سوريا، الكسندر لافرنتييف، إن «هذه اللقاءات، حتى تكون مثمرة، يجب أن تُبنى على تنسيق وتخطيط مسبقَين بين سوريا وروسيا من أجل الوصول إلى الأهداف والنتائج الملموسة التي تريدها سوريا، انطلاقاً من الثوابت والمبادئ الوطنية للدولة والشعب المبنيّة على إنهاء الاحتلال ووقْف دعم الإرهاب». وجاءت الإشارة الثانية على لسان وزير الخارجية، فيصل المقداد، بعد لقائه نظيره الإيراني، حسين أمير عبد اللهيان، في دمشق، السبت، من أنه «لا يمكن عودة العلاقات الطبيعية بين تركيا وسوريا من دون إزالة الاحتلال التركي». من جهته، تحدّث الوزير الإيراني عن أنّ أيّ حوار بين دمشق وأنقرة يمثّل خطوة إيجابية تصبّ في مصلحة البلدَين والمنطقة «إذا كان جادّاً»، مؤكداً أن بلاده «تثق ثقة كاملة» بالمواقف والقرارات السورية. ولربّما يعكس ما تقدّم تشكيكاً إيرانياً في جديّة الجانب التركي، كما أن الحديث عن «ثقة كاملة» بالموقف السوري ربّما يبدو ردّاً على شائعات تباينات المواقف بين طهران ودمشق في شأن المصالحة مع أنقرة. إلى ذلك، عكست تطوّرات ميدانية أيضاً ما يعتري عملية التطبيع من عوائق، من مثل مقتل جنود سوريين في قصف تركي

> **بات مؤكداً أن اللقاء بين الرئيسَين التركي والسوري لن يجري في الموعد الذي يرغب فيه إردوغان**

في شمال البلاد، ومن ثم إعلان أنقرة أن أحد جنودها قتل في قصف على قاعدة تركية في ريف حلب، فضلاً عمّا أفيد به من مقتل أربعة جنود سوريين جرّاء اشتباكات عنيفة مع مسلّحي «هيئة تحرير الشام» في ريف اللاذقية. وفي ضوء المواقف الصادرة عن الجانبَين التركي والسوري وأيضاً الإيراني، بات مؤكداً أن اللقاء بين الرئيسَين التركي والسوري، لن يجري في الموعد الذي يرغب فيه الأول، وربّما تأتي الانتخابات التركية لتطيحه إلى ما بعدها، في حال مضيّ مسار المصالحة قُدُماً. كذلك، تطرح التصريحات المختلفة أكثر من علامة استفهام تتعلّق بأساسيات ومحدّدات التطبيع بين تركيا وسوريا، كما مواقف الأطراف الأخرى، ومنها روسيا وإيران. كما أتت التصريحات «الصارمة» للأسد والمقداد، بعدما لفت المراقبين «تأخّر» الردّ الرسمي السوري على ما كان يُصدر من مواقف تركية منذ مطلع آب من العام الماضي. وكان كل ما يتعلّق بالمصالحة المفترضة يأتي من الجانب التركي، وآخرها ما اعتُبر خريطة طريق رسمها إردوغان قبل حوالي شهر ونصف شهر، على أساس لقاءات تتدرّج من المستوى الاستخباري إلى وزراء الدفاع، فالخارجية والرؤساء. وجاء بيان وزارة الدفاع السورية الإيجابي بعد لقاء موسكو، في إطار العموميات، ليُحكى من بعده عن تأجيل لقاء وزيري الخارجية ومن ثم اشتراط الأسد، للقاء إردوغان، زوال الاحتلال أوّلاً، ليؤكد الموقف الرسمي السوري الحذر من الرغبة التركية المفاجئة في المصالحة، خصوصاً أن هذه الرغبة لم تقترن إلى الآن بأيّ خطّة عملية ومبرمجة زمنيّاً. وقد انتظرت القيادة السورية اجتماع موسكو لتبني على الشيء مقتضاه، وقد بُني هذا الشيء، أخيراً، على لسان الأسد والمقداد، وعنوانه أن الرئيس التركي «يبيع سمكاً في الماء»، ويُقدّم وعوداً غير مقنعة لدمشق.

في المقابل، فإن العزف التركي الجديد على وتر العملية العسكرية البرّية جاء كما لو أنه ردّ على موقفَي الأسد والمقداد، وأيضاً كمؤشر من شأنه تعزيز التقديرات القائلة بأن تركيا ليست جادّة في عملية التطبيع ولا تريد منها سوى تقطيع الوقت من الآن وحتى الانتخابات الرئاسية في حزيران (ورتما في أيار)، المقبل، وأن الأهمّ لإردوغان هو الظهور في صورة مشتركة مع الأسد يستثمرها في الانتخابات الرئاسية، فيما تنتظر دمشق من أنقرة أجوبة واضحة ومفصّلة عن خريطة طريقها للانسحاب من الأراضي السورية وتصفية المسلّحين المعارضين في إدلب والمناطق المحتلّة، بمن فيهم ما يسمّى «الجيش الوطني»، وعدم الاكتفاء، كما قال قالين، بتصفية قوات «قسد».

لا تزال العملية العسكرية البرية في سوريا «خياراً» تركيّاً مطروحاً على الطاولة (أ ف ب)

العراق

تحضيرات لانتخابات الخريف... المجالس المحلّية عائدة

في نهاية عام 2019، صوّت البرلمان العراقي لإلغاء عمل مجالس المحافظات المحليّة، على إثر الاحتجاجات الشعبية الواسعة التي اجتاحت معظم مدن العراق. وطالبت بحلّ المجالس باعتبارها تمثّل أحد أبواب الفساد والهدر المالي. لكن الحكومة الاتحادية وقوى نيابية تواصل، في الوقت الحالي، تأكيد إجراء الانتخابات المحليّة في تشرين الأوّل المقبل، وسط سجالات ونقاشات معمّقة بين بعض الأطراف السياسية حول تعديل قانون الانتخابات أو تغييره

بغداد - **فقار فاضل**

تواصل الكتل السياسية العراقية اجتماعاتها بشكل مكثّف استعداداً للمشاركة في انتخابات مجالس المحافظات المقرّر إجراؤها في تشرين الأوّل المقبل، فيما يواصل البرلمان العراقي جلساته مع «المفوضية العليا للانتخابات» لمناقشة صيغة القانون النهائية وتأمين آلية سيْر العملية الانتخابية وسجلّ الناخبين وصناديق الاقتراع. وتعمل مجالس المحافظات غير المنضوية في إقليم كردستان، كجهة رقابية على الحكومات المحلية. ويبلغ عدد هذه المحافظات 15، بواقع 120 قضاء إدارياً وأكثر من 400 ناحية، ويُخصّص لها في الموازنة المالية السنوية نحو 200 مليار دينار عراقي (180 مليون دولار) كنفقات حماية وخطورة وضيافة ونثرية وامتيازات لكلّ عضو في مجلس المحافظة.

ويقول النائب في اللجنة القانونية، أوميد محمد، لـ«الأخبار»، إن «اجتماعات البرلمان مع مجلس المفوّضين بخصوص قانون الانتخابات، مستمرّة»، مضيفاً: «خرجنا في جلستنا الأولى بتوصيات مهمّة بأننا سوف نقوم كلجنة قانونية وبالاستعانة بخبراء في القانون وممثّلين عن الكتل السياسية، بكتابة مسودة لقانون انتخابات مجالس المحافظات، حتى نخرج بصيغة نهائية تكون مقبولة من قِبَل جميع الكتل السياسية». ويعتقد محمد بأن «قانون انتخابات مجالس المحافظات يحتاج إلى ما بين أربعة إلى خمسة أشهر ليصبح قانوناً ناضجاً ومقبولاً من قِبَل الكتل على أرض الواقع، والجميع يعرف أن المقترحات أو الملاحظات من مجلس المفوّضين تكون مهمّة للقانون من الناحية الفنّية واللوجستية». ويشير إلى أن الحكومة، برئاسة محمد شياع السوداني، لها مهلة محدّدة لتنفيذ برنامجها الوزاري، ما يعني أن انتخابات المجالس ستجرى في الشهر العاشر المقبل. وعن الصيغة النهائية لقانون الانتخابات، يوضح محمد أن «كل الاحتمالات مطروحة، فربّما يبقى هذا القانون أو يتمّ الرجوع إلى قانون سانت ليغو 0,7 أو 0,9».

> **البرلمان العراقي ألغى عمل مجالس المحافظات على إثر الاحتجاجات الشعبية في 2019**

و«سانت ليغو» هي طريقة عالمية لتوزيع المقاعد في القوانين الانتخابية التي تعمل بنظام التمثيل النسبي، وتقتضي أن يتمّ تقسيم أصوات التحالفات على الرقم 1,4 تصاعدياً، وفي هذه الحالة تحصل التحالفات الصغيرة على فرصة للفوز. أمّا إذا زاد العدد، وأصبح، مثلاً، 1,5 أو 1,6، فصاعداً، فإنّ حظوظ الكيانات السياسية الكبيرة تتزايد على حساب الصغيرة. ويؤكد محمد أن كثيراً من الكتل السياسية تتّجه نحو قانون «سانت ليغو»، وترفض قانون الدوائر. لكن هناك اتجاهاً وسطيّاً بين قانوني الدوائر و«سانت ليغو»، يقضي بأن تكون لكلّ محافظة دائرة واحدة في «سانت ليغو 0,7» حتى لا تُظلم الأحزاب الصغيرة أو الناشئة. ويردف أن «هناك تقليصاً في مقاعد مجالس المحافظات، لتتماشى مع عدد النواب، بمعنى أن كركوك مثلاً التي لها 13 مقعداً في مجلس النواب، يتكوّن مجلس محافظتها أيضاً من 13 مقعداً، ولكن هذا المقترح يحتاج إلى دراسة».

وفي المقابل، يعتبر القاضي، منير حداد، أن «مجالس المحافظات ليست لها أهميّة قصوى ولا فائدة، فهي موجودة لغرض المكاسب والغنائم من قِبَل الأحزاب المتصارعة على السلطة». ويقول، لـ«الأخبار»، إن «عودة مجالس المحافظات والعمل بها بعد إلغائها، هو لغرض الفساد والمحاصصة وكسْب الصفقات في المحافظة من خلال الشخص الذي ينوب عن الحزب في هذه المحافظة أو تلك. وستبقى المدينة كما هي من دون أيّ أعمال أو إنجازات تذكر. ووجودهم لا يقدّم ولا يؤخّر». ويشدّد حداد على أن مجالس المحافظات تمّ حلّها سابقاً لأنها كانت «باباً من أبواب الفساد. فهي عبارة عن مجموعة من الأحزاب. كل حزب له عضو أو اثنان أو ثلاثة، بحسب كل محافظة. أحياناً هم مَن يعطّلون عمل المحافظ أو هم مَن يراقبون... لا أعلم صراحة».

صورة جوية تظهر منسوب المياه في نهر الفرات من فوق مدينة النجف (أ ف ب)

لكن الخبير في الشأن الانتخابي، عادل اللامي، يؤكد، من جهته، أن «مجالس المحافظات ضرورة ملحّة. ويجب أن تكون واجهة شعبية رقابية، لكنْ بشرط أن تتمّ هذه العملية وفق معايير دولية ومعايير ديموقراطية مترسّخة». ويرى، في حديث إلى «الأخبار»، أن «بإمكان الحكومة الحالية إجراء الانتخابات بعد تحديد موعدها من قِبَل مجلس الوزراء بالاتفاق مع المفوضيّة خلال ثلاثة أو أربعة أشهر، لأن المفوّضية لديها جميع الأدوات والإمكانيات، بسجلّاتها وقواعد بياناتها». وبحسب اللامي، فإن «المهمّ هو أن يكون القانون المتّفق عليه مسطرة ثابتة وليس مسطرة متغيّرة بحسب أهواء الأحزاب السياسية، ويتمّ تغيير القانون في كل دورة انتخابية. هذه هي المشكلة في العراق التي أبّدت وجود نماذج سياسية بسبب تغيير القوانين الانتخابية، وأبّدت وجود تجربة متكرّرة ينخرها الفساد وسوء الإدارة وسوء التنظيم على مدى السنوات العشرين الماضية. السبب هو أنّنا لم نعتمد مسطرة واحدة لقانون انتخابي واحد يحكم العملية لكي يقرّر الشعب، بحسب هذه المسطرة، لمَن يعطي صوته ويتحمّل مسؤولية هذا الصوت».

ووفق اللامي، فإن «ثورة تشرين»، في 2019، طالبت بأن يكون النظام الانتخابي وفق الدوائر الصغيرة مع الغالبية. كما تمّت المطالبة بأن يكون البرلمان 329 دائرة انتخابية أو 320، فحصل التغيير في انتخابات مجلس النواب في 2021 وفق القانون الجديد وهو قانون الغالبية والدوائر المتعدّدة (83 دائرة). ويقول اللامي: «الآن، لا يمكن التراجع وخيانة المطالب الشعبية عبر الرجوع إلى طريقة النظام النسبي على طريقة سانت ليغو»، داعياً إلى تعديل قانون انتخاب مجالس المحافظات ليصبح كالنظام الانتخابي في قانون مجلس النواب الأخير، الذي هو دوائر متعدّدة وتصويت بنظام الغالبية، أي الصوت الواحد غير المتعدّد.

أمّا بالنسبة إلى الصراع بين القوى السياسية، فيشير المحلّل السياسي، علي البيدر، إلى أن أصل الخلاف حول انتخابات مجالس المحافظات يرجع إلى أهميّتها الكبيرة، لكن جرى استغلالها وأصبحت «إحدى أبواب الفساد والتربُّح من المال العام». وفي نظره، جرى التعامل مع المجالس بطريقة حزبية وشخصية وفئوية، لذلك، فإن الشارع العراقي لم يرغب في تلك المؤسسات ويسعى دائماً إلى إلغائها. ويرى، في تصريح لـ«الأخبار»، أن المجالس هي «حالة من التخادم بين المسؤولين المحليّين كالمحافظ ونوابه ومعاونيه، يقومون بالسرقة ويتقاسمونها مع المؤسسة الرقابية التي هي مجلس المحافظة».

تونس

صوت المعارضة لا يُسمَع سعيد متمسّك بانتخاباته

جاء إحياء ذكرى انتفاضة 2011 في تونس، هذا العام، ملوناً بالمفارقات؛ إذ بدا شارع الحبيب بو رقيبة، بالمناسبة، أقرب إلى فسيفساء جامعة للمتناقضات، وإن علا من بينها صوت واحد مناهض للرئيس قيس سعيد وسياساته. صوتٌ لا يبدو أن الأخير يلقي له بالاً، في ظلّ مضيّه في مشروعه الذي تقتضي خطوته التالية تنظيم الدور الثاني من الانتخابات، فيما تسلك «منظومة الشغيلة» مسار تصعيد تدريجي، محذّرة من أنها «لن ترضى ببقاء الأوضاع في البلاد على حالها»

تونس ـ **الأخبار**

تتزاحم في تونس مبادرات الحلّ السياسي و«الإنقاذ الوطني»، من دون أن تُحدث فارقاً يُذكر في المشهد. ويأتي هذا التزاحم بالتزامن مع ذكرى انتفاضة 2011، التي حوّلتها مكوّنات المنظومة الحاكمة سابقاً إلى مناسبة لتصعيد تحرّكها ضدّ الرئيس قيس سعيد ومشروعه الفردي، تحت شعار «ارحل»، المستعاد من شعارات الانتفاضة ضدّ الرئيس الأسبق، زين العابدين بن علي. وبدا ذلك المشهد زاخراً بالمفارقات، وأولاها تصدير مطالب الفئات المهمّشة من قِبَل الأطراف نفسها التي تولّت الحُكم لعشر سنوات، وأدّت سياساتها إلى تعميق معاناة تلك الفئات. أمّا ثاني المفارقات، فهي أن المعارضة، على رغم أنها استطاعت هذه المرّة حشْد الآلاف من المحتجّين، إلّا أنها بدت منقسمة في أهدافها؛ فجبهة «الخلاص الوطني» التي تضمّ حزبَي «النهضة» و«قلب تونس»، دعت إلى عودة البرلمان، فيما التيّار الديموقراطي الذي يشمل الأحزاب الوسطية والاجتماعية طالب بحوار وطني يرتّب لمرحلة ما بعد سعيد ويلزم المشاركين بإصلاحات دستورية وقانونية، ويقيّدهم بجدول زمني معيّن للعمل عليها لا يتجاوز الانتخابات الرئاسية المقبلة نهاية العام المقبل. أمّا اليسار التقليدي، فعلى عادته، حرص على التذكير بأنه لا يرى في سعيد ولا في «النهضة» وحلفائها الخيار الأنسب للحُكم، داعياً إلى بديل شعبي قادر على حشْد التونسيين وإقناعهم بالانخراط مجدّداً في الشأن السياسي، مقدّماً نفسه بوصفه ذلك البديل، متناسياً النتائج الهزيلة التي حصدها في الانتخابات التشريعية والرئاسية في 2019. أيضاً، كانت لدى فلول نظام بن علي الجرأة على المشاركة في إحياء ذكرى الانتفاضة، عبر «الحزب الدستوري الحر» وصاحبته عبير موسي، التي حاولت طرح حزبها بوصْفه الخيار الوحيد للخلاص، فيما وجدت الأحزاب المتشدّدة والممنوعة بمقتضى قرارات قضائية مساحة لها هي الأخرى، لتطالب بترك الديموقراطية الغربية وإقامة خلافة إسلامية.

> **أكد «الاتحاد العام التونسي للشغل» أنه ماض في البحث عن خيارٍ ثالث لإنقاذ البلاد**

ولكن شارع الحبيب بورقيبة احتضن، في المقابل، مَن قدموا ليتذكّروا أحلامهم وفرحهم الغامر بهرب بن علي في مثل ذلك اليوم قبل اثنتي عشرة سنة، بينما بدا لافتاً أن أغلب الوجوه الثورية التي تصدّرت صفوف الحراك عام 2011، نأت بنفسها عن التظاهرات الحزبية، وحاولت التجمّع بعيداً، رافعةً شعار استرداد الآمال المسروقة. وعلى مسافة ليست ببعيدة، ظهر «الاتحاد العام التونسي للشغل» حريصاً على عدم اختلاط قواعده وقياداته مع بقيّة شرائح المحتجّين، وخصوصاً الموالين لـ«جبهة الخلاص»، في الوقت نفسه الذي أطلق فيه مواقف تُعدّ الأقوى منذ مجاهرته بمعارضة سعيد. إذ قال الأمين العام للمنظمة، نور الدين الطبوبي، في كلمة مصوّرة، إن الاتحاد «مضى فعلاً في البحث عن خيار ثالث للبلاد التي لا يمكن أن تظلّ رازحة تحت منظومة الفشل بمكوّناتها المختلفة، أي بالرئيس ومَن سبقه». وذكّر الطبوبي بأنه في لقاءاته الأولى مع سعيد يُعيد إجراءات 25 تموز، كان قد حذّر من الاستفراد بالرأي والمضيّ في إقامة مشاريع سياسية مجهولة وغير تشاركية، لكنه لم يَجد آذاناً صاغية إلى تحذيراته. ودعا إلى الاستعداد «لمعركة وطنية» لإنقاذ البلاد، مؤكداً أن «الاتحاد لن يرضى ببقاء الأوضاع في البلاد على حالها».

بناءً على هذا الموقف، بات من غير المستبعد أن يَخرج الاتحاد، برفقة نقابة المحامين و«الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان»، من دائرة الدعوة إلى الحوار ووضع التصوّرات، إلى دائرة الفعل و«النضال»، فيما تغيب «منظمة رجال الأعمال» التي انحازت إلى سعيد، وأغرقتْه بالدعم مقابل استمرار حصول رجال الأعمال على امتيازاتهم. وكانت قيادات الاتحاد قد دأبت على توجيه التحذيرات إلى سعيد من أنها ستَخرج إلى الشارع وتتحرّك على أكثر من صعيد من أجل إجباره على الخضوع لمبادرة المنظّمة النقابية التي لا تختلف، في الواقع، عن الحوار الذي عقده الرئيس منذ أشهر، لناحية إقصاء الأحزاب السياسية المشاركة في منظومة الحكم قبل 25 تموز، فيما تتباين معه في طرْح إصلاحات دستورية وقانونية وإعلاء الأزمة الاقتصادية على الإصلاح السياسي.

في المقابل، يواصل سعيد تجاهُل هذا الحراك، مكتفياً بإلقاء كلمة يوم 13 كانون الثاني، كرّر فيها القول إن «الثورة يُحتفَى بها في ذكرى إحراق محمد البوعزيزي نفسه في 17 كانون الثاني 2010، لا في ذكرى هروب بن علي»، مشدّداً على أن سرديته هذه، التي فرضها بموجب مرسوم، هي الأصوب. وأضاف، في ظهور مقتضَب ومتشنّج من شارع الحبيب بورقيبة، إنه لا يخشى مَن وصفهم بالخونة والعملاء، مغرقاً التونسيين بالحديث عن المتاجرين وعن الأمل والعمل، في وقت تشتدّ فيه الأزمة الاقتصادية وتنهار المقدرة الشرائية وتشحّ المواد التموينية الأساسية، ما جعل خطابه الأخير وما سبقه من خطابات مماثلة محلّ تندّر. ذاك أنه بالنسبة إلى عموم الناس، لا يمكن إسكات الجوع بالشعارات، ولا مكافحة الفقر وتآكل الطبقات الاجتماعية بالأوهام وخطاب المؤامرة، حتى وإن وُجدت هذه الأخيرة فعلاً. وإمعاناً من قِبل سعيد في تجاهل خصومه، خرجت «الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات»، أمس، في ندوة صحافية، لتعلن نتائج الدور الأول من الانتخابات التشريعية التي جرت في 17 كانون الأول الماضي، والبدء بتحضيرات الدور الثاني من هذا الاستحقاق الذي سجّل أدنى نسبة مشاركة من قِبل الناخبين. وبدت الهيئة، في تقديمها لتفاصيل الدور الثاني، كأنها لم تستوعب بتاتاً رسالة العزوف في الدور الأول، وحجم الانتقادات الموجّهة إليها وإلى النظام الانتخابي الذي ابتدعه الرئيس.

رفع المتظاهرون شعار «ارحل» للمطالبة برحيل الرئيس قيس سعيد (أ ف ب)

استراحة

كلمات متقاطعة 4220

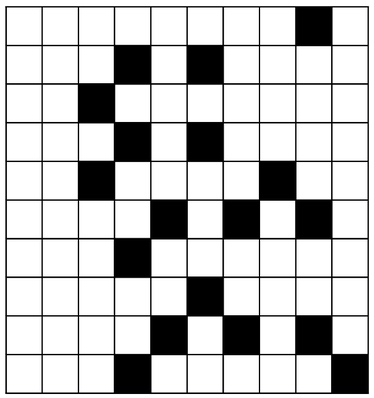

أفقيا

1- جاسوسة هولندية كانت راقصة لعبت دوراً مزدوجاً بين الألمان والفرنسيين خلال الحرب العالمية الأولى – 2- مدينة سعودية – مدينة مصرية – 3- مدينة ليبية – فقد عقله – 4- عاهد على أن يوافيه في وقت معين – مدينة فرنسية – 5- في القميص – بوق السيارة بالأجنبية – نوتة موسيقية – 6- هم أول – 7- سجينات – اسم حمله ملوك اسكتلندا – 8- من حروف الأبجدية اليونانية – عاصمة أوروبية – 9- تبخترت وتمايلت – 10- شاعر هندي راحل – نهر ألماني

عمودياً

1- المتهم بإغتيال الرئيس الأميركي جون كنيدي – 2- احدى المهن – مادة قاتلة – 3- مخترع – فيلسوف وحكيم هندي – 4- أرجعه – جرذ بالأجنبية – 5- وكالة أنباء عربية – للتمنّي – 6- الغنى – يصق من فمه – 7- ظهور رطوبة في الحائط – بحر – 8- للتافف – قرون من الزمن – 9- رئيس وزراء هندي راحل – 10- كاتب وشاعر من أهل المدينة برع في الغناء أخذ عنه أبو الفرج الأصبهاني

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- زغرب – الدرك – 2- ياسمين – أدم – 3- ادب – مهاتما – 4- در – أجل – هل – 5- الارنب – 6- هوان – بنين – 7- ربرب – اكواب – 8- غالي – هللَ – 9- دم – ميّاس – طا – 10- الإستنباط

عمودياً

1- زيادة – رعد – 2- غادر – هب – ما – 3- رسب – اورغ – 4- بم – الاباما – 5- بمجان – ليس – 6- انهار – أيات – 7- النبك – سن – 8- دات – بنوه – 9- ردمه – يالطا – 10- كمال جنبلاط

4220 sudoku

2	1							
8				9	3	5		1
		3			5	8	2	
		9		1		6		
6	2						9	7
		8		2		4		
		6	9		7	2	1	
	9		8		1		7	6
					2			

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أو عمودي.

حل الشبكة 4219

2	4	6	5	3	7	1	9	8
8	3	9	1	6	4	2	5	7
1	5	7	8	9	2	6	3	4
3	1	5	4	8	9	7	6	2
4	6	8	7	2	5	3	1	9
9	7	2	3	1	6	8	4	5
5	2	1	6	4	8	9	7	3
6	9	4	2	7	3	5	8	1
7	8	3	9	5	1	4	2	6

مشاهير 4220

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

كاتبة وشاعرة لبنانية عملت في الحقل التربوي. كتبت في عدد من الصحف والمجلات اللبنانية والعربية. من مؤلفاتها «نساء بلا أسماء»

5+6+3+4=1+4 = الغزال الأبيض ■ 8+9+10+11 = خلاف شتوي ■ 7+2+10 = حرف أبجدي

إعداد نعوم مسعود

حل الشبكة الماضية: **نيكولاي جوف**

الكرة اللبنانية

الأنصار يوجّه رسالة إلى النجمة عبر «صندوق بريد» البرج

انتهى الأسبوع الثاني من ذهاب المرحلة السداسية للدوري اللبناني لكرة القدم على صورة لفريق يمشي بخطى ثابتة نحو استعادة اللقب هو والأنصار، وفريقان يلاحقانه بانتظار خطف الصدارة منه وهما العهد والنجمة. أما في سداسية الأواخر، فصورة أخرى يرسمها فريقا التضامن صور وطرابلس مغايرة عن تلك التي ظهرا عليها في المرحلة المنتظمة

عبد القادر سعد

فاز الأنصار، فاز النجمة وفاز العهد. خلاصة الأسبوع الثاني من سداسية الأندية الأوائل للدوري اللبناني لكرة القدم. حافظ الأنصار على صدارته برصيد 20 نقطة، وبقي العهد والنجمة وصيفين بفارق أربع نقاط وبأفضلية الأهداف للعهد. مشهد فرضه الأنصار عن استحقاق وجدارة بعد فوزه على البرج بثنائية لهدافه السنغالي الحاج مالك على ملعب جونية. فاز الأنصار بكل شيء. نتيجة ولعباً وحضوراً، وأكّد ما كان قد ردده سابقاً بأنه يسعى إلى استعادة اللقب من العهد. فاز الأنصار ووجّه رسالة إلى غريمه التاريخي النجمة قبل مباراتهما المقبلة في الأسبوع الثالث. النجمة من جهته حاول رد الرسالة أمام مضيفه الشباب الغازية، ففاز عليه بهدف وحيد للاعبه البرازيلي جيفينيو، لكن رسالته جاءت متقطعة بعد الأداء غير المقنع الذي قدمه النجماويون. وقد يكون لذلك مبررات عديدة؛ منها طبيعة ملعب أنصار الذي أقيمت عليه المباراة، وعناد خصمه الجنوبي، إضافة إلى أن الفريق ما زال في مرحلة «الركلجة» بعد التغييرات العديدة التي طرأت عليه، بدءاً من مدربه ومروراً بلاعبيه الأجانب وحتى بعض اللبنانيين. لا شك أن النجمة قدّم عرضاً أقل من الذي قدمه أمام العهد، لكن لكل مباراة ظروفها، والترقب سيكون سيّد الموقف في اللقاء مع الأنصار في الأسبوع المقبل.

وإذا كانت الصورة قد بدأت تتوضح في سداسية الأوائل على صعيد المنافسة على اللقب بين الثلاثي الأنصار والنجمة والعهد، دون التقليل من حظوظ شباب الساحل، فإن الصورة في سداسية الأواخر مغايرة تماماً. «معارك طاحنة» في كل أسبوع، في ظل غياب للتعادلات في الأسبوع الثاني ومحافظة التضامن صور وطرابلس على انطلاقتهما الممتازة. فاز التضامن صور على الإخاء الأهلي عاليه بثنائية نظيفة، سجلهما عباس شرقاوي ورباح المذبوح في الدقيقتين 4 و90 على ملعب صور. حقق التضامن ثاني ثلاث نقاط له في السداسية بتشكيلة لبنانية بالكامل بعد الاستغناء عن لاعبيه الأجانب. نجح المدير الفني مالك حسون في اجتراح معجزة مع فريقه وسجّل فوزه الثاني في السداسية. ليس مبالغة استعمال مصطلح «معجزة» في ظل الظروف الصعبة التي يمر بها الفريق الصوري على جميع الصعد وخصوصاً المادية. وبالتالي حين يفوز الفريق للأسبوع الثاني على التوالي بلاعبيه اللبنانيين أمام فرق تتطاحن على الهروب من الهبوط ولديها لاعبون أجانب، وفي ظل الإمكانات الفنية المتواضعة، يكون ما يحققه التضامن إنجازاً.

فريق أيضاً يحقق سيناريو مشابهاً للذي يكتبه الصوريون هو فريق طرابلس. أيضاً حقق الشماليون فوزهم الثاني على التوالي، وهذه المرة كان على حساب الجار الزغرتاوي. فاز طرابلس على السلام زغرتا 1-0 سجّله موغويا ديو في الدقيقة 17. هدف حافظ عليه الطرابلسيون حتى نهاية المباراة التي أقيمت على ملعب طرابلس. ثلاث نقاط غالية حققها الطرابلسيون بقيادة مديرهم الفني فادي عياد الذي يستحق لقب المنقذ في حال محافظة فريقه على وتيرته مع تقدمه إلى المركز الثاني في ترتيب سداسية الأواخر برصيد تسع نقاط خلف التضامن صور الأول برصيد 11 نقطة. حقق طرابلس في مباراتين ما عجز عن تحقيقه في 11 مباراة في المرحلة المنتظمة، وهو أمرٌ يسجّل للطرابلسيين إدارة وجهازاً فنياً ولاعبين، بانتظار أن يواصل طرابلس نتائجه الجيدة ويضمن بقاءه في الدرجة الأولى.

آخر مباريات سداسية الأواخر جمعت الصفاء وضيفه الصفاء على ملعب جونية. فاز الحكمة بسيناريو جنوني كان بطله مهاجمه بوكونتا سار الذي سجّل الهدفين. الأول في الدقيقة 15، أما الثاني فكان صاعقاً في الدقيقة 95، فيما سجل حسن هزّيمة هدف الصفاء في الدقيقة 53 من الشوط الأول. خطف الحكمة الفوز ودفع بالصفاء نحو المجهول في أول مباراة للفريق بقيادة مدربه الجديد موسى حجيج. أصبح الصفاء في مركز يهبط معه إلى الدرجة الثانية، رغم كل ما تقدّمه إدارة النادي للفريق. صورة يُسأل عنها لاعبو الفريق قبل أي طرف آخر، فما كان مأمولاً به قبل الموسم تلاشى وأصبح الفريق مهدداً بالهبوط إلى الدرجة الثانية.

فوز الحكمة سمح له باحتلال المركز الرابع في الترتيب برصيد سبع نقاط خلف الإخاء الثالث بفارق الأهداف، فيما أصبح الصفاء خامساً برصيد خمس نقاط بفارق نقطة عن السلام زغرتا الأخير بأربع نقاط.

سجّل الحاج مالك هدفي الأنصار ورفع رصيده إلى 17 هدفاً في صدارة ترتيب المهاجمين (طلال سلمان)

> حافظ التضامن صور وطرابلس على تألقهما وأصبح الصفاء في مأزق

خليجي 25

نصف نهائي كأس الخليج: المنافسة تشتعل

آسمت مباريات البطولة بالندية (أ ف ب)

تنطلق اليوم مباريات نصف نهائي كأس الخليج «خليجي 25» التي تستضيفها مدينة البصرة العراقية. ويلتقي (الساعة 15:15 بتوقيت بيروت) المنتخب العراقي المضيف بنظيره القطري في مباراة منتظرة على ملعب البصرة، فيما يحل المنتخب البحريني حامل اللقب، ضيفاً ثقيلاً على عُمان (الساعة 19:15) على ملعب الميناء. ويتواجه الفائزان في المباراة النهائية يوم الخميس المقبل على ملعب البصرة الدولي.

وكان العراق تصدّر مجموعته الأولى برصيد 7 نقاط من فوزين وتعادل، وجاء خلفه منتخب عمان بفارق الأهداف، بينما خرجت السعودية خليجي 25 إلى ملعب الميناء، حفاظاً على حيوية ملعب البصرة الدولي الذي يفترض أن لا تتجاوز مباريات كرة القدم لمدة 8 ساعات على أرضيته في الأسبوع الواحد». وتأثرت أرضية ملعب البصرة الدولي كثيراً خلال مباراة العراق والسعودية في الجولة الثانية من دور المجموعات لمنافسات المجموعة الأولى التي انتهت لحساب العراق بهدفين نظيفين، بسبب غزارة الأمطار التي سقطت على مدينة البصرة لمدة 24 ساعة متواصلة.

وتبدو لافتةً الأعداد الكبيرة من المشجعين الذين حضروا مباريات الدور الأول من البطولة، وشكّل مشجعو الكويت والبحرين النسبة الكبرى من الزائرين إلى جانب السعودية وسلطنة عمان، واتخذوا من شارع الكورنيش الشهير المطل على ضفاف شط العرب مكاناً مفضّلاً لتجمعات تستمر حتى ساعات متأخرة من الليل. وعدم تأهل الكويت إلى المربع الذهبي من شأنه أن يؤثر سلباً على الحضور الجماهيري، على أن تكون النسبة الكبرى من الحضور للعراق أولاً، ثم البحرين وعمان. وأتسمت مباريات البطولة بالندية والقوة، خاصة خلال الجولتين الثانية والثالثة من الدور الأول، حيث تنافست المنتخبات، التي لعب معظمها بتشكيلات شابة، للوصول إلى المربع الذهبي.

صاحبة الـ3 نقاط واليمن من دون أي نقطة. أما المجموعة الثانية فقد تصدّرتها البحرين بـ7 نقاط أيضاً، مقابل 4 لكل من الكويت وقطر، ليتأهل القطريون في النهاية بفارق الأهداف. وتذيّلت الإمارات المجموعة بنقطة واحدة. وبحسب العديد من المراقبين فإن حظوظ العراق والبحرين تبدو الأكبر لبلوغ النهائي. وتقرّر نقل مباراة البحرين وعمان إلى ملعب الميناء الأولمبي، بدلاً من استاد البصرة الدولي لأسباب تتعلق بإدامة وحيوية استاد البصرة الدولي. ونقلت وكالة الصحافة الفرنسية عن المسؤول الإداري في ملعب البصرة لطفي عبود قوله: «تم نقل المباراة الثانية في نصف نهائي

سباقات السرعة

لقب خامس لناصر العطية في «رالي داكار»

توّج السائق القطري ناصر صالح العطية بلقب رالي دكار الصحراوي في فئة السيارات للمرة الخامسة في مسيرته بعد أعوام 2011 و2015 و2019 و2022، مع نهاية المرحلة الـ14 الأخيرة في الدمام في المملكة العربية السعودية حيث أقيم الرالي للعام الرابع توالياً.

وتقدم العطية بفارق أكثر من ساعة عن الفرنسي سيباستيان لوب (برودرايف)، في حين حلّ الشاب البرازيلي لوكاس مورايس (تويوتا) ثالثاً. وأحكم العطية قبضته على صدارة الترتيب العام منذ المرحلة الثالثة من دون أن ينجح أي سائق في مقارعته، ليتقدم ابن الـ52 عاماً بفارق 20 و30 دقيقة توالياً عن سائقي أودي «مستر دكار» الفرنسي ستيفان بيترهانسيل والإسباني كارلوس سينس. وحلّق العطية منفرداً في الصدارة بعد انسحاب مطاردِيه المباشرين توالياً في 6 (المرحلة السابعة) و10 (المرحلة العاشرة) كانون الثاني. وعرف العطية كيف يدير بنجاح تقدمه في الترتيب متفادياً المشكلات الميكانيكية، من دون أن يقلق راحته أي سائق آخر على الرغم من مشاركة العلامة التجارية أودي بسيارات هجينة (هايبرد) ليجتاز خط النهاية بلباس الفائز للعام الثاني توالياً.

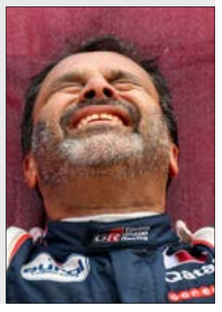

في المقابل، حلّ لوب في المركز الثاني للمرة الثالثة في مسيرته بعد انتقاله للمشاركة في منافسات راليات الراليد، وذلك بعد عامَي 2017 مع بيجو و2022 مع بروردايف. ودوّن بطل العالم للراليات 9 مرات اسمه في سجلات رالي دكار بعدما فاز في هذه النسخة بست مراحل توالياً، في إنجاز فريد من نوعه في أشهر راليات الراليد. وأحرز الفرنسي غيرلان شيشوريه (برودرايف) أسرع توقيت في المرحلة 14 الأخيرة.

وفيات

أولادها غسان الياس هبر زوجته ياسمين محمد يتيم وابنهما: مازن زوجته كالين عريضه وعائلتهما والمرحوم كريم
وليد الياس هبر زوجته لينا نزيه الشيخ وأولادهما: نديم، رمزي وتالا
راغدة زوجة سامي سماحه وأولادهما: رولا وزياد
رنده وأولادها: فرح ومحي الدين
أشقاؤها أولاد المرحوم الياس سعيد المر وعائلاتهم
أولاد المرحوم داوود سعيد المر وعائلاتهم
شقيقاتها أولاد المرحومة لوريس أرملة لبيب ناصيف وعائلاتهم
أولاد المرحومة الياس أرملة يوسف جريديني وعائلاتهم
أولاد المرحومة ماغي أرملة فيليمون قازان وعائلاتهم
وعائلات هبر، المر، يتيم، الشيخ، سماحه، شلهوب، شكرالله، ناصيف، جريديني، قازان، عريضه، بريدي، فرح، عازار، سخا، عطيه، أبو رجيلي، حداد، أبو رحال وعموم عائلات الشويفات وأنسباؤهم في الوطن والمهجر ينعون إليكم فقيدتهم الغالية المرحومة

مينرفا سعيد المر

الراقدة على رجاء القيامة يوم الأحد في 15 كانون الثاني 2023 مزودة بالأسرار الإلهية.
يحتفل بالصلاة لراحة نفسها الساعة الثالثة من بعد ظهر اليوم الاثنين 16 الجاري في كنيسة القديس ديمتريوس للروم الأرثوذكس (مار متر)، الأشرفية حيث توارى الثرى في مدفن العائلة.
تقبل التعازي قبل الدفن في صالون الكنيسة ابتداءً من الساعة الحادية عشرة قبل الظهر. ويوم الثلاثاء 17 الجاري في صالون كنيسة القديس ديمتريوس للروم الأرثوذكس (مار متر)، الأشرفية ابتداءً من الساعة الحادية عشرة قبل الظهر ولغاية الساعة الخامسة مساءً.

انتقل إلى رحمة الله تعالى المرحوم
سمير عبد الحفيظ كنيعو
عضو قيادة المؤتمر الشعبي اللبناني وهيئة الإسعاف الشعبي
رئيس الدفاع المدني الشعبي
والده المرحوم عبد الحفيظ كنيعو
والدته المرحومة رنيه برليوز
شقيقه منير كنيعو زوجته منى السردوك
شقيقاته منى وندى أرملة المرحوم سمير حمزة وليلى
أعمامه المرحومان الحاج مصطفى والوزير السابق الدكتور محمد كنيعو
عمته المرحومة الحاجة ملكة زوجة المرحوم أحمد بنداق
أولاد شقيقه منير: علا، سامر ومازن
أولاد شقيقته ندى: سلمى زوجة كريم بيلون وهند
تقبل التعازي اليوم الاثنين وغداً الثلاثاء 16 و17 كانون الثاني 2023 للرجال والنساء من الساعة الثالثة عصراً حتى الساعة الثامنة مساءً في منزل الفقيد الكائن في منطقة عائشة بكار، شارع الراشدين، دارة آل كنيعو.
للفقيد الرحمة ولكم الأجر والثواب الراضون بقضاء الله وقدره آل كنيعو، برليوز، بنداق، سردوك، حمزة، بيلون والمؤتمر الشعبي اللبناني وهيئة الإسعاف الشعبي وعموم أهالي بيروت.

إعلانات رسمية

اعلان
عن فقدان سند تمليك بحري
تفيد المديرية العامة للنقل البري والبحري أن السيد الياس يوسف الخوري قد تقدم بطلب الحصول على سند تمليك بحري بدل عن ضائع لمركب الصيد المسمى: جسي –Jessy. ذي المواصفات التالية: رقم تسجيل المركب: 2509/ب، تاريخ ومكان الإنشاء: 1965 – اميركا، نوع المحرك: مركوري، قوة: 70 حصان، رقم 09307095، الاسم السابق للمركب: رشا.
يمكن لمن لديه أي اعتراض التقدم من رئاسة مرفأ بيروت خلال مهلة خمسة عشرة يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلان، للاتصال هاتف: 03/878103.
رئيس مرفأ بيروت بالتكليف
أيمن كركر

اعلان قضائي
لدى المحكمة الإبتدائية في جبل لبنان، المتن، الغرفة التاسعة، الناظرة بالدعاوى العقارية، برئاسة القاضي سيلفر أبو شقرا، تقدم المستدعي غطاس ناصيف المدور بواسطة وكيلة المحامي انطوان الزغبي باستدعاء سجل بالرقم 2019/1966 بوجه المستدعى ضدهما سليم وجمال يوسف الخوري حنا المجهولي محل الإقامة، يطلب فيه إزالة الشيوع في العقارين 4876 و4877 بسكنتا العقارية، على أن المستدعي ضدهما الحضور الى قلم المحكمة لتبلغ الإستدعاء، وفي حال تخلفهما عن الحضور يعتبر التبليغ حاصلاً ويعد كل تبليغ إليهما بواسطة رئيس القلم صحيحاً باستثناء الحكم النهائي، مهلة الملاحظات والإعتراض خلال خمسة عشر يوماً تلي مهلة النشر.
رئيس القلم كيوان كيوان

اعلان
تعلن المديرية العامة للشؤون العقارية عن فقدان صحيفة القسم رقم 5 من العقار رقم 309 من منطقة صور العقارية وإعادة تكوينها بالطريقة الإدارية.
للمعترض مراجعة أمانة السجل العقاري في صور خلال مهلة ثلاثة أشهر من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية.
المدير العام للشؤون العقارية
جورج المعراوي

اعلان
من أمانة السجل العقاري في صور
طلب أحمد شوقي فنيش لموكلته منى عبد اللطيف فنيش سند بدل ضائع للعقار 15 معروب.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في صور
حسين خليل

اعلان
من أمانة السجل العقاري في جزين
طلب سعد سلفادور يونس وكيل انطوان ملحم حاتم وهبه لموكله سعيد روبير سليم وهبه شهادة قيد بدل ضائع للعقار 335 جزين.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

اعلان
من أمانة السجل العقاري في جزين
طلب علي هاني ناصر الدين لموكلته اميره حسن ناصر الدين شهادة قيد بدل ضائع للعقار 255 سجد.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

اعلان
من أمانة السجل العقاري في صيدا
طلبت مريم عباس جابر وكيلة فريد عبد المجيد كوثراني لمورثه عبدالمجيد محمد كوثراني سند بدل ضائع للعقار 951 المروانية.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

اعلام تبليغ
الموضوع: تبليغ نتيجة اعتراض
تدعو وزارة المالية – مديرية المالية العامة – مالية محافظة الجنوب – دائرة الاعتراض والاستئناف المكلفين الواردة أسماؤهم في الجدول أدناه المجهولي مركز العمل او محل الإقامة حالياً للحضور شخصياً أو من ينوب عنهم قانوناً خلال مهلة ثلاثين يوماً من تاريخ 2023/01/16 إلى مركز الدائرة الكائن في المصلحة المالية الإقليمية في محافظة لبنان الجنوبي /صيدا/ السراي الحكومي – الطابق الثاني لتبلغ نتيجة الإعتراض.
وفي حال عدم الحضور يعتبر التبليغ حاصلاً بصورة صحيحة بتاريخ 2023/02/15 عملاً بأحكام المادة 28 من القانون رقم 44 تاريخ 2008/11/11 وتعديلاته (قانون الإجراءات الضريبية).

إسم المكلف	رقم المكلف	رقم البرد المضمون
شركة دندشلي للبناء والتجارة	84197	RR220606259LB
يوسف محمد شومر	1740254	RR220606545LB
احمد سميح الملاح	2763840	RR220606599LB
امير احمد ابو زينب	2358973	RR220606470LB
ربيع عدي سكيكي	1604541	RR220606625LB
كاظم إبراهيم خليل	212716	RR220606735LB

تبدأ مهلة الطعن بنتيجة الاعتراض المحددة بشهرين اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ التبليغ أي في 2023/02/16 وتنتهي في 2023/04/16 ضمناً.
للمراجعة العنوان صيدا – السراي الحكومي – مبنى وزارة المالية – طابق ثاني – دائرة الاعتراضات.
الهاتف: 07/720012 – 07/720014 – 07/754914
رئيس المصلحة المالية الإقليمية في محافظة لبنان الجنوبي
سمير أحمد حسين
التكليف 5

اعلام تبليغ
الموضوع: تبليغ مقترحات أولية لتعديل التصريح
تدعو وزارة المالية – مديرية المالية المالية العامة – مديرية الواردات (مالية لبنان الجنوبي/دائرة التدقيق) المكلفين الواردة أسماؤهم في الجدول أدناه المجهول مركز العمل ومحل الإقامة حالياً للحضور شخصياً أو من ينوب عنهم قانوناً خلال مهلة ثلاثين يوماً من تاريخ 2023/01/16 إلى مركز الدائرة الكائن في محافظة لبنان الجنوبي /صيدا/ السراي الحكومي /مبنى مالية لبنان الجنوبي /دائرة التدقيق/ الطابق الثاني لتبلغ كتاب المقترحات الأولية لتعديل التصريح.
وفي حال عدم الحضور يعتبر التبليغ حاصلاً بصورة صحيحة بتاريخ 2023/02/15 عملاً بأحكام المادة 28 من القانون رقم 44 تاريخ 2008/11/11 وتعديلاته (قانون الإجراءات الضريبية).

إسم المكلف	رقم المكلف
ام ان للتجارة العامة (نبيل خليل مكنية)	2203688
حسن احمد خليفة – الياسمين للتجارة العامة	2522708

يحق لكم التقدم برد على المقترحات الأولية خلال مهلة ثلاثون يوماً اعتباراً من اليوم الذي يلي تاريخ التبليغ أي اعتباراً من 2023/02/16 ولغاية 2023/03/18.
للمراجعة:
العنوان: صيدا السراي الحكومي مبنى مالية لبنان الجنوبي الطابق الثاني.
الهاتف: 07/720012 – 07/720014 – 07/754086
رئيس المصلحة المالية الإقليمية في محافظة لبنان الجنوبي
سمير أحمد حسين
التكليف 5

اعلام تبليغ
الموضوع: تبليغ كتاب أمر مهمة وتأمين مستندات
تدعو وزارة المالية – مديرية المالية المالية العامة – مديرية الواردات (مالية لبنان الجنوبي/دائرة التدقيق) المكلفين الواردة أسماؤهم في الجدول أدناه المجهول مركز العمل ومحل الإقامة حالياً للحضور شخصياً أو من ينوب عنهم قانوناً خلال مهلة ثلاثين يوماً من تاريخ 2023/1/16 إلى مركز الدائرة الكائن في محافظة لبنان الجنوبي /صيدا/ السراي الحكومي /مبنى مالية لبنان الجنوبي /دائرة التدقيق/ الطابق الثاني لتبلغ كتاب أمر مهمة بمباشرة التدقيق وتأمين المستندات.
وفي حال عدم الحضور يعتبر التبليغ حاصلاً بصورة صحيحة بتاريخ 2023/2/5 عملاً بأحكام المادة 28 من القانون رقم 44 تاريخ 2008/11/11 وتعديلاته (قانون الإجراءات الضريبية).

إسم المكلف	رقم المكلف
علي محمد دبوق – مؤسسة اشتراك دبوق	2414909
مؤسسة إبراهيم سليمان يوتنجي	178172
مؤسسة علي محي الدين بوجي	569298
نبيل حسن حبلي	580614
رضوان سليم عطايا	1367371

تنتهي مهلة تقديم المستندات خلال 15 يوم إعتباراً من اليوم الذي يلي تاريخ التبليغ أي اعتباراً من 2023/2/16 ولغاية 2023/3/3.
للمراجعة:
العنوان: صيدا السراي الحكومي مبنى مالية لبنان الجنوبي الطابق الثاني.
الهاتف: 07/720012 – 07/720014 – 07/754086
رئيس المصلحة المالية الإقليمية في محافظة لبنان الجنوبي
سمير أحمد حسين
التكليف 5

اعلام تبليغ
الموضوع: تبليغ النتيجة الأولية للتدقيق
تدعو وزارة المالية – مديرية المالية المالية العامة – مديرية الواردات (مالية لبنان الجنوبي/دائرة معالجة المعلومات) المكلف الوارد إسمه في الجدول أدناه المجهول مركز العمل ومحل الإقامة حالياً للحضور شخصياً أو من ينوب عنه قانوناً خلال مهلة ثلاثين يوماً من تاريخ 2023/01/16 إلى مركز الدائرة الكائن في محافظة لبنان الجنوبي /صيدا/ السراي الحكومي /مبنى مالية لبنان الجنوبي /دائرة معالجة المعلومات/ الطابق الأول لتبلغ المقترحات الأولية لتعديل التصريح.
وفي حال عدم الحضور يعتبر التبليغ حاصلاً بصورة صحيحة 2023/2/16 عملاً بأحكام المادة 28 من القانون رقم 44 تاريخ 2008/11/11 وتعديلاته (قانون الإجراءات الضريبية).

رقم المكلف	إسم المكلف
338239	مازن محيي الدين القطب
247585	الياس احسان أبو صالح
533484	احمد صلاح حبلي

تبدأ مهلة إبداء الملاحظات على النتيجة الأولية للتدقيق المحددة بثلاثين يوماً اعتباراً من يوم التالي لتاريخ التبليغ أي في 2023/02/17 وتنتهي في 2023/3/20 ضمناً.
للمراجعة:
العنوان: صيدا السراي الحكومي مبنى مالية لبنان الجنوبي الطابق الأول.
الهاتف: 07/720012 – 07/720014 – 07/754086
رئيس المصلحة المالية الإقليمية في محافظة لبنان الجنوبي
سمير أحمد حسين
التكليف 5

سينما

نواه بومباك: ما وراء «البراءة الأميركية»

شفيق طبارة

في المشهد الأول من «ضوضاء بيضاء»، يشرح أستاذ الأيقونات الحيّة في الجامعة موراي سيسكايند (دون تشيدل) بأنّ طبيعة السينما الأميركية مشبّعة بالتقدم والحضارة وما بعد الحداثة، طالباً من تلامذته النظر إلى ما وراء العنف، «حوادث السيارات في الأفلام الأميركية جزء من تقليد طويل من التفاؤل الأميركي، وإعادة تأكيد للقيم التقليدية. إنّها مثل عيد الشكر» يستفيض موراي، بينما تعرض الشاشة خلفه مجموعة مختارة من أفضل وأشهر الحوادث والانفجارات الهوليوودية. هذا كافٍ للمخرج الأميركي نواه بومباك ليبني لنا الطريق الذي سيسلكه في فيلمه الـ 13، المبني على رواية بالعنوان نفسه للروائي الأميركي دون ديليلو. لإضفاء الشرعية على الفرضية، بعد نحو 45 دقيقة من بداية الفيلم، سيُضيف بومباك إلى تلك القائمة الواسعة من الانفجارات، حادثةً جديدةً عندما تصطدم حافلة بقطار، ما يؤدي إلى انتشار سحابة سموم في الهواء، تثير دهشة وخوف سكان بلدة بلاكسميث الصغيرة، خصوصاً جاك غلادني (آدم درايفر) زميل موراي المتخصّص في الدراسات التاريخية حول شخصية وعلوم أدولف هتلر، وزوجته بابيت غلادني (غريتا غيروينغ) التي تنسى كثيراً بسبب تناولها عقاراً غامضاً، وعائلتهما الكبيرة.

من هنا، يقدّم بومباك وجهة نظر لامركزية وشخصية، في عمل متعدد المستويات، حيث السينما، وخصوصاً نوعها الأدبي، وسيط لإعادة تفسير مواضيع وهواجس الروائي الأميركي. بفيلم مقسم إلى ثلاثة فصول، يقدم بومباك جاك وزوجته وأبناءهما في إطارهم التاريخي، وتحديداً حقبة الثمانينيات، بعد أزمة النفط وولادة وعي بيئي عالمي لا يزال في مهده. وإذا كان السياق ـ كما هو واضح ـ نموذجياً لفيلم «كارثة»، فإن بومباك يستعمل هذه الكارثة ليقدم فيلماً بنغمة ساخرة، فكاهية تارة، ودرامية طوراً، وأحياناً موسيقية.

يحبس النزاعات والأزمات العائلية داخل جدران البيوت، بينما يشير كل ما في الخارج إلى المشكلات الاجتماعية للبلاد، حيث بدأ إرهاق التواصل في منتصف الثمانينيات يترسخ داخل العائلات الأميركية، في مجتمع مثقل بوسائل الإعلام. لذلك، ما يبرز هنا تشابه الموضوع التي قدمه الأستاذ موراي في أول الفيلم، ومنه ينتقل بومباك إلى إظهار الافتراض الأولي من خلال مغامرات العائلة خلال الكارثة، وطبيعة المجتمع الأميركي المتفائل الذي ينعكس على السينما حيث الأبطال ينهضون من تحت الركام، لكن الموت هو الذي يُخشى منه بشدة. بالقلق الجارف للروح البشرية، سيقود بومباك هذه العائلة في دراما ذات إيحاءات مروعة، حيث سيحدد الخوف من الموت الطريق إلى حدّ بعيد. وإذا كان الموضوع الرئيسي هو الموت، فإن الوسائل الدرامية والفكاهية التي يستعملها بومباك متنوعة، بفضل الاهتمام المعتاد الذي يكرّسه لصياغة سيناريواته الخاصة. جاك، أداة لالتقاط النغمات الاجتماعية المحيطة، والأصوات المنتشرة والمتنافرة للثقافة الشعبية، وإهدار المعلومات، والكلمات الخارجة من سياقها، والإعلانات المنبعثة من مكبّرات الصوت في مراكز التسوق وأجهزة الراديو والتلفزيون والمواعظ التي يقدّمها الإعلاميّون. فيلم بومباك يستعمل هذه اللغة ويدفع بسينماه وسحرها إلى مكان أبعد بكثير من كل ما يقال، ليواجهنا بحقيقة أنّه كلما زادت الثقافة في إنتاج أشياء عديمة الفائدة، زاد إنتاجها الاستهلاكي لما هو غير ضروري، وكلّما زادت الخطابات، أفرغت من المعنى، وكل شيء يتغذّى على الكليشيهات التي تنتج نفايات مجتمعية سامة.

حياة جاك وبابيت وأطفالهما الأربعة من زيجات سابقة روتينية، تتخللها جلسات تلفزيونية، مقارنات بين الأب والابن، أحاديث منطقية أو غير معقولة حول هذا الخبر أو ذاك، وزيارات طقسية إلى السوبرماركت، حيث ينغمس الجميع في الاستهلاك المحموم لأشياء والبضائع والمنتجات والضوضاء. لكن الموت مخيف، أو بالأحرى، التفكير فيه طوال الوقت هو الذي يرهق أبطال بومباك. هناك طريقتان للنجاة منه، هو أن تصبح أيقونة، أو الاستهلاك أي الطريقة التي يساعدنا بها الاقتصاد الاستهلاكي على نسيان الموت. قدم مخرج «قصة زواج» (2019)، صورة لعائلة أميركية حديثة خضعت

> فيلمه ساخر وفكاهي مقتبس عن رواية للكاتب المعروف دون ديليلو

لتحليله من خلال رؤيته الحادة والساخرة والمؤلمة في بعض الأحيان لأدب ما بعد الحداثة، الذي تمكّن سيناريو فيلمه من التقاطه بإيقاع فكاهي يائس. «ضوضاء بيضاء» عالم يسوده عدم اليقين، وهو نفسه الذي يستهلكنا جميعاً ويجعلنا نعيش مع تلك الضوضاء البيضاء في الخلفية القادرة على تخديرنا وإلهائنا عن أعظم مخاوف الجميع: الموت. ثلاثة فصول وثلاث خطوات إلى الأمام على طريق سرد طموح وبناء موضوعي. بومباك، لا يتراجع من حيث الأفكار والتفاني في القصة، فهو يبني حوارات بإيقاع فريد، مثل اللحن الذي يبقى في الرأس. فيلمه مليء بالأفكار، تكفي لبناء ثلاثة أفلام بدلاً من واحد فقط.

مواضيع لا نهاية لها نجدها أمامنا، من الحياة اليومية للعائلة، والعلاقات الشخصية، والحياة والموت، والحب والأزمات الشخصية، وقوارير الأدوية، وغرف النزل والمنزل، والراهبات اللواتي لا يؤمنّ بالجنة، وإلفيس وهلتر ووالدتيهما. يعالج موضوعات خالدة وعالمية مثل الدين، الحرب، الأخلاق، الأسرة (مهد التضليل العالمي) والهستيريا الجماعية. ومنها يعرج على النزعة الاستهلاكية والمعلومات المضللة والإنكار التي ترتبط ارتباطاً مباشراً بالكارثة التي حلّت في الفيلم وفي مرحلة ما بعد جائحة كورونا في الواقع، وتدمير البيئة وأزمة الطاقة... «ضوضاء بيضاء» يركز على ما كانت (وما زالت) عليه الثقافة الأميركية في فترة ما بعد الحرب إلى اليوم، ولكنه أيضاً قادر على تجاوز الزمان والمكان، على الغوز للجمهور وإمتاعه بينما يخبره بأشياء عميقة. ننظر إلى الماضي وإلى الثمانينيات لإخبار الديناميكيات الصالحة أيضاً اليوم في أعقاب حالة الطوارئ الصحية. خلال إنشائه هذا العمق للفكرة، لا ينسى بومباك أصوله، ما يضمن للفيلم هذا الإيقاع المميز وتلك السخرية المغناطيسية، فيسعدنا مرة أخرى بأناقته النادرة. بفضل ذلك نجد أنفسنا أمام فيلم متوازن. ولكن هذا الإفراط في المواضيع وأحياناً المصداقية الصارمة لكل فكرة، يشعرانا بأنّ الفيلم جوهرة أدبية أكثر منه سينمائية. وهذا يقود المتلقّي إلى مشاهدة الفيلم تقريباً باتباع طريقة التفكير في العمل. هذا لا يزيل ذكاء ما نراه، لكنه يبعدنا قليلاً عن السحر السينمائي ويحولنا إلى محللين أكثر من متفرجين. يساعد على هذا، هيكل الفيلم الفوضوي المتباطئ، الخامل والمرعب والمضحك الذي يتالق كمحاكاة ساخرة لصورة العالم الأكاديمي.

إذا أردنا تحليل نظم السرد الأساسية، يمكننا القول إن السؤال الذي طرحه «ضوضاء بيضاء» وقبل أي شيء الجواب الذي قدمه بومباك، قد يكونان تافهان تقريباً. مع ذلك، عندما يتم تفكيك العديد من المحفّزات الفكرية للمشاهد بشكل نقدي، يتم فهم التعقيد اللطيف لهذا الفيلم المسلّي الذي يخفي قيمته السينمائية في مشاهده النهائية. نحن أمام فيلم قادر على السخرية من نفسه، من دون أن يخفي انتقاده الحاد والقاسي للمجتمع. يلمح بومباك ومن ورائه ديليلو، إلى أنّ الخوف من الموت يشكّل المجتمع، حيث كل فرد يبحث عن طريقته الخاصة لتهدئة قلقه سواء من خلال العقاقير أو تراكم المعلومات ونشرها أو من خلال استهلاك أي شيء طوال الوقت. وكل هذا ملفوف في تلك «البراءة الأميركية» التي تحاول إيجاد نهاية سعيدة لكل شيء، ولو كان علينا أن نخترعها.

White Noise على نتفليكس

ستريمينغ

«العين الزرقاء الشاحبة» عنوان مثالي لفيلم جريمة تاريخي ممتع طرحته نتفليكس مع بداية هذا العام. من إخراج سكوت كوبر، مع فريقه المفضّل المملك كريستيان بيل، والسينماتوغراف الياباني ماسانوبو تاكاياناغي. نغرق في تدرجات اللون الرمادي التي تتخللها ومضات من زرقة المياه والأزياء الكلاسيكية لطلاب أكاديمية «ويست بوينت» العسكرية الأميركية عام 1830. شريط يخطف الأنفاس بلوحات بصرية تزينها الثلوج والكتب والقصائد والأشجار وبرد الشتاء والغربان الناعقة. رغم المزاج البصري الطاغي، والأداء المسرف في الاحتراف لعدد من الوجوه/ النجوم، والإشارات التاريخية المثيرة من رواية لويس بايارد، خصوصاً استحضار شخصية إدغار آلان بو، فإن المنتج النهائي بدا مفتقداً لعمق الحبكة.

سكوت كوبر في «العين الزرقاء الشاحبة»: مناخ بصري ممتع لا يعوّض ضعف الحبكة

سعيد محمّد

لويس بايارد روائي أميركيّ معاصر ذو مزاج خاص، تميّز بتوظيفه الذكيّ للشخصيات التاريخيّة المشهورة (حقيقيّة ومتخيّلة)، والأماكن المعروفة لتدعيم الحكايات التي يسردها في رواياته، إلى درجة أنّها تثير دوماً شكوك القارئ بوجود خدعة من نوع ما ورائها. «العين الزرقاء الشاحبة» (2003) التي يقدّمها سكوت كوبر فيلماً بالعنوان نفسه على نتفليكس، هي روايته الأكثر مبيعاً. هنا يستدعي شخصيّة الشاعر الأميركيّ المعروف إدغار آلان بو، كما المحقّق (الخيالي) الشهير أوغسطس لاندور، لتتبع وقائع سلسلة جرائم غامضة تتعاقب في أجواء «كليّة ويست بوينت» العسكريّة الأميركيّة قريباً من بداياتها في القرن التاسع عشر في «هيدسون فالي»، بالقرب من نيويورك، بمزاجها القاتم، وتضاريسها الوعرة.

المؤسسة الوليدة آنذاك تفقد ليروي فراي، أحد تلاميذها المجندين الذي عثر عليه مشنوقاً، ثم استقطع قلبه من جسده بدقّة جراحيّة لافتة بعدما نُقلت جثته إلى مستشفى الكلية. ولخشية الضباط الكبار (سايمون ماكبورني في دور الكابتن هيتشكوك، وتيموثي سبال في دور العقيد سيلفانوس ثاير) من تلوث سمعة مؤسستهم، فإنّهم يستعينون بمحقق مدنيّ متقاعد وكئيب، كانت له سمعة مهنيّة عالية للكشف عن غموض الجريمة. يتحمّلون لأجل ذلك وقاحته وعجرفته الزائدة، حتى انتقاداته لمهمّة «ويست بوينت» الأساسيّة. يؤدي كريستيان بيل، الذي عرفناه في دور باتمان (الرجل الوطواط) ضمن ثلاثية «دارك نايت» (فارس الظلام) لكريستوفر نولان، ويعدّ شريك المخرج كوبر المفضّل في أربعة أفلام إلى الآن، دور المحقق أوغسطس لاندور، ملتحياً هذه المرّة كارمل متنسّك يأكل الحزن روحه، ويعتصره القهر على اختفاء ابنته الوحيدة.

يقبل لاندور المهمّة ويشرع في تحقيقاته، لكنّه يجد صعوبة في الوصول إلى فضاء جمهور التلاميذ المجندين، فيستعين بأقلّهم شأناً، ممن لفت انتباهه إلى سرعة بديهيته، وشخصيته الحالمة، وموهبته الشعريّة وأوهامه الغريبة، أي إدغار الان بو (لعب دوره هاري مبلينغ بتألق). وللحقيقة، فإن إدغار الان بو، الشخصيّة التاريخية، التحق بالفعل بـ «الويست بوينت» وإن لفترة وجيزة. يدفعنا بايارد هنا للتوهم اللذيذ بأن حوادث القتل الغريبة في الأكاديمية الأشهر قد تكون سرّ إلهام أعمال بو الأدبيّة السوداويّة اللاحقة. يلعب بو مع لاندور دور واطسن مع شريكه الشهير شرلوك هولمز، يجمعهما تهميش الآخرين والسعي إلى البحث في ما وراء الظاهر، فيساعده على استخلاص الاستنتاجات من أطراف الأدلة التي يُعثر عليها، لا سيّما قصاصة الورق التي وجدت داخل يد الجندي المشنوق. لكنّ تصرفاته الغريبة تثير الشكوك من حوله، وحساسيته مقابل عدوانية رفاقه في الأكاديميّة تجعله هدفاً سهلاً، ما يضطر لاندور للتدخل

> شخصيات تعيش في المناطق الرماديّة بين العلم والخرافة، الخير والشرّ

ومساعدته أكثر من مرّة.

ليس بو إلا واحداً من مجموعة أشخاص غريبي الأطوار يصادفهم المحقق لاندور خلال تحقيقاته، بدايةً بكبار ضباط «ويست بوينت»، وصولاً إلى عائلة الطبيب العسكري دانيال ماركيز (يلعب دوره توبي جونز) البورجوازية، المؤلفة من زوجته جوليا (غيليان أندرسون) وابنه أرتيموس (هاري لاوتي)، وابنتهما الجميلة والغامضة ليا (لوسي بوينتون) التي تصبح محور عواطف بو، كما كل مجندي الأكاديميّة بالطبع (يقرأ لها بو القصائد، ومنها مقطع عن «العين الزرقاء الشاحبة» التي تصبح عنوان الرواية والفيلم) مروراً ببروفيسور السحر والتنجيم (روبرت دوفال). كلّهم مدّعو قوّة لكن دواخلهم مكسورة، يقولون نصف الحقيقة، ويخفون عمداً نصفها الثاني، ويعيشون في المناطق الرماديّة بين العلم والخرافة، والمعرفة والجهل، والخير والشرّ. بسبب قلب الضحيّة المنزوع، تتجه تحقيقات لاندور نحو مساحة الطقوس الشيطانيّة والسحر الأسود. يعثر فعلياً على إشارات تالية ومنزل مهجور فيه تلميحات إلى شيء من ذلك. يمده صديقه خبير السحر والتنجيم بنصوص من كتب قديمة تفسّر طبيعة تلك الطقوس، لكن دائماً من دون القدرة على ربطها بشخص محدد. تتعقّد الأمور مع قيادة الأكاديميّة بعد أن يعثر على جثّة بالينجر، وهو مجند ثان رفيق للقتيل الأوّل، وقد شُنق واستؤصل قلبه وعضوه التناسلي، بينما اختفى ستودارد رفيق القتيلين من دون أن يترك أثراً، حتى إنّ ملابسه الشخصيّة لم تكن في غرفته في الأكاديمية.

سلسلة الجرائم تتطور تالياً نحو مصادفات سخيفة إلى حد ما. تتناثر الحكاية في الثلث الأخير من يد القارئ/ المشاهد الذي يفقد الإحساس بواقعيّة الأحداث، ويشرع في تقبّلها كمجرّد قطعة مسلية من عمل خياليّ محض، قبل أن تنعطف القصّة بعد الحل المفترض للجرائم نحو اتجاه مغاير تماماً.

لا يطرح «العين الزرقاء الشاحبة» أيّ قضيّة مركزيّة سوى ذلك التداخل الغرائبي في قلوب البشر بين ألوان الخير والشر، وتقلب أدوارهم المعاشة تناقضاً بين مطلق الأبيض وعتامة الأسود. وهو يفعل ذلك بتعسّف ومبالغة درامية أحياناً تكاد تحوّله إلى كاريكاتور مسطّح، بينما يخسر فرصة الإفادة من السياق التاريخي الاجتماعي لمرحلة تأسيس «ويست بوينت» مثلاً، أو بشائر انتصار العلم على الخرافات توازياً مع صعود الرأسمالية، أو حتى استكشاف موضوع تعلّق النخب الأميركية المرضي بالجمعيّات السريّة والرموز العقائديّة. ومع ذلك، فإن كوبر، ومع محدوديّة النيّمة الكليّة لرواية بايارد، قدّم من جهته، مع فريقه الدائم المفضّل الممثل بيل والسينماتوغراف الياباني ماسانوبو تاكاياناغي، مشروعاً بصرياً مذهلاً مرسوماً هذه المرّة بتدرجات اللون الرمادي، وقد تخللتها ومضات من الزرقة الطاغية: زرقة المسطحات المائيّة، وألوان الأزياء الكلاسيكيّة لطلاب أكاديمية «ويست بوينت»، مزيناً مشاهده بتفاصيل لا تنضب من الثلوج والكتب العتيقة، والغابات الكثيفة، والغربان الناعقة، والقصائد الخلّابة، وضحكات الرفاق التي تدفئ برد الشتاء. ويبدو أن هذا المناخ البصريّ القوطيّ جاء في توقيت مناسب خلال منتصف الشتاء الكئيب في العالم الغربي، فقفز بالفيلم إلى مرتبة الأكثر مشاهدة على نتفليكس خلال أيام.

بغير الشخصيّة المركزيّة للمحقق لاندور، تراوحت أدوار شخصيّات الفيلم بين منافسة لاندور نفسه كما في دور بو، وانعدام التأثير تقريباً كما في دور باتسي (شارلوت غينسبورغ) عاملة البار ورفيقة فراش لاندور، وهو أمر كان مفيداً في تخفيف حدّة التأزيم في السرد المرتبط بشخصيّات عديدة معقّدة سايكولوجيّاً تتقاطع مساراتها سويّة بلا رحمة. البريطانيّة غيليان أندرسون منحت بخبرتها دور جوليا (السيدة ماركيز) الأخرق شيئاً من الطعم رغم المكياج المسرف وردود الأفعال المبالغ بها. على أن شخصيّة بو تحديداً انتهت في موقع واعد للغاية، ومن المؤسف حقاً أن بايارد لم يكتب نصّاً آخر ليأخذ بقصّته إلى مستوى مغاير.

The Pale Blue Eye على نتفليكس

الأخبار
al-akhbar
الإثنين 16 كانون الثاني 2023 العدد 4825

صورة وخبر

تربّعت الأميركية من أصل فليبيني آر بوني غابريال (28 عاماً) على عرش جمال الكون، بعدما توّجت في نهاية الاحتفال الحادي والسبعين الذي أقيم بعد منتصف أمس الأحد بتوقيت بيروت في مدينة نيو أورلينز في ولاية لويزيانا الأميركية. وقد اختيرت ابنة تكساس بعدما تأهّلت إلى المرحلة النهائية إلى جانت ملكات جمال فنزويلا وبورتو ريكو وكوراساو وجمهورية الدومينيكان. وقد لفتت الأنظار خلال تحدّثها عن الموضة المستدامة وتغير المناخ. غابريال التي تخرجت من جامعة شمال تكساس وتخصّصت بتصميم الأزياء، ناشطة حالياً كمصممة أزياء صديقة للبيئة وكعارضة، وهي تهوى الرسم والتسوّق والـ «الهولا هوب» واليوغا. أما التاج الذي ازدانت به في نهاية الحدث، فحمل توقيع دار «معوّض» اللبنانية للمجوهرات التي تتخذ من دبي مقرّاً لها. صُنعت القطعة من 110 قراريط ياقوت أزرق، و48 قيراطاً من الماس الأبيض، تبرز في أعلاها درّة من 45.14 قيراط ياقوت ملكي أزرق. الدار التي تأسست قبل 135 عاماً، أطلقت على التاج اسم Force for Good فيما بلغت كلفته 5 ملايين و750 ألف دولار.

(تيموثي آي. كلاري ـ أ ف ب)

على بالي

أسعد أبو خليك

حسين الحسيني عاش بين (وفي) زمنيْن: زمن كامل الأسعد وزمن نبيه برّي. خلفَ الأسعد في رئاسة المجلس إيذاناً بموت مرحلة قاتمة من تاريخ الزعامة الشيعيّة. تبرّمَ منه الأسعد بمجرّد وصوله إلى المجلس في عام 1972. كان قريباً جداً من موسى الصدر ورأى الأسعد في وجوده في المجلس إهانة لمحاولته احتكار التمثيل الشيعي ومحاربة حركة الصدر. قبل الحرب، أرسل الأسعد أتباعاً له وضربوا الحسيني. قربُه من الصدر أهّله كي يقود الحركة بعد عام 1978، لكن برّي كان أقرب للقاعدة الشعبيّة منه. مثله مثل سليم الحص، لم يمتلك قدرات الزعامة التي تتطلّب التواصل اليومي مع الناس. أدارَ مجلس النوّاب بنزاهة ومهنيّة لم يألفهما المجلس منذ عهد عادل عسيران في الخمسينيّات. كان وراء إنشاء مقرّ عين التينة لكن برّي فاز به. هناك محاولة لنعي الحسيني كقطب من 14 آذار، لكنّ الرجل كان قريباً جداً من النظام السوري وثبت في تحالفه معه. لم يعادِ حزب الله، لا بل تحالف معه في الانتخابات وأفرد الحزب له مقعداً. لم ينطق يوماً (علناً) ضد مقاومة إسرائيل. في فترة رئاسته لحركة «أمل»، تآلف مع محمد مهدي شمس الدين وعبد الأمير قبلان في ضخ منطق التحريض ضد المقاومة الفلسطينيّة في لبنان: اختلقوا نغمة أنّ منظمة التحرير كانت تريد التوطين في لبنان، ونعلم اليوم علم اليقين أنّ التهمة هذه كانت باطلة، مع كل مساوئ قيادة عرفات. لعب دوراً محورياً في الطائف لكنه احتفظ بالمحاضر والأسرار لنفسه، مع أنّها ــ مثل مناقشات الدستور في عام 1926 ـ ملكٌ للشعب اللبناني. ليس من أسرار، طبعاً: باعَ النواب واشتروا كما يفعلون في كل مفصل تاريخي، خصوصاً أنّ مجلس 1972 كان متخماً بالفاسدين. أزاحه نبيه بري من حركة «أمل» في لعبة سياسية لم يكن الحسيني لينافس برّي فيها. استقال من المجلس في عام 2008 من دون أيّ شرح. كان شديد الحرص على نيل ثقة وإعجاب المثقّفين اللبنانيّين. يُشهد له أنه حذَّرَ مبكراً من دور رفيق الحريري وأطلق عليه صفة «الشخص». «الشخص» لا يزال جاثماً.

المفكرة

بيار وميراي... «وجّ وقفا»

■ بدءاً من يوم غدٍ الثلاثاء حتى 29 كانون الثاني (يناير) الحالي، يحتضن «مسرح مونو» (الأشرفية) مسرحية «وج وقفا» لبيار شماسيان وميراي بانوسيان. العمل الكوميدي عبارة عن عرضَي «ستاند أب»، تقدّم أوّلهما ميراي متطرّقةً إلى حياتها من الطفولة مروراً بالشباب والزواج وصولاً إلى الطلاق. من ناحيته، يتحدّث بيار عن العلاقة بين الزوج والزوجة وعن الحياة اللبنانية ومشاكلها. بعدها، يحين موعد شخصيتَيْ «إم طعّان» و«إم جورجيت» اللتين اشتهر بهما الثنائي (الصورة)، إذ ستجولان على مواضيع عدّة من بينها السياسة والحياة الاجتماعية ويوميات المواطنين في «بلاد الأرز».

مسرحية «وج وقفا»: من غدٍ الثلاثاء حتى الأحد 29 كانون الثاني 2023 . الساعة التاسعة مساءً . «مسرح مونو» (الأشرفية . بيروت). للاستعلام: 01/421870

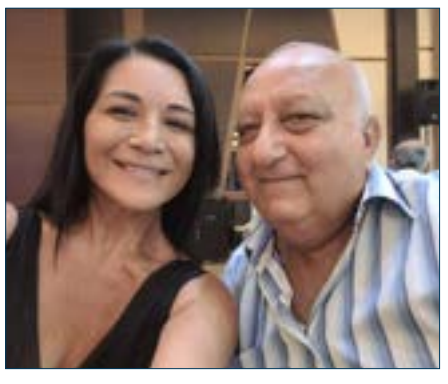

«مركز الدراسات» يطفئ شمعته الثلاثين

■ برعاية الأمين العام لحزب الله السيّد حسن نصرالله، يدعو «المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق»، يوم الخميس المقبل إلى حضور احتفال مخصّص للذكرى الثلاثين لانطلاقته في «قرية الساحة التراثية» (طريق المطار). يضم برنامج الحدث، كلمة لنصرالله وأخرى للمدير العام للمركز عبد الحليم فضل الله (الصورة)، إلى جانب شريط مسجّل عن المركز واستعراض لإنجازاته ومشاريعه، فضلاً عن شهادات.

احتفال في الذكرى الثلاثين لانطلاقة «المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق»: الخميس 19 كانون الثاني (يناير) الحالي . الساعة الثالثة بعد الظهر . «قرية الساحة التراثية» (قاعة العليّة . طريق المطار). للاستعلام: 01/836610 أو 03/833438 أو www.dirasat.net

آنجو تاكل المجدّرة في بدارو

■ في عام 2018، أطلق يحيى جابر مسرحية «مجدّرة حمرا» التي ألّفها وأخرجها وتفرّدت بأدائها آنجو ريحان (الصورة)، لتحقق نجاحاً ملحوظاً وتقدّم عروضاً عدّة استمرت حتى 2020. وبدءاً من بعد غدٍ الأربعاء، يتجدّد الموعد في «مسرح دوّار الشمس» (بدارو) حيث تستمرّ حتى 25 كانون الثاني (يناير) الحالي. تتقمّص الممثلة اللبنانية في هذا العمل ثلاث سيدات من الجنوب اللبناني ينحدرن من النبطية، ويقطنّ في ضاحية بيروت الجنوبية. هؤلاء النسوة يروين قصصهن عن الزواج والطلاق والغربة والأولاد وإعداد الطعام. تجول المسرحية على الشابة «فطم» الأرملة الصبية التي تسأل: «هل يحق لها الزواج مرة ثانية؟»، وعلى «مريم» الكاتبة الحائرة في العيش بين باريس والنبطية، وبين أكل الكرواسان أو «البسكويت والراحة»، و«سعاد» التي وجدت مفتاح قلب الرجل عبر إعداد المجدّرة الحمرا.

مسرحية «مجدّرة حمرا»: بدءاً من بعد غدٍ الأربعاء حتى الأربعاء 25 كانون الثاني 2023 . الساعة الثامنة والنصف مساءً . «مسرح دوّار الشمس» (بدارو . بيروت). للاستعلام: 01/391290 أو 01/381290

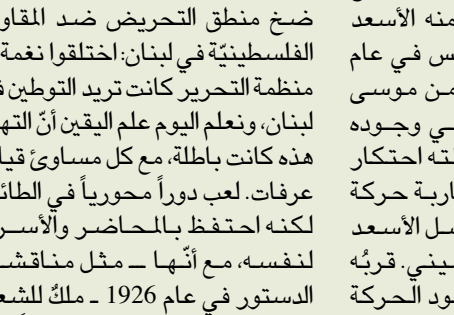

سهرة بوب وروك

■ يوم الخميس المقبل، يحتضن «أونوماتوبيا ـ الملتقى الموسيقي» (السيوفي ـ الأشرفية) حفلة للمغنية وعازفة البيانو ومدرّبة الصوت الأوكرانية ماريا دودنيك (الصورة)، يعود ريعها لدعم برنامج هذا الفضاء البيروتي الخاص بتطوير المهارات الموسيقية. في السهرة المنتظرة، تقدّم الفنانة الشابة برنامجاً يجمع مختارات من أشهر أغنيات البوب والروك الراسخة في الذاكرة.

حفلة ماريا دودنيك: الخميس 19 كانون الثاني (يناير) الحالي . الساعة السابعة والنصف مساءً . «أونوماتوبيا . الملتقى الموسيقي» (السيوفي . الأشرفية/ بيروت). للاستعلام: 01/398986

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

■ رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
■ مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

■ مجلس التحرير
امل الاندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

■ المدير الفني
صلاح الموسى

■ المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
■ تلفاكس: 01759500 01759597
■ ص. ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

■ الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
■ التوزيع
شركة الاوائل
15ـ 666314/ 01 ـ 828381 / 03
■ الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com

الإثنين 16 كانون الثاني 2023 العدد 223
Lundi 16 Janvier 2023 no223

الأخبار

رأس المال

	2022	2023
الإيرادات المقدرة بسبب التقييم الخاطئ على الحدود (% من إجمالي الناتج المحلي)		
الجمارك	0.7	0.6
رسوم الاستهلاك	1.4	0.6
الضريبة على القيمة المضافة	2.7	2.3
الجمارك + رسوم الاستهلاك + الضريبة على القيمة المضافة	4.8	3.5
خسارة الإيرادات المقدرة الناجمة عن ضياع القيمة الحقيقية لرسوم الاستهلاك المحددة (% من إجمالي الناتج المحلي)		
رسوم الاستهلاك	0,8	0,8
التكلفة الكلية	5.6	4.3

توصيات صندوق النقد الدولي

تدابير فورية

- **إلغاء** ضريبة الاقتطاع من المنبع على توزيعات الأرباح للأفراد من الشركات القابضة أو الأوفشور
- **إلغاء** الكسب الرأسمالي من مبيعات الأسهم في الشركات المساهمة
- **إلغاء** الكسب الرأسمالي من بيع العقارات المخصصة لأغراض غير السكن الرئيسي
- **إلغاء** المعاملة الضريبية التفضيلية لعائدات التصدير
- **إدخال** الكسب الرأسمالي للشركات ضمن القاعدة الضريبية لدخل الشركات بدلاً من إخضاعها للضرائب على نحو منفصل
- **إلغاء** الإعفاء الممنوح للعقارات الشاغرة الذي يعطّل الموارد ويتيح التهرّب الضريبي

تدابير المدى القصير

- **إعادة** ضريبة القيمة المضافة إلى ما كانت عليه من كفاءة (تشير التقديرات إلى أن اعتماد تدابير معتدلة نسبياً من دون رفع معدل الضريبة، ممكن أن يحقق إيرادات إضافية مقدارها 1% من إجمالي الناتج المحلي، ومن بينها إلغاء الإعفاء المشوِّه الذي تحظى به مستلزمات الإنتاج، إلغاء نظام رد الضريبة للسيّاح)
- **فرض** رسم على استهلاك الديزل يزداد من 0,10 دولار في عام 2023 إلى 0,25 دولار لكل ليتر في عام 2025 يؤدي إلى زيادة الإيرادات بنسبة 1,5% إلى 3% من إجمالي الناتج المحلي.
- **يمكن إدخال** رسوم استهلاك على البروبان والبوتان (الغاز المنزلي والصناعي)
- **فرض** ضريبة على أصحاب المهن الحرّة في نظام الأرباح الحقيقية باستخدام ضرائب الاقتطاع من المنبع على المدفوعات التي يتقاضونها مقابل خدماتهم.
- **إلغاء** النظم المطبّقة على شركات الأوفشور والشركات القابضة التي لم تعد تتماشى مع المعايير الدولية.

المصدر: تقرير صندوق النقد الدولي، كانون الثاني 2023 «إعادة السياسة الضريبية إلى المسار الصحيح»

في العدد

02-03
استطلاع
صندوق النقد أو بقاء العصابة الحاكمة

04
نور رزق
بطالة مصطنعة وأجور مسروقة

06
زياد حافظ
توجيه القيم المضافة العربية نحو الداخل

08
ورد كاسوحة
إملاءات التنمية الرأسمالية في مصر

شراء الوقت بـ «الترقيع الضريبي»

أظهرت إدارة الأزمة في شقّها المتّصل بالانتظام العام للموازنة ولا سيما على مستوى الإيرادات، أن خيار الترقيع هو خيار فاشل، حتى لو لم يكن الأمر يتعلق بتصحيح للسياسات الضريبية. فمن الواضح أنه بالنسبة إلى العصابة الحاكمة، إن وقت تصحيح السياسة الضريبية لم يأت، إنما هو الوقت الملائم لـ«شراء المزيد من الوقت» عبر إجراءات لا هدف واضحاً منها، إذ لا تؤدي إلى تصحيح ما دمّرته الأزمة ولا تغيّر في بنية السياسات الضريبية، بل هي تعمّق مفهوم الفوضى المتبعة الآن في سياق تعددية أسعار الصرف وتحميل المجتمع عبر التضخّم كلفة تذويب الخسائر.

يقول صندوق النقد الدولي إن الكلفة المالية الناتجة التي تكبدتها الخزينة بسبب ما أسماه «التقييم الخاطئ» للجمارك ورسوم الاستهلاك والضريبة على القيمة المضافة والناتجة من استخدام سعر صرف محدد سلفاً قيمته 1,507 ليرة لبنانية، مقارنة بسعر السوق الذي بلغ 38 ألف ليرة في 22 أيلول 2022، هي عبارة عن خسارة في الإيرادات قيمتها تعادل 4,8% من الناتج المحلي لعام 2022. آخر أرقام الصندوق عن الناتج في لبنان تعود إلى عام 2020 وقدّره بنحو 24 مليار دولار، علماً بأن البنك الدولي حدّد الناتج لعام 2022 بنحو 14 مليار دولار ثم أعاد احتسابه ليصبح 21,3 مليار دولار.

أصلاً لبنان يعاني من مشكلة ضريبية بنيوية. وهي مشكلات تسهم في التهرّب الضريبي لدى فئة على حساب فئات أخرى، وتعمّق اللامساواة في تسديد الضريبة، وتمنح الإعفاءات لمن لديهم القوّة الأكبر في ميزان الحكم. وكل هذه الأمور ملحوظة لدى صندوق النقد الدولي. فهو يعتقد أن فعالية ضريبة القيمة المضافة ضعيفة في لبنان لأن المستهلك يسدّدها لكن الشركات تتهرّب منها، وهو يدرك أن هناك فروقات كبيرة في الضريبة المفروضة على الأرباح والضرائب المفروضة على الدخل. فالأخيرة تخضع لنظام ضريبة تصاعدي، بينما هناك فئات عديدة ضمن شريحة الخاضعين لضريبة الأرباح تخضع لضريبة مقطوعة أو لمعدلات متدنية لا تصاعدية ومن ضمنها ضريبة الفوائد. إضافة إلى ذلك، هناك إعفاءات ضريبية لا منطق لها مُنحت عبر «إيدال»، وعندما تخضع الشركات الكبرى للضريبة في لبنان، فإنها تولّد ضرائب لبلدان أخرى لأنها تخضع لمعدلات ضريبية متدنية في لبنان أقل من الخارج حيث تعمل أيضاً.

كل هذه البنية وتشوّهاتها المقصودة، كانت موجودة قبل الانهيار الذي أتى بمفاعيل ضخّمت وفاقمت هذه التشوّهات بسبب تعدّدية أسعار الصرف والقرارات التي اتخذت في سياق التعامل مع الانهيار. فالانتقال إلى نظام ضريبي أكثر كفاءة وفعالية وشمولاً يتطلب تصحيحاً وإجراءات على المدى القريب لم تنفذ لغاية الآن، قبل الدخول في ورشة التصحيح التي يفترض تنفيذها على المدى المتوسط والبعيد. فمن الأمور الملحّة الآن، هو أن يتوقف الاعتماد على منهج التجزئة في التعامل مع التصحيح، والتخلّي عما يسمّيه صندوق النقد بـ«التدابير المخصّصة وغير المنسّقة». يقول الصندوق: «ينبغي استخدام سعر صرف سوقي موحّد في كل التقييمات للأغراض الضريبية... سعر الصرف المخصّص للتقييم الضريبي ليس المقصود منه، ولا ينبغي، أن يكون خيار السياسة الضريبية أو أن تكون له قيمة مخصّصة تتحدّد سلفاً. بل نوصي بقوّة بعدم اعتماد سعر صرف أدنى من سعر منصة صيرفة». أيضاً يجب مراعاة التضخّم المرتفع في عملية التصحيح هذه، من خلال «إعادة تحديد رسوم الاستهلاك وحدود التكليف ذات القيم الاسمية وربطها بالتضخم... وينبغي معالجة التقويض المستمر للعدالة الأفقية والرأسية». كذلك يشير إلى «وقف المعاملة التفضيلية المفرطة في ما يتعلق بالضريبة على عائدات رأس المال: «فرض ضرائب أقل مما ينبغي على الميسورين يؤدي إلى إضعاف الإيرادات وتقليص دور السياسة الضريبية في إعادة توزيع الدخل».

استطلاع

صندوق النقد الدوليّ أو العصابة الحاكمة؟

في نيسان 2022، توصّل لبنان إلى «اتفاق على مستوى الموظفين» مع صندوق النقد الدولي. تضمّن الاتفاق مجموعة شروط مسبقة يفترض أن ينفّذها الجانب اللبناني من أجل الحصول على برنامج تمويلي بقيمة 3 مليارات دولار. لكنّ هذا الاتفاق لم يقفل النقاش الدائم بشأن العلاقة التي يجب أن تنشأ مع الصندوق؛ ففي لبنان ثمّة من ينظر إلى الصندوق من وجهة سياسية باعتباره إحدى أدوات الهيمنة الأميركية. وفي الخارج ينظرون إليه كذلك أيضاً، إنما لا أحد يغلق الباب نهائياً في التعامل مع الصندوق. الواقعية السياسية تفرض ذلك. وباعتباره أداة للهيمنة، فإن نتائج هذه العلاقة ليست حاسمة ونهائية رغم الصيت السيئ الذي يسبق الصندوق أينما حلّ. ففي سياق هذه الواقعية، قد تفتح العلاقة مع الصندوق باب «خنق» لبنان، إنما قد يتحوّل في لحظة ما إلى باب «تسوية». العلاقات السياسية تحتمل ذلك. وإلى جانب هذه النظرة، ثمّة اتجاهان واقعيان أيضاً: الأول يتعلّق باستعمال هذه القوّة الخارجية من أجل فرض «نمط» ما في الداخل. ويبرّر أصحاب هذه الوجهة بأن العصابة الحاكمة في لبنان ترفض القيام بأي «إصلاحات» وأنه يمكن فرض هذه «الإصلاحات» من خلال الشروط التي يضعها صندوق النقد الدولي. لا بل وصل الأمر بأصحاب هذه الوجهة إلى القول بأن فرض «الإصلاحات» من خلال شروط الصندوق سيكون بمثابة خرق هائل في بنية العصابة الحاكمة. لكنّ ثمّة آخرين أكثر واقعية، يرون أن العلاقة مع الصندوق يجب أن تكون حذرة جداً نظراً إلى تاريخه المتصلّب اجتماعياً، بينما لبنان بحاجة إلى «ختم» الصندوق من أجل تحرير المليارات التي قد تأتي من الخارج وليس من تمويل، إذ لا يمكن لأي دولة مفلسة أن تقترض بالعملة الأجنبية، أي أن تقترض من الخارج، إلا من خلال «ختم» الصندوق، وهذا ما يرتّب عليها أعباء تحقيق ما يطلبه منها في سياق ضمانة الأموال. المشكلة هنا، تكمن في أن الصندوق، ومهما كان السياق الذي يقوم به، هو يسعى إلى إرساء نموذج يغرق لبنان في وحل العودة إليه دائماً لمزيد من التمويل. والاعتقاد بأنه يمكن التفوّق على الصندوق لا يتضمن فرصاً كثيرة، بل يتطلب أن تكون إرادة داخلية صلبة وكبيرة ومصمّمة على تجاوز هذه العلاقة. لكن على الجانب الآخر لهذه المقاربة، يمكن القول إن العصابة الحاكمة في لبنان لا تحبّذ أي تعديلات في نموذج الاقتصاد السياسي الذي بنته منذ نهاية الحرب الأهلية. وهي عصابة لها امتداد دولي أتاح لها الاستغناء دائماً عن أي علاقة مباشرة مع الصندوق. وهذا النموذج انفجر اليوم، إنما فرص إعادة إحيائه أصبحت كبيرة اليوم طالما أن التصحيح يتم على حساب هجرة الكفاءات وانهيار القطاعات وإفقار المقيمين. نحن واقعون بين صندوق أسود، وعصابة حاكمة أسوأ منه.

3
مليارات دولار
هي قيمة العجز المقدّر في الحساب الجاري عن عام 2022 وفق تقديرات البنك الدولي. وهذا التقدير هو الوحيد المتاح عن وضعية الحساب الجاري في لبنان، إذ إن صندوق النقد الدولي لم يُصدر أرقاماً عنه بعد. كمالك الأرقام الأخيرة التي نشرها مصرف لبنان عن هذا الحساب تعود إلى الفصل الأول من عام 2022 حيث بلغ العجز 1.3 مليار دولار وهو ضعفه عجز في الميزان التجاري بقيمة 2.5 مليار دولار. إن أن الأرقام النهائية للعجز التجاري ولتدفقات الأموال إلى لبنان سواء على شكل تحويلات مغتربين أو أنواع أخرى من التدفقات الرأسمالية، لم تؤخذ في الحسبان. ففي نهاية 2022 بلغ العجز التجاري نحو 15 مليار دولار وهو يصاب أعلى مستوى مسجّل في السنوات العشرة الماضية. أما التدفقات فهي الأخرى ليست واضحة المعالم، ولا سيما أن هناك الكثير من الأموال التي تدخل إلى لبنان نقداً. إحداها أن تقديرات بأن صافي تحويلات المغتربين يصل إلى 3.7 مليار دولار، وهناك مليارَي دولار ثانٍ على شكل تحويلات ذات طابع سياسي (للأحزاب والمجتمع المدني وبعض الأموال النقدية المحمولة من الآتين إلى لبنان) بالإضافة إلى التحويلات الأصعب الخاصة بالسوريين النازحين إلى لبنان والمقدّرة بنحو مليار دولار أو أكثر قليلاً.

علي القادري
«إصلاحات» الصندوق تدمير ممنهج

عند الحديث عن صندوق النقد، نحن نتحدث عن وسيلة لتدمير ممنهج للبنية الاجتماعية. فهو يقوم بتوسيع الفوارق الطبقية في المجتمع عبر رفع الضرائب وخفض حجم القطاع العام وغيرها من الإجراءات التقشفية. عملياً، الدين العام في لبنان باغلبه دين داخلي. لذا، الحاجة إلى تمويل الدولة من أجل الدين غير موجودة، إذ يمكن تسوية أوضاع الدين العام داخلياً.
من ناحية التمويل، الصندوق ليس وسيلة للتمويل، والزعم أن الاتفاق معه سيجلب الاستثمارات إلى البلد ليس دقيقاً. فمن سيأتي ليستثمر في لبنان؟ وما هي هذه الاستثمارات التي ستأتي إلى بلد فيه مشاكل أمنية ولا يملك بنى تحتية صالحة للاستثمار في القطاعات ولا قدرات إنتاجية. أما من ناحية الادّعاء بأن الهدف من الاتفاق مع الصندوق هو فرض «إصلاحات» على الاقتصاد اللبناني، فالحقيقة هي أن «إصلاحات» الصندوق تأتي في سياق أرقام الاقتصاد الكلّي، أي «إصلاح» العجز في الحساب الجاري، والديون وخدمتها. وهذه المعايير، هي معايير وضعها الصندوق أصلاً، أي أنه يأتي لإصلاح المعايير التي خلقها هو. إصلاح الحسابات بطريقة الصندوق يأتي بشكل يخدم أهدافه هو: أي التدمير الممنهج. والغرض هو الكبح السياسي وإعادة إنتاج نموذج يُغرق البلد بشكل أكبر.

آلان بيفاني
حكّام لبنان أقسى بكثير

يجب التعاطي مع صندوق النقد الدولي بكثير من الواقعية بعيداً عن المبالغة في التوقعات ومن دون عدائية أو ما شابه. في الواقع، إن أي تعاطٍ سيكون للبنان مع صندوق النقد الدولي يأتي لأننا دولة مفلسة، ولأن غالبية دول العالم لا تحب التعاطي مع لبنان إلا عبر صندوق النقد. لذا، هي عملية براغماتية كثيراً، وليست إيديولوجية.
هناك مجموعة أسباب للتعامل مع صندوق النقد الدولي، من أبرزها المساعدة المادية التي يقدّمها عبر البرامجة التمويلية. وهذه المساعدة لا تكفينا، لذا علينا الاستماع إلى المانحين الذين يشترطون التعامل مع لبنان عبر ما يقوله صندوق النقد الدولي.
أما بالنسبة إلى المساعدة التقنية التي يقدّمها الصندوق، فهي ليست ملزمة، لكنّ السؤال في لبنان لا يتعلق بإلزامية الاستفادة من هذه المساعدة، بل من المستغرب جداً أن نسمع أصواتاً تعلن رفضها للتعامل مع الصندوق باعتباره جهة إملاءات خارجية. أنا لست من هواة الصندوق، لكنّ هذه الأصوات هي نفسها التي لم تتخذ أي قرار لصالح البلد. هم لم يقدّموا شيئاً فيما البلد يهوي نحو الحضيض. إذا كانوا يريدون القول إننا ضدّ الصندوق، فعليهم أن يضعوا مشروعهم البديل على الطاولة. إذا كانوا ضدّ الصندوق فهم مع من إذاً؟ الموقف من هذه المؤسّسة يستدعي أن يكون لديهم موقف أصلاً. بالطبع يمكن تقييم فشل ونجاحات الصندوق مع العديد من الدول، ويمكن القول إن الصندوق قاسٍ جداً لجهة التعامل مع المسائل الاجتماعية، لكن في لبنان لا يمكن الحديث عن هذا الأمر طالما أن الحكّام أقسى بكثير مما نعرفه عن الصندوق لجهة ما قام به أو ما يمكن أن يقوم به.

> **اللافت أن نرى اتجاهاً يعتبر أن فرض الصندوق قيوداً، حتى ولو كانت عاطلة اجتماعياً، هو «نعمة كريم» مقارنة بالحكم الحالي**

(أرشيف ــ مروان طحطح)

(هيثم الموسوي)

شربل نحاس
نحن عالقون بين الصندوق وقوى الحكم

بمعزل عن الإطار السياسي في مجلس إدارته، فإن صندوق النقد الدولي هو مؤسسة تمويلية تتدخل عندما تتعطّل آليات سوق الرساميل، وبالتالي هو بمثابة مصرف يضع شروطاً لتأمين إعادة استرداد الأموال التي يسلّفها. يحلو للبعض في لبنان أن يروّج بأن هذه الشروط هي «إصلاحات»، لكن الواقع أن الإجراءات التي يحدّدها تشبه شروط أي مصرف يريد أن يكون لقرضه ضمانة وأن يطمئن بأن المقترض قادر على سداد الأموال التي اقترضها منه. وبمعزل عن الإيديولوجيا التي يمكن أن توصف بها شروط الصندوق، فإن مسألة «الإصلاح» هي مسؤولية الإدارة الحاكمة في لبنان في مقابل شروط تتضمن، حكماً، تقليل الإنفاق وزيادة الإيرادات. الصندوق يراها بهذه البساطة. أما تسمية «الإصلاحات»، فهي في الأصل عبارة عن خيارات في السياسات لدى الدول التي تتحمّل مسؤوليتها. فالصندوق يريد ضمان استرداد أمواله، بينما حكام لبنان يطلقون كلمة «إصلاح» على كل ما يقومون به مهما كانت بشعة وصغيرة وظرفية.
عملياً، صندوق النقد ليس جمعية خيرية وهو لا يشبه البنك الدولي، لأن تدخله يقع ضمن المدى القصير، وهو تدخّل موضعي باعتباره المقرض الأخير، وهو يتصرّف كمصرف للدول المتعثّرة ويريد ضمان استرداد الأموال. وبالتالي، فإنه بمجرد أن أصبح لبنان في حالة إفلاس وسط عدم القدرة على الاقتراض من الخارج لأن الدائنين يرفضون إقراضنا إلا عبر الصندوق، فإن أي اقتراض من الخارج لا يمكن إلا أن يتم من خلال الصندوق. باختصار «علّقنا حالنا».
الصندوق بحكم طبيعته، يضع شروطاً، لكنّ المسألة في لبنان تتعلق بمن يتكلّم مع الصندوق، إذ إن المسار الفعلي الآن ليس مسار العلاقة مع الصندوق، لأن «العصابة» في لبنان ترفض تلقائياً ما يمكن أن يقيّدها. فمن اللافت أن نرى اتجاهات في لبنان تعتبر أن مجرّد وضع قيود مفروضة من الصندوق، وحتى لو كانت اجتماعياً عاطلة، هو «نعمة كريم» انطلاقاً من الحالة الموجودة... يرى هؤلاء أن الصندوق سيفرض على هذه العصابة أن تنتظم ولو قليلاً وهو أمر يقيّد سلوكها المنحرف بشكل دائم. وهؤلاء يرون أيضاً أن صندوق النقد على مساوئه يمكن استعماله بمنطق مجابهة زعرنات الداخل.

توماس بيكتي
يمكنهم منح لبنان تمويل بداية جديدة... إذا أرادوا

في رأيي، يعاني لبنان بشكل رئيسي من عدم شفافية النظام المالي الدولي الذي سمح لكبار أصحاب الثروات من لبنان ودول أخرى بجني الأموال من خلال النظام المالي والمؤسّسات في البلاد، ثم تهريب أموالهم إلى الخارج وإجبار بقية الناس على دفع الفاتورة. الحلّ هو الشفافية المالية العالمية، وسجلّ الثروة الدولي، وفرض ضرائب تصاعدية على الثروة، بحيث يمكن تمويل بداية جديدة لبلدان مثل لبنان من خلال أموال الأشخاص الذين يستفيدون من النظام المالي العالمي. يملك صندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة القدرة على القيام بذلك إذا أرادوا، ولكن من المهم أيضاً أن تكون هناك أصوات في لبنان وفي جميع أنحاء العالم، تدعو لأجل تحقيق العدالة الاقتصادية.

1. **موافقة مجلس الوزراء على استراتيجية إعادة هيكلة المصارف، والتي تُقرّ مقدماً بالخسائر الكبيرة التي تكبّدها القطاع وتعالجها، مع حماية صغار المودعين والحدّ من الاستعانة بالموارد العامة.**
2. **موافقة البرلمان على تشريع طارئ ملائم لتسوية الأوضاع المصرفية على النحو اللازم لتنفيذ استراتيجية إعادة هيكلة المصارف، والبدء باستعادة صحّة القطاع المالي، وهو ما يُعدّ عاملاً جوهرياً لدعم النمو.**
3. **الشروع في تقييم أكبر 14 مصرفاً، كلّ على حدة، بمساعدة خارجية من خلال تكليف شركة دولية مرموقة.**
4. **موافقة البرلمان على تعديل قانون السرية المصرفية لمواءمته مع المعايير الدولية لمكافحة الفساد والإزالة الفعالة للعقبات أمام إعادة هيكلة القطاع المصرفي والرقابة عليه، وإدارة الخرائب، وكذلك الكشف عن الجرائم المالية والتحقيق فيها، واسترداد الأصول.**
5. **الانتهاء من التدقيق ذي الغرض الخاص المتعلّق بوضع الأصول الأجنبية لدى مصرف لبنان، للبدء في تحسين شفافية هذه المؤسسة الرئيسية.**
6. **موافقة مجلس الوزراء على استراتيجية متوسطة الأجل لإعادة هيكلة المالية العامة والدين تتضمن إعادة الديون إلى مستوى الاستدامة.**
7. **موافقة البرلمان على موازنة 2022 للبدء في استعادة المساءلة المالية.**
8. **قيام مصرف لبنان بتوحيد أسعار الصرف لمعاملات الحساب الجاري المصرّح بها مع دعم ذلك بفرض ضوابط رسمية على رأس المال.**

ثمانية شروط مسبقة

ثمانية بنود أساسية هي عبارة عن الشروط المسبقة التي يتحتّم على لبنان تنفيذها قبل أن يعرض «الاتفاق على مستوى الموظفين» الذي توصّل إليه مع صندوق النقد الدولي، على مجلس إدارة الصندوق. هذه الشروط هي أساسية بكل واحدة منها، ولا يعتقد أحد أن الصندوق يمكنه أن يتجاهل أي «حرف» اتفق عليه بكل مضامينه، وهو أمر شهدناه في الأشهر الماضية عندما أقرّ مجلس النواب تعديلات على قانون السرية المصرفية، إلا أن الصندوق أشار في رسالة رسمية تلقى القصر الجمهوري نسخة منها، بأن هذه التعديلات لا تعبّر عن المطلوب فعلاً وهي ليست كافية. والتعديلات على قانون السرية المصرفية هي بند «بسيط» مقارنة مع البنود الأخرى المطلوبة، وأهمها توحيد سعر الصرف لمعاملات الحساب الجاري ودعمه بفرض ضوابط رسمية على رأس المال، فضلاً عن إقرار مجلس الوزراء ومجلس النواب لمجموعة قوانين. المطلوب من كل منهما محدد، بمعنى أنه لا تصبح الخطوة المطلوب أن يقرّها مجلس النواب بمثابة منجزة إذا أقرّها مجلس الوزراء فقط.

في عام 2023، يتوقع ان يسجّل المزيد من التدهور في الدخل الحقيقي للعمال، ما من شأنه ان يزيد احتمال حدوث ركود أعمق، ويعمّق صعوبة تجاوز الأزمات المستمرّة والمتعدّدة التي تصيب النظام الاقتصاد العالمي. فالخطر سيزداد بسبب السياسات النقدية التشدّدية التي تعتمدها المصارف المركزية لخفض التضخم. وهذا ما ينعكس سلباً على فرص الانتعاش الاقتصادي، ويوسّع التفاوتات الاجتماعية، ويؤجّج الاضطرابات الاجتماعية

تشوّه في بنية «سوق العمل الرأسمالية»

بطالة مصطَنعة، هياكل مشوّهة، وأجور مسروقة

نور رزق

أدّت الجائحة الصحية عام 2020 إلى تشويه في بنية سوق العمل الرأسمالية بسبب صرف العمال (الأجراء، والعاملين لحسابهم) من وظائفهم وتقليص لساعات عملهم. بفعل ذلك، ظهر عبء إحصائي في تقدير متوسط الأجور، إذ زادت مقارنة مع الفترات السابقة بينما كان يجب أن تنخفض بعد صرف العمال. السبب، بحسب تقرير صدر أخيراً عن منظمة العمل الدولية، أن الخسارة التي لحقت ببنية الأجور مصدرها خسارة في الوظائف ذات الأجور المنخفضة ولا سيما التي تتطلب وجوداً مادياً في مكان العمل - وهي أول ما جرى تدميره - وبالتالي أصبحت التقديرات لا تأخذ في الاعتبار إلا الموظفين ذوي الأجور المرتفعة الذين بقوا في وظائفهم خلال الأزمة.

بالفعل، عندما دفرت الجائحة وظائف الملايين من العمال ذوي الأجور المنخفضة في دول مجموعة العشرين - التي تضمّ نحو 60% من الموظفين في العالم- ارتفع متوسط نموّ الأجور الحقيقي فجأة إلى 4,3%. وبرزت حركة غير طبيعية في اقتصادات مجموعة العشرين المتقدمة تحديداً، إذ بلغ نموّ الأجور 1,7%، وهو ما يمثّل زيادة 0,7 نقطة مئوية مقارنة مع عام 2019، وأعلى نموّ للأجور تم تسجيله منذ عدّة سنوات. تشير هذه الزيادة في متوسط الأجور، إلى تشوّه في هيكل سوق العمل وتكوينه في بعض اقتصادات مجموعة العشرين الكبيرة المتقدّمة، مثل الولايات المتحدة وكندا، حيث انخفض التوظيف بشكل كبير عام 2020 وقفز متوسّط الأجور بنحو 4% و6%. ولولا الاستخدام المكثّف للإعانات المؤقّتة للأجور، وخطط الاحتفاظ بالوظائف لإنقاذ العمّال والتخفيف من الآثار السلبية للأزمة على الأجور، لسجّل متوسط الأجور رقماً أكبر بكثير، لأن نموّ الأجور الإيجابي هذا يُعزى في الحقيقة إلى التغيير في بنية تكوين العمالة.

وفي النصف الأول من عام 2022، انخفضت الأجور الحقيقية -2,2% في الاقتصادات المتقدمة. ورغم تباطؤ نموّ الأجور في الاقتصادات الناشئة، إلا أنه ظلّ إيجابياً بنسبة 0,8%. يدلّ هذا، على أن الأجور الاسمية في العديد من البلدان لم تعدّل بشكل كافٍ في النصف الأول من عام 2022 لتعويض ارتفاع كلفة المعيشة. وبعتمد تعافي واستقامة أوضاع أسواق العمل إلى حد كبير على التأثير الاجتماعي والاقتصادي للأزمات المستمرة، لا سيما أزمة كلفة المعيشة التي بدأت عام 2021 وصبّت بثقلها على الفئات الضعيفة. وأيضاً على الاضطرابات الجيوسياسية في حال استمرار تأثير الحرب على أسعار الطاقة والاختناقات في توريد السلع اللازمة للإنتاج التي تسهم في إبطاء النمو العالمي خلال عام 2023.

الفئات الأكثر تضرراً

رغم أن بعض الدول نفّذت برامج دعم لإعانة المتضررين، إلا أن القسم الأكبر من العمال المصروفين من وظائفهم فقدوا مداخيلهم الأساسية. هكذا، أدّت الأزمة إلى تعميق الشرخ بين الطبقات الاجتماعية. وتُرجم ذلك، في تغير أنماط استهلاك الأسر تبعاً لموقعها من توزّع الدخل. فالأسر ذات الدخل المنخفض (وهم غالبية العمال الذين فقدوا وظائفهم) لديها هامش إنفاق أقل، لأنها تنفق نسبة أكبر من دخلها الصغير على المواد الأساسية مثل الغذاء والسكن. أما في الأسر التي تقع في الشريحة الأعلى من توزّع الدخل، لديها ما يكفي لتغطية احتياجاتها الأساسية بالإضافة إلى هامش كبير للإنفاق على بنود أخرى (كالصحة والتعليم والترفيه) أو لزيادة مدّخراتها بهدف حماية أنفسهم من مخاطر عدم اليقين في المستقبل، بما في ذلك المخاطر الناشئة عن أزمات جديدة محتملة. ففي الولايات المتحدة مثلاً، تُعرّف الأسر ذات الدخل المنخفض على أنها فئة الـ20% الأدنى من توزّع الدخل، وهي تنفق 82% من دخلها على الاحتياجات الأساسية، بما في ذلك 41% على السكن ونحو 15% على الغذاء. في المقابل، تُنفق الأسر ذات الدخل المتوسط 78% من دخلها على الاحتياجات الأساسية، بما في ذلك نحو 33% على السكن و13% على الغذاء. بالنسبة إلى المكسيك، تنفق الأسر في الفئات الأدنى من توزيع الدخل 42% من دخلها على الغذاء، بينما تنفق الأسر ذات الدخل الأعلى 14% منه فقط على الغذاء. وعندما يتم تقسيم الأسر المعيشية إلى مجموعات أصغر، يزداد الاختلاف في أنماط الإنفاق بين الأسر في الأطراف السفلية والعليا لتوزيع الدخل. الأمر نفسه ينطبق على جميع المناطق والبلدان في العالم. وتجدر الإشارة إلى أن الدراسات عبر الدول تقدم أدلّة تشير إلى أن نسبة الإنفاق على السلع الأساسية بين الأسر ذات الدخل المرتفع والمنخفض أعلى في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل عنها في البلدان ذات الدخل المرتفع.

بناءً على مجموعة من البلدان التي تمثل مناطق مختلفة من العالم، تُوضح التغيرات في التوظيف والأجور في 8 من 11 دولة، أن

> **الخسارة التي لحقت ببنية الأجور مصدرها خسارة في الوظائف ذات الأجور المنخفضة**

الخسائر كانت أكبر بين أقل المجموعات دخلاً، خاصة في فترة ارتفاع التضخّم الذي أدى إلى تآكل الأجور الحقيقية في عام 2021 وفي الأشهر الأولى من عام 2022 مع وصول التضخّم إلى نحو 9,9%. فعلى سبيل المثال، في البرازيل خسرت شرائح الدخل الأدنى نحو 23% من العمالة مقارنة بعام 2019، بينما تراوحت خسائر التوظيف في شرائح الداخل الأعلى ما بين 3% و8% فقط.

أيضاً، تبيّن أن هناك فئات معيّنة من الموظفين عانت أكثر من غيرها من بينهم العمال ذوو الأجور المنخفضة، والعاملين في الاقتصاد غير الرسمي، والعاملين في الوظائف المؤقّتة. فقد انخفضت العمالة غير الرسمية بنسبة 12,3% في الربع الأخير من عام 2020 مقارنة بالربع نفسه من عام 2019، في حين انخفض التوظيف الرسمي بنسبة 1,6% فقط خلال نفس الفترة. وقد تأثر العمال المؤقتين بشدّة بالأزمة. ففي المكسيك انخفضت هذه العمالة بنسبة 33%، وفي بولندا 9%، وفي البرتغال 17%.

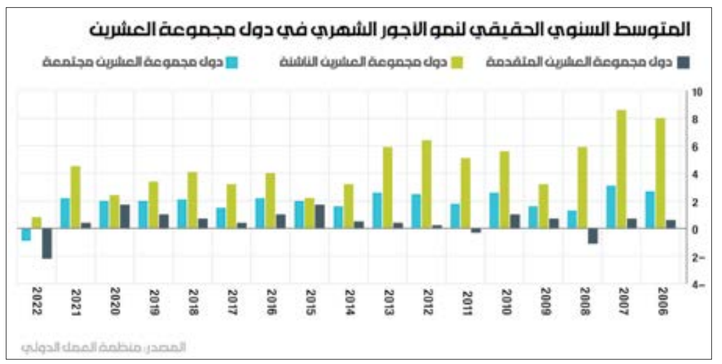

نموّ الوظائف المؤقّتة على حساب الأجور والمزايا

علي عوّاد

في السنوات الأخيرة ازداد عدد العاملين في الوظائف المؤقّتة أو العاملين لحسابهم أو عقود العمل المؤقّتة. فقد بدا أن الجائحة كانت سبباً أساسياً في هذا التحوّل الطارئ على بنية العمل، إذ بات العمل التعاقدي أو القصير الأجل والمستقلّ، يحلّ بدلاً من العمل التقليدي بدوام كامل. وهذا الأمر تعزّز أكثر بتطوّر الذكاء الاصطناعي، فضلاً عن ظهور وظائف متصلة باقتصاد المؤثّرين على منصات التواصل الاجتماعي (influencers). لكن ماذا يعني هذا الاتجاه للعمّال؟

في ظل جائحة كورونا، نما الطلب على عقود العمل المؤقّتة، ولا سيما أنه تبيّن للشركات أنه يمكن تنفيذ المهام بعيداً عن مكان العمل التقليدي. لكنّ الأمر لم يكن ممكناً لو لم يتطوّر الذكاء الاصطناعي. فمن جهة جرت أتمتة العديد من المهام التي كان يقوم بها البشر سابقاً، ما أتاح للشركات توفير الأكلاف التشغيلية

> **الذكاء الاصطناعي يمكنه التنبؤ بالطلب في مجالات محددة ومناطق جغرافية وظروف معينة**

عبر استخدام عمال مؤقّتين، بدلاً من تعيين موظفين بدوام كامل. وفي ظل ظهور الأنظمة والتطبيقات المدعومة بالذكاء الاصطناعي، بات أسهل على طرفي العقد، أي الموظف والشركة، أن يعثر أحدهما على الآخر لمطابقة المواصفات المعروضة مع تلك المطلوبة ومقارنة الخبرات. كما أن الذكاء الاصطناعي يمكنه التنبؤ بالطلب في مجالات محددة ومناطق جغرافية وظروف معينة لتوجيه العمّال في اتجاه ضمان وجود ما يكفي لتلبية الطلب.

هذا التحوّل يثير مخاوف العمال حول العالم بشأن الأمن الوظيفي والمزايا الوظيفية والتجمعات النقابية. فمع العمل التقليدي، غالباً ما يأتي شعور بالاستقرار وتأمين صحي، بالإضافة إلى مدّخرات التقاعد والإجازات المدفوعة الأجر... غير أن العمل في وظائف ذات طابع تعاقدي قصير الأجل أو مؤقّت، يفتقر إلى هذه المزايا، ويترك العمال بلا حماية اجتماعية. مصدر قلق آخر هو أن اقتصاد الوظائف المؤقّتة يمكن أن يؤدي إلى ركود الأجور والاستغلال. فعندما يتم تصنيف العمّال كمقاولين مستقلّين بدلاً من موظفين، لا يحقّ لهم التمتع بنفس الحماية والمزايا مثل الموظفين التقليديين، ما يعني انخفاضاً في مستويات الأجور والمخصّصات المرتبطة بها، فضلاً عن صعوبة تكوين النقابات والقدرة على المفاوضة الجماعية. بالإضافة إلى ذلك، فإن العديد من العاملين في الوظائف المؤقّتة، يُصنّفون غير مؤهلين للحصول على إعانات البطالة ودخول شبكات الأمان الاجتماعي الأخرى. هذا يجعل من الصعب على العمال تغطية نفقاتهم عندما يكون العمل نادراً أو عندما يكونون غير قادرين على العمل بسبب المرض أو الإصابة.

وفقاً لأرقام «ستاتيستا»، فإن أكثر من 70 مليون أميركي، أو 44% من القوة العاملة الأميركية، يعملون

> **70**
> مليون أميركي او 44٪ من القوة العاملة الأميركية يعملون اليوم ضمن اقتصاد الوظائف المؤقّتة

اليوم ضمن اقتصاد الوظائف المؤقّتة. وساهم هؤلاء بنحو 1,3 تريليون دولار في الاقتصاد الأميركي في عام 2020. ورغم أن الولايات المتحدة تُعد أكبر الأسواق للعمالة المؤقّتة، إلا أن التوظيف المؤقّت بات مرغوباً في جميع أنحاء العالم. وتمثل المنصات الخاصة مثل «Airbnb»، وخدمات مشاركة الرحلات مثل «Uber» أبرز الوظائف المؤقّتة في العالم. وهناك عدة أسباب لهذا الاتجاه، خصوصاً أن الشعبية المتزايدة لاقتصاد الوظائف المؤقّتة هي جزئياً استجابة لمفهوم العمل المتغير، حيث يبحث العديد من الأشخاص عن شيء مختلف، شيء له معنى وهدف أكبر، لا أن يمضي المرء حياةً بأكملها يقرأ البريد الإلكتروني. وتتحول الشركات أيضاً إلى نموذج أعمال أكثر مرونة ولا مركزية، ما يؤدي إلى زيادة الطلب على عمال الوظائف المؤقّتة وبحقّق للشركات أرباحاً كبرى.

وبحسب تقرير نشره موقع «creditsummit»، يتوقع أن يرتفع اقتصاد الوظائف المؤقّتة في الولايات المتحدة إلى 90 مليوناً بحلول عام 2028. وهذا يعني انضمام نحو 51% من إجمالي القوى العاملة إلى هذا التصنيف. وبحلول عام 2026، يتوقع أن يتوسع سوق العمل الحرّ العالمي بمعدل نمو سنوي يبلغ 15%.

في جميع أنحاء العالم، يشكّل مصمّمو الويب والرسومات 30% من جميع العاملين لحسابهم الخاص. في المقابل، يعمل 50% من المستقلّين في مجالات مهنية مثل التسويق وتكنولوجيا المعلومات والاستشارات وبرمجة الكمبيوتر.

متوسط الدخل السنوي لأنشطة العمل الحر الأكثر شيوعاً

المسمى الوظيفي	الاجر بالساعة	الراتب السنوي
الكتاب	hr/40-$30	$42,000
المحررون	hr/35-$25	$40,000
المبرمجون	hr/70-$60	$120,000
المطورون العامون	hr/60-$50	$100,000
مبرمجو تطبيقات الهاتف	hr/65-$55	$100,000
مطورو الويب	hr/60-$50	$90,000
مصممو الغرافيك	hr/45-$40	$90,000
ناسخ	hr/25-$20	$32,000
محاسب	hr/35-$30	$40,000
المسوقون عبر الإنترنت	hr/$50	$100,000
المصورون	hr/45-$35	$42,000
إدارة علاقات الزبائن	hr/60-$50	$120,000
محللو البيانات	hr/65-$55	$100,000

المصدر: Upwork

إخضاع الأجور لـ «ندرة» النقود

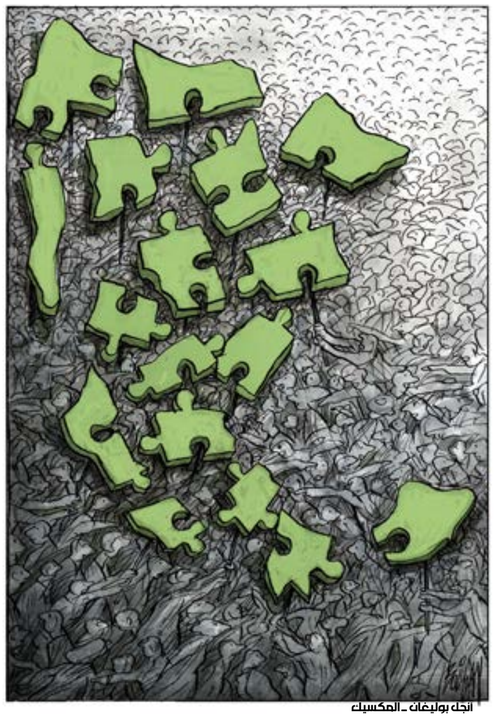
أنجل بوليغان ـ المكسيك

البطالة هي السمة الأبرز للرأسمالية. وهي من وجهة نظر الماركسية، وسيلة لضمان قوّة عمل سهلة الانقياد ورخيصة. وتؤدّي وظيفة مهمّة في النظام من خلال منع الأجور من الارتفاع، وإبقاء نقابات العمّال تحت الضغط. فالهدف هو إخضاع العمال وإذعانهم لحالة دائمة من النُدرة المصطنَعة للنقود والوظائف ومعهم البيوت والتعليم والخدمات الصحيّة وغيرها. فمن الأمور الإشكالية مثلاً على صعيد الاقتصاد الكلي هو مفهوم «ندرة النقود»، باعتبار أن ندرة النقود تحدث فقط لدى الشركات والأسر، ولا تحدث للحكومات الوطنية أبداً. فحكومات الدول عبر مصرفها المركزي هي مصدر النقود ومصنعها الأساسي. ورغم أن النظريات التقليدية للنقود والتمويل العام تعتبر الحكومات كالأسر والشركات، تخضع لقيود في الإنفاق وندرة في النقود - وقيود الحكومة تتمثل في بنود الموازنة العامة وندرة الموارد المالية المتاحة للإنفاق-، إلّا أن تجارب البنوك المركزية وممارسة الحكومات وصنّاع السياسة تخبرنا عكس ذلك. في الواقع إن النقود هي من صناعة البنوك المركزية التي تضخّها متى شاءت، ولا وجود لحدّ فعلي لمقدار ما يمكن خلقه من نقود في البلد. إضافةً إلى اعتباطية قيود الموازنات المفروضة ذاتياً، والتي في معظم الأحيان يخرج الإنفاق عن حدها ويتجاوزها، دون اعتبار ندرة النقود حاجزاً طالما يقوم المصرف المركزي بتمويلها.

وهذا ما أكده «بول كروغمان» قبل عقدين من الزمن في مقال له، عند حديثه عن دور المصرف المركزي الأميركي بوصفه صانع النقود القادر على صنعها بقدر ما يريد لاستخدامها في تحفيز الاقتصاد وخلق المزيد من الوظائف (وهو ما حدث خلال أزمة الوباء الأخيرة). في هذا السياق اقترح كروغمان، أنه لا ينبغي على المصرف المركزي أن يقوم بذلك كون: «النتيجة ستكون غير مقبولة وسيتسارع التضخّم. فالقيد على الوظائف في الولايات المتحدة لا يكمن في قدرة الاقتصاد الأميركي على توليد الطلب... بل يكمن في مستوى البطالة الذي يظن البنك الفيدرالي أن الاقتصاد يحتاج إليه من أجل إبقاء التضخم تحت السيطرة». ففي سياق ارتفاع معدلات البطالة وركود الأجور الحقيقية أو انخفاضها، إن رد الفعل العقلاني للفقراء العاملين هو اللجوء إلى الاقتراض، وبالتالي تحقيق توقعات أولئك الذين يقفون وراء تصميم هذه السياسات، وتحديداً أصحاب رؤوس الأموال. لهذا الغرض، يُعدّ التقشف المالي وسيلة مفيدة في النظام الرأسمالي لأنه يُجبر الأسر المتوسطة والفقيرة على تحمّل عبء التكاليف الباهظة.

أما الجدل في أن البطالة هي الثمن الذي على المجتمع قبوله من أجل إبقاء النقود نادرة وتجنّب التضخم، هو أمر معروف في الأدبيات الاقتصادية من خلال منحنى فيليبس، الذي طُور في الخمسينيات، وهو يبيّن العلاقة بين البطالة ومعدل التضخم باعتبار أن العلاقة عكسية بينهما، أي أن معدلات البطالة المنخفضة تعني تضخماً عالياً. ولا يزال هذا الفكر يهيمن على السياسات الحالية، ولا يزال هو المبرر الرئيسي للمبدأ الموجّه لسياسات التقشف.

> **12.3%**
> هي نسبة التراجع العالمي في العمل غير النظامي عن الفصل الرابع في عام 2020 مقارنة بالفصل الماثل في عام 2019. علماً أن العمل في القطاعات النظامية لم يزد في هذه الفترة سوى بنسبة 1.6٪

والقبول بأن البطالة مطلوبة ويتوجّب إبقاؤها فقط من أجل إبقاء التضخم تحت السيطرة، ينضح بقباحة وفشل النظام العالمي ومعه الحكومات المتبَلة، في تحسين أوضاع المجتمعات أو مساعدة كل الذين يعانون الحرمان والفقر نتيجة عدم قدرتهم على الحصول على وظيفة. وهنا، تجدر الإشارة إلى أن كروغمان اليوم غيّر رأيه بشأن محاربة البطالة، وأصبح الآن ضد التقشف. وبات يعتبر أن «سياسات التقشف لا تفرض خسائر في الوظائف والمخرجات في المدى القصير فحسب، ولكنها تعيق النمو أيضاً في المدى الطويل».

هذا المشهد الكامل لسوق العمل وأوضاع العمّال في الاقتصادات المتقدمة والناشئة، ولكم أن تتخيلوا المشهد في البلدان النامية والفقيرة. في معظم البلدان النامية لا وجود لبرامج ضمان اجتماعي أو إعانات ضد البطالة أو نقابات ومفاوضات لضمان حقوق العمل والعمال. التضخم يسجل أعلى مستوياته والعملات تنهار في ظل سوق يعاني البطالة ويعتمد على الاستيراد بشكل كبير. الحكومات في الدول النامية غارقة في مستنقع الاستدانة، ولا تُصمّم سوى موازنات تقشفيّة للحفاظ على الحد الأدنى من الإنفاق الحكومي، وإن كان على حساب الطبقات العاملة وانهيار شبكات الأمان الاجتماعي - هذا في حال كانت موجودة من الأصل- وبالتالي إذا كانت الإحصاءات في السنتين الماضيتين في البلدان المتقدمة والناشئة تشير إلى ارتفاع في البطالة اصاب الطبقات الدنيا من المجتمع، وباتت تعاني الفقر النسبي، فإن البطالة في البلدان النامية والفقيرة قد يكون تجاوزها باضعاف، والفقر النسبي للطبقات الدنيا يعني الفقر المدقع في هذه البلدان، التي لا تملك سوى سياسة التقشف. وبدورها، تنجح سياسة التقشف في جعل الندرة المصطنعة حقيقة من حقائق الحياة المعيشية اليومية، من خلال الحفاظ على معدلات بطالة عالية لمدة طويلة، وإرغام الأجور الحقيقية على الركود أو الانخفاض، ليهبط معها ملايين الأسر تحت خط الفقر.

نور ..

قراءات

مقال

المشروع الاقتصاديّ العربيّ [2]

توجيه القيم المضافة نحو الداخل

زياد حافظ *

إقامة وحدة اقتصادية عربية تفترض المشهد الآتي: هناك فضاء جغرافي متماسك ومتجانس في قارّتين ومشرف على محيطين وبحور عدّة. ويشكّل هذا الفضاء الجغرافي ثاني مساحة في العالم بعد روسيا. أما على صعيد السكان فعدد سكان الوطن العربي يتجاوز 430 مليوناً وهو ثالث التكتلات السكانية بعد الصين والهند ويوازي 5% من عدد سكّان العالم، وإذا أخذنا في الحسبان نسبة السكان دون سن الـ25، فهي تتجاوز 60%. وتُعتبر من أفتى المجموعات السكّانية في العالم. هذا يعني أن المستقبل مشرق بالنسبة إلى السكان، خاصة أن الدول المتقدمة كالصين وروسيا والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي تشكو من شيخوخة في سكّانها وانخفاض معدّلات النمو السكّاني. وعلى صعيد الناتج الداخلي فإن المجموع الإجمالي لسنة 2020 يتجاوز 2,7 تريليون دولار لكن لا يزيد عن 3% من الناتج الإجمالي العالمي، إذ إنه لولا الغاز والنفط لما وصل الناتج الإجمالي العربي إلى هذا المستوى، ولا سيما أن الدول العربية تستورد من الخارج معظم حاجاتها الصناعية والزراعية، ما يجعلها منكشفة تجاه الخارج. هذه حجّة إضافية لضرورة تكثيف الاستثمار في القطاعات الإنتاجية، ما يجعل توسيع السوق العربية ضرورة حيوية للاستفادة من وفورات الحجم وتحقيق الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية. وزيادة الإنتاج الزراعي والصناعي ضرورة لخفض العجز في الميزان التجاري والانكشاف تجاه الخارج. وفائض الإنتاج يُصدّر إلى مختلف الأقطار وإلى الخارج.

آفاق التوسع واضحة على مستوى التجارة الخارجية العربية. وحتى الساعة لا تتجاوز التجارة البينية العربية-العربية 10% من إجمالي تجارتها مع العالم أجمع. فالدول العربية لا تزال تفضّل المتاجرة مع الخارج بدلاً من التركيز على التجارة مع الدول الشقيقة. هذا يعني أن تنمية التجارة العربية-العربية تصبح أولوية في بناء المشروع الاقتصادي الوحدوي. ونمو التجارة البينية العربية-العربية يعكس حال أداء الاقتصاد الوطني.

فقد لاحظ صندوق النقد العربي في تقريره الأخير أن الدول العربية التي تحسّن أداءها الاقتصادي، هي الدول التي شهدت نمواً ملحوظاً في تجارتها الخارجية كموريتانيا التي شهدت سنة 2019 ارتفاعاً في تجارتها بنسبة 44,2%، وذلك يعود إلى زيادة مساحة الأراضي المزروعة، ما أدّى إلى زيادة الإنتاج فالصادرات. لذا نعتقد أن الزيادة في الإنتاج الصناعي والزراعي مرتبطة بتنمية التجارة العربية-العربية التي توفّر السوق الأكبر للمنتجات العربية والتي ستؤدّي إلى الاستفادة من وفورات الحجم في توسيع الطاقة والقدرات الإنتاجية.

فلاديمير خاخانوف ـ روسيا

يثير توسيع إطار التجارة العربية-العربية، مسألة معضلة التخصّص. النظرية الاقتصادية الكلاسيكية للتجارة الدولية أفضت إلى أن التجارة يجب أن تكون في السلع و/أو القطاعات التي يتمّيز بها بلد ما. هذا هو مبدأ التفوّق المقارن الذي يشكّل ركيزة تبرير التجارة (comparative advantage) غير أن هذا المبدأ استُغل من قبل الدول الصناعية لمنع الدول الناشئة من منافستها في الإنتاج الصناعي وحصر الدول الناشئة في استخراج وتصدير المواد الخام التي تُستعمل في الصناعات وخاصة في أوروبا.

الدروس الكلاسيكية تستفيض في الأمثلة التي أُعطيت، حيث التجارة بين إنكلترا والبرتغال يجب أن تكون على قاعدة إنتاج وتصدير الأقمشة الإنكليزية، بينما البرتغال تكتفي بإنتاج وتصدير النبيذ. لكن هذا المثل الافتراضي تمّ تطبيقه في مصر. محمد علي، مؤسس الدولة المصرية الحديثة، حاول بناء اقتصاد مصري يضمن ويحصّن استقلالية مصر، فأنشأ مصانع النسيج التي كانت تستعمل القطن المصري العالي الجودة، فأبقى القيمة المضافة لإنتاج القطن ضمن إطار الاقتصاد المصري. بعد رحيله أغرق الخديوي حاكم مصر، البلاد

> **الدول العربية تستورد من الخارج معظم حاجاتها الصناعية والزراعية، ما يجعلها منكشفة تجاه الخارج**

في الديون وطلب النجدة المالية من المملكة المتحدة التي اشترطت تفكيك المصانع ورميها في جزيرة موريشيوس في المحيط الهندي واكتفاء مصر بإنتاج وتصدير القطن.

تغيّر الوضع عندما أقدمت الدول الغربية الصناعية على التخلّي عن التصنيع deindustrialization للدخول في مرحلة "ما بعد التصنيع" عبر إعادة توطين قاعدتها الإنتاجية الصناعية في الدول الناشئة. فالقيود الضابطة للنشاط الاقتصادي والنقابات في الدول الناشئة، ضعيفة مقارنة مع تلك الموجودة في الدول الغربية الصناعية. وهذا يعني كلفة الإنتاج أقل بالاستناد إلى انخفاض قيمة الأجور والضرائب. هكذا فُتح الباب للدول الناشئة لتحديث اقتصاداتها ودخول عصر التصنيع. الصين والهند والبرازيل نماذج ناجحة عن هذه العملية، على سبيل المثال وليس الحصر. المهم هنا هو أن الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة، اعتقدت أن لا داعي للتمسّك بالقاعدة الإنتاجية طالما كانت متحكّمة بالأسواق المالية وشرايين المال وهيمنة الدولار. الأحداث الأخيرة من جائحة كورونا إلى الحرب في أوروبا كشفت عيوب تلك السياسة فأصبحت أوروبا منكشفة أمام مخاطر آتية من الصين ومن الولايات المتحدة في آن واحد.

من نتائج الوحدة الاقتصادية، الرخاء المعيشي للدول وشعوبها. عنصر الرخاء الأول، يكمن في انخفاض مستوى البطالة بشكل عام، ما يؤدّي إلى زيادة الدخل. وانخفاض مستوى البطالة، وخاصة بين الشباب، يعود إلى الزيادة المرتقبة في الاستثمارات سواء في البنى التحتية أو في البنى الاقتصادية الإنتاجية التقليدية كالزراعة والصناعة والبناء، والنقل، وفي القطاع الخدماتي ذي القيمة المضافة الفعلية وليست الافتراضية الناتجة عن المضاربات والوساطات المالية والعقارية أو الخدماتية في حال الصحة مثلاً. هذه الاستثمارات ستتركّز على البعد التكنولوجي لها، لأن الثورة الصناعية القادمة هي ثورة التكنولوجيا وخاصة في الذكاء الاصطناعي. وشباب الأمة أكثر تأهيلاً من جيلنا في الانخراط في هذا المجال. والاستثمارات يجب أن تكون في أكثريتها الساحقة عربية وليست أجنبية على الأقل في القطاعات الإنتاجية. التمويل الخارجي الدولي أو عبر مؤسسات دولية هو تمويل إضافي إسنادي وليس أولوياً. لا نشارك نظرية ضرورة الاستثمارات الخارجية المتدفّقة على الدول العربية عبر مشاريع "شراكة" غير متكافئة أو عبر الشروط التي تفرضها مؤسسات كصندوق النقد الدولي أو البنك الدولي أو البنك الأوروبي للاستثمار أو ما يشابهها.

من أهداف الوحدة الاقتصادية تطوير البنى التحتية والمرافق العامة في جميع الأقطار من شبكات السكك الحديد والقطار السريع إلى شبكات طرق تغطّي كلّ الأقطار وفي جميع الاتجاهات. كما أنها تضم شبكات الطاقة والمياه. أما في قطاع الزراعة والتصنيع فهناك معضلة لا بد من حلّها، هي حدود التنافس بين بنى إنتاجية متشابهة. النظرية الاقتصادية التقليدية تدفع نحو المزيد من التنافس حتى يحصل التمركز الاقتصادي في إطار شركات محدودة وخلق طبقة من الأوليغارشية الطفولية. فهل على الأقطار العربية اتّباع تلك السياسات؟

*** باحث وكاتب اقتصادي سياسي والأمين العام السابق للمؤتمر القومي العربي وعضو الهيئة التأسيسية للمنتدى الاقتصادي والاجتماعي**

مكوّنات صناعة الأدوية بيد الصين

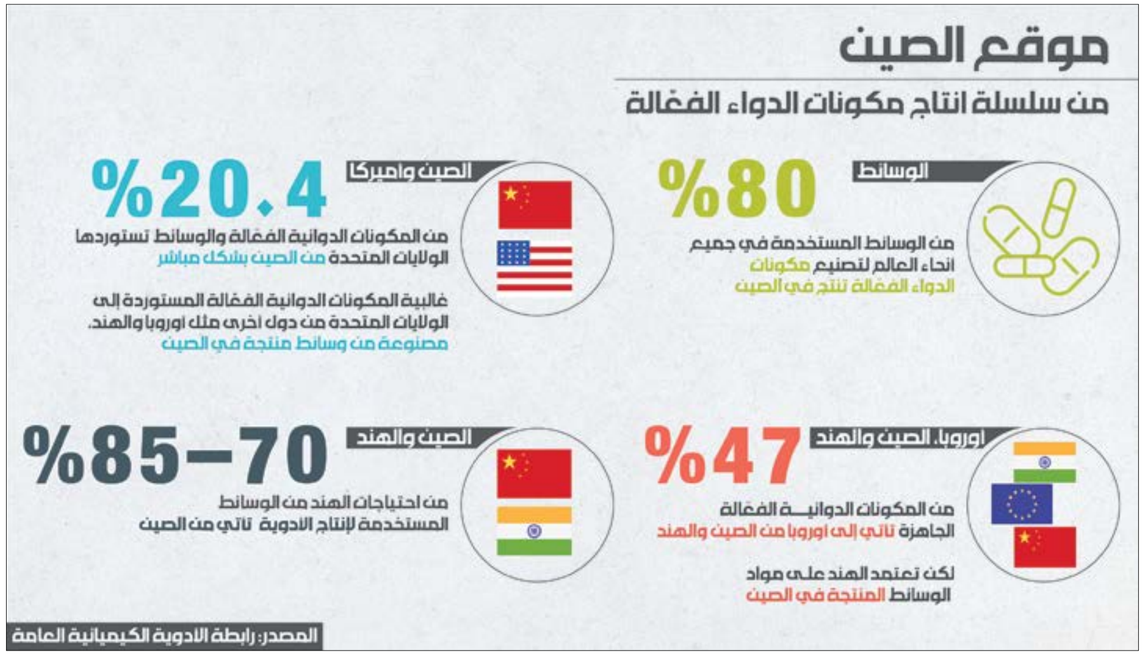

تسيطر الصين على سوق السلع الأولية للأدوية، إذ تنتج 80% من الوسائط المستخدمة في جميع أنحاء العالم لتصنيع ما يُسمّى المكوّنات الفعّالة في الأدوية «API». عملياً، لا يمكن إنتاج الأدوية مثل الحبوب والكبسولات بلا المكوّنات الفعّالة التي تستلزم صناعتها وسائط تملكها الصين. يُطلق على عملية الإنتاج هذه "التخليق"، وهي تبدأ بالجمع بين مواد خام مختلفة كيميائياً (تسمى وسائط Intermediates) لإنشاء المكوّن الفعّال «API» اختصاراً من (Active pharmaceutical ingredients). ثم يتم خلط المكوّنات الفعّالة مع مكوّنات أخرى، لإنشاء المنتج النهائي على شكل أقراص أو تعبئته في كبسولات.

وهذا النمط في الإنتاج يختلف لجهة عن إنتاج الأدوية ذات الجزيئات الكبيرة، مثل البروتينات والأجسام المضادة التي يتم تصنيعها من خلال "التصنيع الحيوي" الذي يتضمن استخدام الخلايا الحية، مثل البكتيريا أو الخميرة، لإنتاج المادة الفعّالة.

إذاً الوسائط هي مكوّن أساسي لإنتاج غالبية المكوّنات الدوائية الفعّالة التي بدورها يتم جمعها لخلق المنتج النهائي. وتحتوي الوسائط على خصائص مختلفة عن المكوّنات الدوائية الفعّالة وتحتاج إلى التعامل معها وتخزينها بعناية. ومن الضروري التعامل معها بحذر لمنع التلوث أو التعرض غير المقصود أثناء عملية التصنيع.

ومنذ انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية، شهدت صناعة الأدوية في الصين تقدماً سريعاً، إذ إنها استحوذت، ابتداءً من عام 2021، على 12% من سوق الأدوية العالمية بقيمة تصل بحسب وكالة «شينخوا» إلى 502 مليار دولار أميركي. وهي تأتي ثانياً بعد الولايات المتحدة التي تصل حصتها إلى 40% بحسب «ستاتيستا».

لكنّ الصين لم تتوقف عند هذا الحدّ. فبحسب مجلة «نايتشر» العلمية، سجّلت الصين تحوّلاً على مدى العقد الماضي، من التصنيع نحو الابتكار. وهو الأمر الذي أثار قلق صنّاع الأدوية حول العالم الذين اندفعوا أيضاً في اتجاه تصنيف الابتكار في مجال صناعة الأدوية ليكون أولوية. ورغم أن الصين تُعدّ

> **بالنسبة إلى بعض المضادات الحيوية يمكن أن تصل حصة الصين من سوق API العالمية إلى 90% و95%**

حالياً ثاني أكبر سوق للأدوية في العالم، إلا أن غالبية شركات الأدوية الصينية لا تزال في المراحل الأولى من البحث والتطوير المبتكر للعقاقير. لكن بحسب «ماكنزي»، يشهد مجال صناعة الأدوية في الصين تحولاً هائلاً، لجهة التحوّل من التركيز على صناعة أدوية الجينيريك، إلى نظام يغذّي الابتكار، وهذا ستكون له آثار كبرى على المرضى وشركات الأدوية الأخرى في الصناعة.

ووفقاً لتحليل «رابطة الأدوية الكيميائية العامة»، فإنه بالنسبة إلى بعض المضادات الحيوية، مثل «سيفالوسبورين» و«أزيثروميسين» و«البنسلين»، يمكن أن تصل حصة الصين من سوق API العالمية إلى 90% و95%. الصين هي المورد الرئيسي للوسطاء إلى أسواق الدول المتقدمة، مثل الولايات المتحدة وأوروبا، وأيضاً مورد رئيسي للوسطاء إلى الهند.

رسم بياني

تهاوي صناعة الكاميرات

كان لظهور التصوير بالهواتف الذكية آثار مدمّرة على صناعة معدات التصوير والكاميرا. وفقاً لـ«CIPA»، وهي مجموعة صناعية مقرها اليابان تضم أعضاء مثل «Olympus» و«Canon» و«Nikon»، انخفضت شحنات الكاميرات في جميع أنحاء العالم بنسبة 93% بين عامَي 2010 و2021، ما أدى إلى القضاء على عقود من نموّ صناعة الكاميرات. وجاء هذا الانخفاض الحاد مدفوعاً بشكل أساسي بانخفاض شحنات الكاميرات الرقمية ذات العدسات المدمجة، وهو النوع الذي اعتاد المصورون العاديون الاعتماد عليه قبل ظهور التصوير الفوتوغرافي بالهواتف الذكية. الكاميرا هي إحدى الميزات البارزة في العديد من الهواتف الذكية الجديدة. وتقترب الصور الملتقطة على الهواتف الذكية الحديثة من الجودة التي كانت محصورة في السابق بالكاميرات ذات العدسات القابلة للتبديل والباهظة الثمن. وهي ليست مجرد سوق للهواتف الذكية، فعلى مدى السنوات القليلة الماضية، تحسنت كاميرات الهواتف الذكية بشكل ملحوظ لدرجة أن معظم الناس لم يعودوا يرون أن هناك حاجة إلى حمل أو شراء كاميرا متخصّصة. في حين أن المحترفين وعشاق الفوتوغرافيا، وهم قلّة، سيحتاجون دائماً إلى الكاميرات والعدسات المتطورة. لكن الهواتف الذكية الحديثة تلتقط صوراً بجودة تكفي بسهولة متطلبات المستهلك العادي.

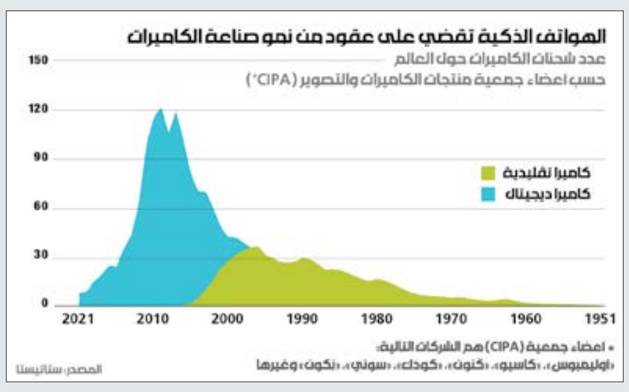

مقال

إملاء أولويّات التنمية رأسمالياً
الحالة المصرية

ورد كاسوحة

حين بدأت العقوبات على روسيا تأخذ شكلاً منهجياً، على إثر تدخّلها في أوكرانيا، كان واضحاً أن الحلقة الأضعف في الاقتصاد العالمي هي التي ستدفع ثمن هذا الصراع، سواءً في أزمة الحبوب والغذاء عموماً، أو في تقلّبات أسعار الطاقة، وصولاً إلى المعضلة الأكبر التي تواجهها الدول النامية حالياً، وهي انهيار أسعار الصرف. مدخل هذه الانهيارات الاقتصادية، لم يكن أزمة كورونا، بمقدار ما تمثّل في نظام العقوبات الذي فُرض تباعاً على سوريا ثمّ لبنان، بتأثير الموقف الغربي منهما قبل أن يتطوّر مع الحرب على أوكرانيا، ويتحوّل إلى حرب اقتصادية على نطاق دولي، لم تنجُ منها حتى النظم الإقليمية الحليفة للغرب، مثل مصر. لكن مثل كلّ أزمة بهذا الحجم، تتفاوت تبعات الحرب على الدول، بحسب وزنها الجيوسياسي، وحجم اقتصادها، لجهة ليس فقط التنافسية ومساهمة الناتج المحلّي، بل أيضاً لجهة توافُر الموارد التي تُعينها على الإفلات قدر الإمكان من الحصار الذي تفرضه، الحرب التجارية.

معاناة الاقتصادات الصغيرة

بالنسبة إلى الاقتصادات الصغيرة، التي لا تتوافر على موارد مماثلة، أو تواجه صعوبات في الإفلات من العقوبات المفروضة على توريد المواد الأولية والسلع، فإن أوّل ما تواجهه لدى استفحال الأزمة هو اهتزاز سعر الصرف كمدخل لانهياره لاحقاً حين تنفد الموارد المتبقية وتزيد كلفة إنتاج السلع والخدمات إلى الحدّ الذي يفضي إلى التضخّم المفرط. هكذا، يتناقص حجم الناتج المحلّي إلى حدٍّ كبير، وتنهار الأجور ومعها القدرة الشرائية، وتبدأ قوى العمل بالهجرة إلى الغرب حيث التركّز الكبير لرأس المال والوظائف والخدمات، وحيث تتداخل أيضاً سياسة العصا الغليظة المتمثّلة بنظام العقوبات بنقيضها.

بهذا المعنى، يصبح نظام الحياة الذي يستقطب هذه القوّة الكبيرة الآتية من الجنوب، بمثابة مقايضة بين الرفاهية المقيَّدة، وفائض القيمة الذي تتزايد معه حدّة الاستقطاب بين الشمال والجنوب، وليس العكس. هذا، في الدول التي تنهار اقتصاداتها بسرعة، تحت وطأة أزمات الديون وسعر الصرف، وتحصل فيها هجرة كثيفة، مثل سوريا وقبلها لبنان، لكن في نظيرتها التي يكون فيها حجم الاقتصاد، ومعه الموارد و«التقدّم الصناعي»، وحتى الوزن الجيوسياسي أكبر، مثل مصر، تأخذ الأزمة شكلاً مختلفاً. فنظام العقوبات الذي سرّع من حالة الانهيار في سوريا ولبنان ليس متوافراً في الحالة المصرية، نظراً إلى علاقة القاهرة الوطيدة بالغرب، وحرص المؤسّسات الاقتصادية الرأسمالية، على عدم الدفع بحليفٍ إقليميّ كبير كهذا إلى هوّة الانهيار. البديل في هذه الحالة ليس أفضل بالضرورة، لأنّ المساعدة التي تقدِّمها عادةً مؤسسات رأسمالية كبرى مثل صندوق النقد الدولي، تكون سبباً في مزيد من الانهيار وليس العكس. وهو ما حصل فعلاً في الحالة المصرية، لتبدأ على أثر اتفاقيات الإقراض المتوالية مع الصندوق، سلسلة التقلّبات المتوالية في سعر الصرف، وآخرها قبل نهاية العام الفائت بقليل، حين وصل سعر صرف الجنيه إلى 27 مقابل الدولار.

أثر الخضوع لإملاءات الصندوق

التسلسل الذي حصل للأزمة في مصر لم يكن بعيداً عن الأدوار التي يلعبها الصندوق عادةً مع الدول الحليفة، لإبقائها في فلك الإملاءات الرأسمالية. فالاتفاقيات معه، ابتداءً من عام 2014، أضعفت الاقتصاد المصري أكثر ممّا ساعدته، فلم تذهب القروض إلى حيث يجب، مع التركّز الكبير للرساميل حتى قبل بداية الاقتراض، في المشاريع الكبرى التي أنفقت عليها الدولة هناك الكثير، عملاً بالنموذج الصيني. الإنفاق الكبير على البنى التحتية هناك، لم يأخذ في الاعتبار الفوارق بين النموذجين، حيث التوسّع العمراني في الصين مترافقٌ غالباً، مع تركّز كبير للنشاط الصناعي في المدن والأرياف معاً، ومع تدفّقات رأسمالية مقيّدة لا يمكن العمل بها في الحالة المصرية، نظراً إلى التغيّرات «الهيكليّة» التي أضفتها الاتفاقيات مع صندوق النقد على بنية الاقتصاد المصري. أي، لجهة الالتزام بتعويم العملة الوطنية عملاً بسياسة سعر الصرف المرنة التي يفضّلها الصندوق، وإلغاء الدعم عن السلع الأساسية أو توجيهُه كما يَرِد في أدبيات الصندوق أيضاً، ورفع القيودَ عن الاستثمارات الأجنبية لتحسين مناخ الاستثمار... العمل بهذه الشروط يجعل من التنمية القائمة على التوسّع العمراني خارج المدن الكبرى، أمراً محفوفاً بالمخاطر، كونه يحصل

> تسلسل الأزمة في مصر لم يكن بعيداً عن الأدوار التي يلعبها الصندوق عادةً مع الدول الحليفة لإبقائها في فلك الإملاءات الرأسمالية

في غياب الربط الحاصل بالتصنيع ونموّ قوى العمل. أي بأولويات التنمية في اقتصاد زراعي يطمح إلى اللحاق بعملية التصنيع مثل مصر، وفي حال حصول الربط يكون تركُّزه غالباً في قطاعات لا تضيف إلى الناتج المحلي هناك شيئاً يذكر، لا بل تبدو عبئاً عليه في ظلّ تفاقم أزمة التضخّم، ومعها سعر الصرف والشحّ الكبير في العملة الأجنبية. العلاج للأزمة بهذا المعنى لا يكون بالمزيد من الاقتراض، لأنّ النموذج الذي بدأ يتكوّن هناك، منذ بداية التفاوض مع الصندوق، هو بمثابة فقاعة تبدأ بالدين الذي يضع شروطاً تعجيزية على عمل الاقتصاد، وتمرّ بتعويم الجنيه كما حصل في عام 2015، لتنتهي مع الأزمة الأوكرانية، عند انهيار مُعلَن لسعر الصرف، لا يعود معه أي حلّ اقتصادي ممكناً، حتى من جانب الصندوق.

تبعية السياسة النقدية

التبعية في هذه الحالة لا تقتصر على الإملاءات الحاصلة من صندوق النقد، على شكل أولويّات مقلوبة للتنمية، بل تتجاوزها إلى السياسة النقدية نفسها، التي تتقاطع محلياً مع سياسة البنوك المركزية الرأسمالية، رغم تفاوت الحاجة إلى العلاجات نفسها. فسياسة رفع أسعار الفائدة التي لجأ إليها الاحتياطي الفيدرالي الأميركي، ومعه باقي البنوك المركزية الكبرى، لاحتواء آثار التضخّم في العالم، لا تُعتبر أولوية، بالنسبة إلى الدول النامية. باعتبار أنّ الأزمة هناك ليست في التضخم بحدّ ذاته، رغم أنّ المعاناة منه قائمة فيها أيضاً، بقدر ما هي في تفضيل استخدام أدوات نقدية، لا تتّسق مع طبيعة الأزمات الاقتصادية العالمثالثية، التي يطغى عليها طابع الديون وتقلّبات أسعار الصرف الشديدة ومحدودية الوصول إلى مصادر الطاقة والغذاء. في حين أنّ ما يميّز نظيرتها في الغرب، هو الاقتصار على التقلّبات السوقية التي تخضع لها الأرباح الرأسمالية، دورياً. ومع ذلك، يجري تحويلها إلى أزمة عالمية، ويتوسّع نطاق استخدام العلاجات الرأسمالية لها، ليشمل اقتصادات، لا تحقق أيّة أرباح رأسمالية، ولا يوجد في بنية اقتصادها أصلاً، ما يدلّ على أنّ الأداة المتمثّلة برفع أسعار الفائدة، ستفيد في تحقيق النتائج المرجوّة منها. وهو ما بدا أنّ الحالة المصرية قد وقعت فيه، حيث لجأ البلد الذي يعاني من إملاءات صندوق النقد وارتفاع أسعار الطاقة والغذاء بفعل العقوبات الغربية على روسيا، إلى رفع أسعار الفائدة عبر مصرفه المركزي، لتجنّب ما يقول، أنه آثار تضخّمية، بفعل الأزمة، على اقتصاد البلاد.

والحال أنّ ثمّة تضخّماً كبيراً في مصر بالفعل، ومعه نقصٌ حادّ في توريد السلع الأساسية، لا سيّما من روسيا وأوكرانيا، ولكنه نتاج سياسة رأسمالية على نطاق دولي، وهذا يعني أنّ علاجه محلياً، متعذّر إلى حدّ كبير. وفي حال طُبِّق «العلاج» بالفعل، ونجحت سياسة المصرف المركزي المصري في امتصاص السيولة من الأسواق، لخفض الطلب على السلع والخدمات، فسيكون تأثيرها محدوداً جداً، لأنّ الأزمة هناك تجاوزت التضّخم، إلى انهيار سعر الصرف. وهذه مشكلات لا تعاني منها الدول الرأسمالية عادةً، بخلاف دورات التضخّم والركود التي تقع في صُلب عمل الرأسمالية.

وبالتالي، حين يُملى على دولة تتعرّض لتقلّبات شديدة في سعر العملة، عدم اعتبارِ ذلك أولويةً، وأن تكون وجهة تدخُّل البنك المركزي هي احتواء التضخّم، بدلاً من تثبيت سعر الصرف، فهذا يعني أنّ «ثمّة قراراً»، بضمّ هذه الدولة إلى النطاق الذي تُستَخدم فيه سياسة الإملاءات النقدية الرأسمالية، حتى ضدّ الدول الحليفة للغرب. هنا، ليس ثمّة نظام عقوبات كما في سوريا ولبنان، ولكن الأولويّات التي تُفرَض على مصر من خارج سياق الاحتياجات الخاصّة باقتصادها، تجعل من هذه السياسة، امتداداً لنظيرتها الخاصّة بنظام العقوبات، إن لم نقل إنّها مكملة لها، في سياق مغاير. هكذا، وبدل العقوبات المباشرة والقيود المُطلَقة على التبادل التجاري والتعاملات المصرفية، تحضر الأدوات النقدية وإملاءات صندوق النقد، لتضيف هذه الدولة، إلى قائمة الدول التي تسبّبت السياسات الرأسمالية الغربية بانهيار اقتصاداتها، حتى حين تزعم أنها تفعل العكس، كما في الحالة المصرية.

انجل بوليغان ـ المكسيك